الصراعات الطبقية بالمغرب وحركة ٢٠ فبراير
السياقات، التحديدات والأفق الثوري
2012.1998
ولید الزرقطوني
منشورات موقع 30 غشت

المحاور:

توضيح أولي 7

مقدمة 11

I – بصدد الأزمة البنيوية للرأسمالية العالمية: الأسباب و النتائج 22

II – نضال ضد النيوليبرالية أم نضال ضد الرأسمالية: حول بعض المفاهيم المغلوطة 27

III – الدور الجديد للأنظمة العربية الخليجية وأوليغارشياتها المالية 32

1 . تطور الوضع العام 32

2 . تصاعد نضالات شعوب المنطقة العربية واحتداد التناقضات وتشابكها 36

IV– الكتلة الطبقية السائدة بالمغرب: سيرورة التراكم الرأسمالي الكومبرادوري و بنيات التحكم السياسي الاستبدادي 42

- تقديم 42

1- الكتلة الطبقية السائدة بين الوحدة الاستراتيجية والتناقضات الثانوية 43

2- الأزمة العالمية للإمبريالية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الكومبرادوري بالمغرب (2000– 2012) 50

3 – الملكية كفئة مهيمنة داخل الكتلة الطبقية السائدة ونواتها الصلبة 59

4 – دولة كومبرادورية واحدة وحكومتان في خدمة النظام الملكي 66

V – التحالفات الاستراتيجية للنظام الكومبرادوري و تناقضاتها 75

1 – الإمبريالية الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا 75

2 . المغرب في الاستراتيجية الأمريكية 77

3 . المغرب – أمريكا واتفاقية التبادل الحر 79

4- المغرب في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية 84

5- المغرب وأهداف الاستراتيجية الأوروبية 89

6 . الاستراتيجيات الامبريالية وتناقضاتها البينية 91

7 . بعض الملاحظات حول الاستراتيجيتين 94

VI- طبقة متوسطة أم بورجوازية متوسطة؟ 97

1 - حول الطبقة المتوسطة والرهان عليها 97

2- الماركسية والطبقة الاجتماعية 99

3- البورجوازية المتوسطة (حقبة ما بعد الاستقلال الشكلي) 103

4-معطيات حول الطبقة المتوسطة 109

VII ـ الحركة الجماهيرية 114

مقدمات 114

1 ـ المادية التاريخية والمفاهيم الأساسية والحركة الجماهيرية 116

2 ـ الحركة الجماهيرية: المطالب، الأشكال النضالية و التنظيمية، التوزيع حسب القطاعات و المناطق و الفئات، و الأشكال القمعية. 124

3 ـ الحركة الجماهيرية في البوادي و القرى و المناطق الجبلية المهمشة عموما 129

4 ـ الحركة الجماهيرية بالمدن 134

5 ـ النساء كقوة محركة 136

VIII– حركة 20 فبراير: المقدمات التاريخية، الأرضية السياسية، المكونات، التحديد الطبقي و التعبير السياسي 138

1 – شباب الحركة الوطنية 138

– الظهير البربري 139

2 – فترة 1956 ـ 1961 140

3 – فترة 1961 ـ 1975 141
4 – انتفاضة 1965 142
5 – الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية 144
6 – بين جيل الشباب السبعيني وجيل حركة 20 فبراير (مقارنة) 146
7 - مكونات حركة 20 فبراير 153
*تيار "من أجل ملكية برلمانية الآن" 153
*حزب النهج الديموقراطي 156
* العدل و الإحسان 160
*المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير 162
- أعضاء المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير 163
* بعض المعطيات عن حركة 20 فبراير 165
* المشاركات الملتبسة 167
- حالة حزب "العدالة و التنمية" (التنظيم القطري لحركة "الإخوان المسلمون" في المغرب) 168

- حالة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" 169
- حالة النقابات، نموذج C D T 170
- حالة المجتمع المدني، نموذج (مواطنو المغرب "جمعية المبادرة و التجديد") 170
*تصريحات مختلفة حول الحركة 171
*بعض المناورات السياسية 172
*محطات تظاهرات حركة 20 فبراير 173
IX - اتجاه تطور سيرورة التناقض الرئيسي وميزان القوى الطبقي بالمغرب و مهام الحركة الماركسية – اللينينية 175
1- في طبيعة الحركة وبرنامجها 175
2 . في اتجاه تطور سيرورة التناقض الرئيسي وميزان القوى الطبقي 179
3 . مبادئ توجيهية لمناقشة مهام الثوريين الماركسيين . اللينينيين 182

الصراعات الطبقية بالمغرب وحركة 20 فبراير:
السياقات، التحديدات والأفق الثوري
(2012 – 1998)

وليد الزرقطوني

توضيح أولي:

تمت صياغة هذا النص في نونبر 2011، أي تسعة أشهر بعد انطلاق حركة 20 فبراير في المغرب، بما يعني أنه كان منخرطا في النقاش الذي يدور حول الوضع العام بالبلاد و طبيعة حركة 20 فبراير، و لأنه لم يكن معدا للنشر فقد تم تعديله و تصويبه من الناحية اللغوية، و من حيث الأسلوب، و كذلك تدقيق المفاهيم علما أن بعض القضايا لم يتطرق لها النص، من قبيل المسألة الثقافية عموما، و المسألة الأمازيغية على وجه الخصوص، نظرا لما يتطلبه ذلك من دراسات معمقة تحيط بالجوانب التاريخية و الإيديولوجية و السياسية و الطبقية، و هو أمر مرغوب فيه، و ينتظر ساعة تحقيقه.

لقد أخذت الدراسة على عاتقها تناول موضوع عنوانها ضمن فترة زمنية محددة تمتد من 1998 إلى 2012، وبعد قراءة النص من جديد ظهرت أهمية إعادة نشره دون إضافة تكميلية تمتد به إلى سنة 2019، وذلك للاعتبارات التالية:

- كون الخطوط العامة التي رصدها، والمتعلقة بالوضع الدولي عموما والوطني خصوصا، تظل قائمة من حيث القوانين العامة المتحكمة في تطورها، مع اتساع دائرة تطورها نحو فترات جديدة بدأت تلوح في الأفق من قبيل:

* تعمق التناقضات البينية للإمبريالية من جهة، والتناقضات الأساسية للنظام الرأسمالي العالمي أمام تطور مقاومة الشعوب في قارات العالم أجمع من جهة ثانية. لقد تركزت التعددية القطبية للإمبريالية وتزايد الصراع على مناطق النفوذ بشكل غير مسبوق، يأخذ طابعا اقتصاديا تارة، وطابعا عسكريا وسياسيا تارة أخرى.

إن قانون التطور غير المتكافئ للرأسمالية الذي اكتشفه لينين ، والذي يقف على أرضية القوانين العلمية للرأسمالية، التي اكتشفها ماركس، يثبت مرة أخرى نجاعته في تحليل النظام الامبريالي العالمي. و من المعلومات المرئية، التي تظهر على مسرح الأحداث العالمية، يتبين أن الامبراطورية الامبريالية الأمريكية، التي تترنح تحت تأثير تناقضاتها الداخلية و الخارجية، تخوض الآن معركة خلفية للحفاظ على مواقعها الاقتصادية و العسكرية و الاستراتيجية السابقة، لكن دون جدوى، فقد بدأ العد العكسي للإمبريالية الأمريكية من خلال تراجعها و تقهقرها الاقتصادي و العسكري على المدى الطويل، و ذلك لصالح إمبرياليات جديدة شرقية أساسا، انتزعت منها التفوق الاقتصادي و التكنولوجي (الصين) و التكنولوجيا العسكرية (روسيا)، و لذلك نتائج يدركها كل متتبع للتطورات الحاصلة في هذه الجوانب، و ما تتركه من تأثير على مستوى القارات و مناطق النفوذ الاقتصادي و العسكري و التكنولوجي (الصراع على الأسواق و الموارد الطبيعية في إفريقيا و آسيا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و المنافسة على أسواق السلاح العالمية نتيجة الهزيمة التي تعرضت لها الامبريالية الأمريكية في سوريا، التي أظهرت تفوق السلاح الروسي).

وتستمر سيرورة التقاطب الامبريالي في تعمقها لصالح مجموعات امبريالية جديدة (دول البريكس)، بينما تستمر الامبريالية الأوربية في تراجعها، نتيجة احتداد تناقضاتها الداخلية و الخارجية (اتساع دائرة الاحتجاجات الجماهيرية، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ...)، و هكذا، بدأ قطب الهيمنة الامبريالي يتحول نحو آسيا و المحيط الهادئ، فيما بدأ يبدو كسمة جديدة يعرفها القرن 21.

* و فيما يتعلق بالوضع الوطني، سارت الأمور بعد خطاب 9 مارس 2011 نحو استعادة النظام الكومبرادوري لزمام المبادرة بعد فترة الفزع التي ألمت به بعد انطلاق حركة 20 فبراير، فاستعمل حكومة إخوانية مخزنية للإسراع في محاصرة الحركة و احتوائها و القضاء عليها، ثم تطبيق أكثر السياسات اللاشعبية في تاريخ البلاد منذ الاستقلال الشكلي، فازداد النهب و الاستغلال المكثف لموارد البلاد، و الجماهير الكادحة الواسعة، و ازداد قمع الحريات (حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية التجمع، و حرية التنظيم) و تعددت الاعتقالات و المحاكمات الصورية في صفوف الحركة الجماهيرية و مناضليها، و ظهر جليا أن النظام الكومبرادوري لم يعد يستسغ وجود أي صوت معارض، بل ذهب بعيدا في فبركة الملفات من أجل ضرب كل صوت معارض و إظهاره منحلا أخلاقيا لإفقاده أي سمعة و تأثير و مصداقية و شرعية نضالية.

و واصلت الأحزاب السياسية انبطاحها أمام النظام بشكل غير مسبوق، و ذلك تعبيرا عن تعمق انحطاطها و عزلتها عن الجماهير، فانطلقت في سباق محموم داخل مدار مغلق من أجل تقديم الخدمات الجليلة للنظام و الفوز بالقرب منه، ضمن الدائرة الضيقة لنخبة النظام الكومبرادوري، و أخذ نصيب من الكعكة التي يقدمها لها، و بذلك تقوم بشكل مكشوف و فج بالتصويت على كل السياسات اللاشعبية التي يسنها النظام، بل تقديم غطاءات تشريعية لشركاته و مؤسساته، و التغطية على

الصفقات باستصدار قوانين من أجل ذلك، و سارت النقابات على نفس النهج في تمييع العمل النقابي و تجريده من طابعه النضالي، و تكريس سياسة السلم الاجتماعي، و التلويح بالدخول في معارك وهمية ذات طابع مسرحي، الهدف منها أساسا المزيد من الاستفادة من الدعم المادي، الذي يقدمه لها النظام ثمنا لخيانتها.

و في سياق تزايد سياسات النهب و الاستغلال و التفقير للجماهير الشعبية، تزايدت نضالات هذه الأخيرة بشكل غير مسبوق، عرفت أوجها في معارك الجماهير الريفية من أجل مطالبها العادلة، و في منطقة جرادة ذات التقاليد العمالية، التي لها جذور في تاريخ المغرب، و ذلك ضمن مطالب اجتماعية و ديموقراطية و اقتصادية، و دخلت مناطق متعددة أخرى على الخط لنفس الأسباب و تعبيرا عن نفس المطالب، إلا أن النظام الكومبرادوري واجهها بالحديد و الدم، و أصدر في حق مناضليها أحكاما سوريالية تعدت مئات السنين، استنكرتها المنظمات الحقوقية الدولية و الوطنية و أثارت سخرية الجميع.

* لقد أظهرت الفترة الممتدة من 2012 إلى الآن، خواء دستور النظام وطبيعة حكم الكومبرادور في المغرب، وهو الأمر الذي عبر عنه هذا النص بصيغة "دولة كومبرادورية واحدة وحكومتان مخزنيتان، واحدة في الواجهة لا تملك سلطة القرار، وأخرى في الظل تقرر في كل شيء" وكلاهما في خدمة النظام الكومبرادوري ضمن لعبة "ديموقراطية الواجهة"، التي يتم تلهية الشعب بها.

- كون حركة 20 فبراير، بما لها وما عليها، لم تعرف تقييمات جديدة ترتقي إلى مستوى التحليل الموضوعي، البعيد عن المدح المجاني، أو الإنكار العدمي، والذي يتجاوز حدود التحليل الصحافي الكمي السطحي، وكون النص حاول سبر غور الحركة من

حيث طبيعتها السياسية وتعبيراتها الطبقية، وتموقعها ضمن سيرورة التناقض الرئيسي للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية، وضمن الأفق الثوري للمغرب.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، بات من الضروري نشر هذا النص من باب المساهمة في توضيح الرؤية وتقديم المسلسل الثوري بالمغرب.

مقدمة:

يعيش المغرب منذ 12 سنة إيقاعا متواترا من الصراعات الطبقية التي تهز أعماق تشكيلته الاجتماعية والاقتصادية التابعة، وبزخم يتميز بدخول كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية السائدة منها والمسودة، المستغلة (بكسر الغين) والمستغلة (بفتح الغين)، حلبة الصراع الاجتماعي والسياسي. وإذا كان اختلاف الموقع من مسلسل التراكم الرأسمالي الكومبرادوري، الذي دخل طورا جديدا في سياق الأزمة العالمية للإمبريالية وانعكاساتها على بنية النظام الكمبرادوري في المغرب، هو محرك التناقضات في صفوف الكتلة الطبقية الكومبرادورية السائدة، فإن نفس المسلسل هو محدد التناقضات الطبقية، التي تحرك الحركة الجماهيرية الواسعة، التي شملت مختلف مناطق البلاد والقطاعات الاجتماعية، وتشكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الطبقية لنظام الكمبرادور، الأرضية المشتركة، التي تفجر نضالات الحركة الجماهيرية.

إن محرك هاته التناقضات ومحددها في نفس الوقت، هو التناقض بين ، من جهة: العمال (وهي القوة الأساسية) ـ الفلاحين (وهي القوة الرئيسية) المرتبطين جدليا (مرتبطين موضوعيا وفي وحدة جدلية)، ومن جهة ثانية: البنية الإمبريالية ـ كمبرادورية. فهذا التناقض أعلاه، وهو التناقض الأساسي، هو الذي يحدد، وهو في نفس الوقت محرك التناقض الرئيسي بين،

من جهة: مجموع طبقات الشعب المغربي وفئاته المستغلة (بفتح الغين) والمضطهدة: عمال ـ فلاحين، وأشباه البروليتاريا، وبورجوازية صغيرة ومتوسطة والنساء...، ومن جهة ثانية: البنية الإمبريالية - الكومبرادورية، المتحكمة في دواليب الاقتصاد والسياسة بالبلاد، وتمثلها الكتلة الطبقية السائدة ونظامها الكمبرادوري المتعفن.

إن الصراعات الطبقية في مغرب العشرية الأخيرة، تجري في سياق أزمة مفتوحة ل"ديمقراطية الواجهة"، التي يحاول النظام الكومبرادوري ترميمها بطلاء جديد، منذ حكومة "التوافق المخزني"(حكومة اليوسفي) إلى حكومة بن كيران الأكثر رجعية، ومن دستور 1996 إلى دستور 2011، الذي أطلق عليه الشعب المغربي "دستور العبيد"، تتعمق الأزمة السياسية للنظام الملكي الكومبرادوري باستمرار، وذلك بارتباط مع تعمق الأزمة الاقتصادية البنيوية للرأسمالية التابعة ببلادنا، كانعكاس لطبيعتها الكومبرادورية القائمة على الاستغلال المكثف للطبقة العاملة وعموم الكادحين، وعلى النهب الذي لا يعرف حدودا للموارد العمومية والطبيعية للبلاد، بارتباط وثيق مع شريكها وحليفها الرأسمال الامبريالي، خاصة الفرنسي، الذي يزداد شراسة منذ انفجار الأزمة الاقتصادية الامبريالية، خاصة منذ 2008، التي امتدت إلى كل المراكز الإمبريالية العالمية، وخاصة في أوروبا وأمريكا، مؤججة في نفس الوقت حدة النضالات الطبقية التي تخوضها الطبقة العاملة والفئات الكادحة في هاته البلدان، واضعة من جديد على جدول أعمال الماركسيين - اللينينيين ضرورة الإعداد للثورة الاشتراكية في هاته البلدان، التي وحدها تستطيع القضاء على الرأسمالية الامبريالية المتعفنة وبناء المجتمع الاشتراكي على طريق الشيوعية.

ومن البديهي، الحديث عن انعكاسات هاته الأزمة على الاقتصادات التابعة في البلدان التابعة، ومنها المغرب. لقد ولد الظرف العالمي الجديد واقعا يزخر بتنامي نضالات الشعوب المضطهدة، ضد الاستغلال والاضطهاد الامبرياليين المرتكز إلى أنظمة محلية دكتاتورية، كمبرادورية واستبدادية، تمثل مصالح طبقات بورجوازية وكيلة لمصالح الرأسمال العالمي.

وتحت تأثير الأزمة الامبريالية، وانعكاساتها على المنطقة المغاربية والعربية، وفي ظل تعمق مسلسل الاستغلال والنهب والاضطهاد، الذي تتعرض له شعوب العالم العربي المختلفة، على أيدي أنظمة وأوليغارشيات كمبرادورية، غارقة في الرجعية والعمالة للإمبريالية وللكيان الصهيوني، التي ألقت الأغلبية الساحقة من شعوب المنطقة في غياهب القهر والقمع والنهب والفقر والاستغلال والاضطهاد والاستبداد. لقد تراكمت عوامل انفجار مد نضالي جديد، ضد أنظمة الاستبداد والخيانة المكشوفة لمصالح شعوبها وبلدانها، فاندلع ما سمي ب "الربيع العربي" انطلاقا من تونس، ليمتد إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين وسوريا والمغرب.

وبغض النظر عن النتائج المختلفة والمتفاوتة من بلد إلى آخر، والتي كشفت عن السيناريوهات المعدة من طرف الإمبريالية الأمريكية خصوصا، للتصدي لكل الأوضاع الثورية بالمنطقة، كاشفة في نفس الوقت عن الدور الموكول للأنظمة الأوليغارشية الكمبرادورية، المنتمية إلى ما يسمى ب "اتحاد دول الخليج" وأبواقها الإعلامية (دور قطر وشبكة الجزيرة) إضافة إلى بروز الأحزاب والحركات والتيارات الإسلاموية بكل أصنافها، كقوى سياسية بغطاءات دينية غارقة في الظلامية والرجعية، مستعدة لخدمة المصالح الامبريالية بالمنطقة، من خلال ركوبها الموجة الثورية للجماهير، والانقضاض على الحكم، دون المساس بطبيعة الأنظمة الكومبرادورية القائمة، وذلك بتحالف مع المؤسسات العسكرية الخاضعة للوصاية الأمريكية (مثال تونس

ومصر واضح في هذا السياق) واستغلال الدين لمصالحها السياسية، واستفادتها من الأموال الخليجية المغدقة بسخاء، وذلك لإحكام سيطرتها على المؤسسات السياسية والثقافية والإعلامية، ومحاربة القوى الديمقراطية والثورية الضعيفة أصلا، والتي لم تكن مهيأة لقيادة هذا الزخم النضالي لشعوب المنطقة العربية، التي أبانت عن بدايات جديدة لتلمس طريق الحرية والديمقراطية والاشتراكية. لقد أبرزت هاته النضالات ضعف اليسار في العالم العربي عموما، واليسار الثوري خصوصا، مما ترك المجال لقوى سياسية مختلفة، ظلامية وليبرالية و إصلاحية واشتراك- ديمقراطية وتحريفية، لتبت وسط الجماهير الثائرة، كل أوهام الفكر الماضوي، وأشكال من الإيديولوجيا الليبرالية الإصلاحية، وشتى الخطوط الاشتراك- ديمقراطية والتحريفية ("الإسلام هو الحل"، الانتقال السلمي للسلطة، الديمقراطية الشكلية، المجلس التأسيسي...) في محاولات لتكبيل الطاقات الثورية للجماهير، وتحريفها عن مسارها التحرري الحقيقي، الذي لن يتحقق بدون ثورات وطنية معادية للإمبريالية، وديموقراطية مناهضة للأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية، تعمل على اجتثاث جذورها الطبقية والفكرية والثقافية، وشعبية، ترسخ سلطة الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري الماركسي اللينيني، و من أجل دولة مجالس العمال و الفلاحين الثورية.

إن مسلسل الانتفاضات الثورية العربية (نستثني هنا الحالة الليبية التي كانت عبارة عن تدخل امبريالي سافر مدعم بقوات المرتزقة والقوات القطرية، أما الحالة السورية فهي خليط يجمع التدخل الامبريالي غير المباشر المدعوم بفلول قوى الظلام الإرهابية، وحضور ديمقراطي ويساري، سيعمل الإعلام الرجعي والغربي على إبعاده عن دائرة الضوء) قد طرح تحديات كبيرة على اليسار الثوري، لابد من مواجهتها إن هو أراد الخروج من الشرنقة، التي لفته فيها القوى الإصلاحية والتحريفية، وجعلته

مكبلا وضعيفا، يجر وراءه خيبات التجارب الفاشلة، دون قدرة على تقييمها وتقديم النقد الذاتي اللازم، استعدادا للخروج من حالته المأزومة، فلا طريق أمامه سوى طريق الثورة، المستند إلى النظرية الماركسية – اللينينية، والحزب الثوري الماركسي اللينيني للطبقة العاملة، وعلى تحالف العمال والفلاحين والكادحين، وكل المستغلين والمضطهدين، ضمن جبهة ثورية، تقوم على أساس برنامج ثوري وأهداف ثورية، هي أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، التي تمهد الطريق لبناء الاشتراكية، تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري.

أما في المغرب، وبعد الحملات التشكيكية للنظام الكمبرادوري، وأبواقه الإعلامية حول ما يسمى ب "الاستثناء المغربي"، وبعد ادعاء التحريفيين بوجود حالة خاصة بالمغرب، تبرئ النظام من الدكتاتورية، وتدعي أنه حقق عددا من المكتسبات الديمقراطية خلال سنوات التسعينات، وأنه "نظام ديموقراتوري"، أي خليط من الديموقراطية والدكتاتورية (كما جاء في بعض التصريحات التحريفية لإحدى المجلات الإسبانية، وتبني نادية ياسين لنفس الفكرة). هاته التصريحات كانت تصب في التشكيك حول إمكانية تأثر المغرب بالحالة التونسية أو المصرية، وفي نفس الوقت الطمأنة على صحة الأطروحات التحريفية حول الانتقال السلمي، ودمقرطة الدولة، وغيرها من الترهات التحريفية والإصلاحية، لمن تخلوا عن طريق الثورة، وتنكروا للإرث الثوري للحركة الماركسية اللينينية، ولمنظمة "إلى الأمام"، انطلقت حركة 20 فبراير التي فجرها العديد من الشباب المغربي انطلاقا من الفايس بوك، ولقيت صدى لدى فئات مهمة من الشعب المغربي، الذي خرج في مسيرات مرددة شعارات الحركة، وأهمها شعار:" حرية، كرامة، عدالة اجتماعية" ومقدمة مجموعة من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

و قد أكدت الحركة منذ انطلاقها على طابعها السلمي، و "تموقعها خارج أي اصطفاف إيديولوجي، واستقلاليتها عن أي قوة سياسية".

لقد جاءت الحركة في سياق وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي ازداد تأزما، خاصة منذ مجيء الملك الجديد، وعرف هذا الوضع احتدادا للصراعات الطبقية وتناميا هائلا للنضالات الجماهيرية المتنوعة الأشكال، والتي عمت كل القطاعات، وعرفت امتدادا وتوزيعا قطاعيا وجغرافيا، وما كان لانفجار الوضع العربي إلا أن يساهم في إنضاج شروط ظرفية سياسية، تتجمع فيها عوامل السخط الطبقي تغذت منها حركة 20 فبراير، التي انبثقت في ظرفية مأزومة بنيويا، وضعت على خط المواجهة النظام الكومبرادوري ومؤسساته السياسية من جهة، وقوى اجتماعية بمطالبها، ودخول قوى سياسية ببرامجها السياسية وتصوراتها للوضع القائم من جهة أخرى.

هكذا وجدت هاته القوى في الحركة معبرا لتحقيق مطالبها، لكن دون استطاعة تحقيقها، بل كانت النتائج عكسية، لما استطاع النظام الكومبرادوري أن يستعيد المبادرة عبر مناورة 9 مارس، ويمرر دستوره الممنوح، ويتوج ذلك بصعود حكومة أكثر رجعية من سابقاتها (استفاد حزب "العدالة والتنمية" من الوضعية السياسية، والتربع على رأس حكومة مخزنية، وضعت على رأس مهامها إعادة ما أسمته ب "هيبة الدولة" وتخوض حربا طبقية شرسة ضد القوت اليومي للجماهير وضد قواها المناضلة.).

لقد توفرت الأرضية الطبقية الاقتصادية والسياسية المأزومة بنيويا، لدخول قوى سياسية منتمية إلى طبقات وفئات اجتماعية (برجوازية صغيرة، برجوازية متوسطة وعناصر من البرجوازية الكبيرة) إلى ساحة النضال من أجل مطالبها، في غياب تام للمعبر السياسي عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين: حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني.

بعيدا عن خطابات التمجيد الموجهة من طرف الاتجاهات الإصلاحية والتحريفية (انظر خطابات الافتتاح لمؤتمرات هذه القوى) حيث يغيب أي تقييم للحركة، باستثناء التعبير عن السخط تجاه موقف الانسحاب من الحركة الذي اتخذته "جماعة العدل والإحسان)، ودون التبخيس من قيمة الحركة وإيجابياتها (أهمها إعادتها الاعتبار للنضال السياسي الجماهيري، بعيدا عن الأطروحات النخبوية والاقتصادوية (فصل العمل النقابي عن العمل السياسي) وتلك التي تقيم سورا صينيا بين ما تسميه حقل النضال الجماهيري (أي حبيس إطارات جماهيرية معترف بها) والنضال السياسي (نخبة تصدر بيانات حول الدساتير والقرارات الحكومية، وتتكلم باسم الجماهير دون أي ارتباط حقيقي بهاته الجماهير). وبعيدا عن الخلط الذي سقط فيه البعض، الذي حاول هو الآخر تحميل الحركة ما لم تكن مستعدة لتحمله، لطبيعة المكونات التي استولت على قيادتها والتأثير داخلها، خدمة لمواقفها الطبقية وبرامجها السياسية (سقفها الأقصى: إصلاح الملكية) وبأسلوبها النضالي (شعار السلمية) وبمزايداتها الوطنية (رفع الأعلام "الوطنية" والمواقف الشوفينية) وبتحالفاتها مع قوى الظلام (أبرزها تحالف النهج الديموقراطي وجماعة العدل والإحسان)، و تنازلها عن مطالب ديموقراطية، كالعلمانية والمساواة بين الرجال والنساء، وغيرها مما دعم دعاة الدولة الدينية، واستغله النظام والقوى المساندة له لدعم مفهوم "إمارة المؤمنين"، بعدما استفاد كذلك من فكرة أن "لا أحد يعيد النظر في الملكية"، وأن الحركة ليست ضد الملكية، وتحركت الأبواق المخزنية لترويج ذلك، وساهمت

هاته القوى في ترويج فكرة ان الحركة ذات طبيعة "فوق إيديولوجية"، ولذلك لم يخفوا إعجابهم بكون الحركة وحدت الجميع (انظر تصريح أحد القياديات في النهج الديموقراطي)، وبتت هاته التيارات أفكارها الإيديولوجية (ظلامية، ليبرالية، اشتراك-ديموقراطية، حقوقية، تحريفية.....) وقامت في حلف مقدس، ضد الأفكار الماركسية اللينينية والأعلام الحمراء والشعارات الثورية المناقضة لها، بل تم الصمت اتجاه ما كان يتعرض له المناضلون الثوريون من استفزازات وضرب وعزل من طرف القوى الظلامية، بل أحيانا على مسمع ومرأى ممن يزعمون الانتماء إلى اليسار (امثلة كثيرة على ذلك)، خاصة في مدينة طنجة.

عموما جاءت مواقف هاته القوى السياسية ومبادراتها تعبيرا عن طبيعتها الطبقية، التي تعاني من تفكك الفئات الطبقية، التي تنتمي إليها، ومن أزمة إيجاد التعبير السياسي الملائم لها، فتوزعت بين أنصار الملكية البرلمانية (الائتلاف من أجل ملكية برلمانية) ودعاة دستور ديمقراطي في إطار نظام برلماني (مكونات من المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير) وأنصار المجلس التأسيسي من تروتسكيين (تيار "المناضل(ة)) ومواقف الظلاميين التكتيكية... و رغم التباينات في المواقف، فقد جاءت كلها تعبيرا عن وسطية سياسية انتقائية و توفيقية، تروم بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، دون المساس بطبيعة النظام القائم (ظل التركيز على بعض رموز النظام عبر شعارات محددة ومن خلال الأهمية التي أعطيت لما سمي بمحاربة الفساد واقتصاد الريع و استعمل البعض شعارا ديماغوجيا أسماه "إسقاط النظام المخزني").

ستكشف الحركة التي مرت من مراحل مختلفة، قبل دخولها مرحلة الانحصار والتراجع، الشيء الذي لا ينفي نوعا من الاستمرارية بزخم أقل، عن ضعف مزمن لليسار الثوري بكل مكوناته، نتيجة تشتته وتشرذمه وتمزقه الإيديولوجي ومعاناته من

النزعات الذاتية والزعماتية، والحزازات التي تربت على امتداد 30 سنة، نتيجة الضربات التي تعرضت لها الحركة الماركسية اللينينية، وانتشار الخطوط الإصلاحية والتحريفية، ونتيجة القمع الوحشي الذي يتعرض له الماركسيون اللينينيون المغاربة.

إن هذا الطرح لا ينفي وجود محاولات للخروج عن هذا الإطار، الذي حدد للحركة، لكن ذلك ظل محاصرا ومعزولا ودون القدرة على التأثير على الاتجاه العام لأسباب متعددة.

إن غياب النظرة السياسية الموحدة، والوضوح النظري وانعدام المنظمة الثورية للماركسيين اللينينيين المغاربة، كلها عوامل ساهمت في تهميشهم وتكريس عجزهم عن المساهمة في الحركة، من منظور خطهم التكتيكي والاستراتيجي.

لقد شكلت الحركة خطوة إيجابية بطرحها لمطالب سياسية، وبتكسيرها حاجز الخوف لدى فئات اجتماعية (خاصة المنتمية للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة) هذا رغم كونها ظلت محدودة في سقفها السياسي (إصلاح النظام)، ومرتبكة في أساليبها النضالية (الطابع السلمي ورفض مواجهة العنف الرجعي بأساليب حازمة، وتصديها للعنف الجماهيري، الذي غالبا ما كان ينسب للنظام، علما أن النظام استعمل فعلا في بعض الحالات فرقه الخاصة والتجأ الى البلطجية، إن هذا الخلط أدى ثمنه العديد من أبناء الشعب و مناضلون مخلصون، الذين زج بهم في سجون النظام بعد محاكمات صورية، نموذج العرائش و محاكمات طنجة لمناضلي الحركة)، التي ظلت حبيسة الأساليب الاحتجاجية، دون استعداد للانتقال إلى أساليب الانتفاض، التي خبرتها التجربة التونسية والمصرية، و بذلك ظل ميزان القوى في صالح النظام الكومبرادوري، والقوى المساندة له، التي استطاع بعضها أن يناور، للاستفادة من الحركة، عبر مساهمات رمزية ("الاتحاد الاشتراكي" و"العدالة والتنمية").

كشفت التجربة مرة أخرى، خيانات ومناورات البيروقراطيات النقابية، كما أبانت الممارسة غياب قواعد العديد من النقابات، التي يقودها "اليسار الإصلاحي"، رغم كثرة الثمثيليات داخل المجلس الوطني لدعم حركة 20فبراير، وبذلك تمت إعادة إنتاج تجارب "التنسيقيات المختلفة"، والإطارات التي تصنع للمناسبات بمنظور فوقي، وفي غياب تام للجماهير المعنية مباشرة، بتلك المطالب التي يتم ترديدها .هكذا أتبث "اليسار الديموقراطي" فشله التام في تحريك الطبقة العاملة وفئات واسعة من الجماهير الكادحة، وكان لعدم التحاقها أثره الحاسم في إضعاف الحركة، بينما ظلت مشاركة الفئات المنتمية للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة (دون الكلام عن المنتمين للبورجوازية الكبيرة أو ممثليهم داخلها من العناصر الليبرالية) يطبعها التردد والارتباك ثم التراجع، خاصة بعد خطاب 9 مارس.

لقد كانت تحالفات الحركة هشة سرعان ما انفجرت، ويعود ذلك إلى أرضيتها الفضفاضة، ونظرتها المزعومة حول الإيديولوجيا، وتأثرها بالقوى الإصلاحية والتحريفية، وانكفائها على نفسها، وسقوطها في نظرة نخبوية فوقية لتحريك الجماهير، رغم بعض الإنجازات المحدودة، أما مشاركة اليسار الثوري، رغم الأداء المتميز لبعض مناضليه خاصة في بعض المناطق، فقد أبان عن قصور كبير في إدراك مهامه الثورية اتجاه حركة تتلمس طريقها بصعوبة، وبدون قدرة على الارتقاء إلى الأعلى.

في سياق هذا الوضع، التبس الأمر على المناضلين الماركسيين اللينينيين، مما جعل بعضهم يخلط بين طابع الحركة ومهامها، وبين مهام الماركسيين اللينينيين، التي تتعدى سقف الحركة المحدودة بطبيعتها الطبقية وببرنامجها السياسي، فسقط البعض في التماهي معها حد الذوبان، ونسيان مهامه الثورية، بينما حاول البعض دون نقد استراتيجي لها، تقديم نفسه بديلا لها.

إن حصيلة المساهمات الفكرية والسياسية من لدن الماركسيين اللينينيين لتأطير الحركة وفهمها (ما عدا بعض المحاولات التي تستحق الاحترام) ظلت ضعيفة أو شبه منعدمة أو إنشائية، متأثرة بالتحاليل الصحفية السردية، ودون مستوى التحليل العلمي والمنهجية الصارمة للفكر المادي التاريخي، وبذلك غابت النظرة الثاقبة للوضع، وللظرفية الجديدة التي جاءت فيها.

إن كل المعطيات المتوفرة، تؤشر على استمرارها (الظرفية)، ذلك أن مختلف مستويات الصراع الطبقي الاقتصادية والسياسية والثقافية، لازالت في تفاعل ينبئ باستمرار الظرفية، ليس بالضرورة في خط مستقيم، لكن عبر تنامي مستمر تؤججه أزمة النظام الكمبرادوري المتفاقمة على خلفية الأزمة الحالية للإمبريالية، خاصة الأوروبية، كما تساهم نضالات الجماهير وصمودها في تعميق أزمته.

لقد حان الوقت ليقدم الماركسيون اللينينيون نظرتهم وتحليلهم لمجريات الصراع الطبقي الدائر الآن ببلادنا، وباعتماد المنهجية التاريخية، وبإغناءات القادة الثوريين للفكر الماركسي اللينيني ، يمكن تناول الوضع الراهن عن طريق استيعاب مفهوم الظرفية اللينيني (دخول قوى اجتماعية وسياسية في صراع حاد في سياق لحظة لها مميزاتها الظرفية) عبر دراسة العلاقات بين البنية والبنية الفوقية، وتحليل القوى الفاعلة في مرحلة تاريخية محددة مع إدراك للعلاقات فيما بينها.

تحاول هاته الدراسة، تقديم محاولة تحليلية للوضع الراهن، كمساهمة في نقاش أوسع يساعد على إنجاز المهام التاريخية للحركة الماركسية اللينينية المغربية.

على قاعدة المنهجية الجدلية والتاريخية، يكون واجب الماركسيين اللينينيين المغاربة، هو تقديم تحليل متكامل وشمولي، يتجاوز حدود التحاليل الظرفية المتسمة بالآنية، وبالنظرة الصحفية السطحية و بالتحليل الكمي فقط، والانتقال من تحليل

لحركة 20 فبراير، يبقى حبيس الظرفية التي ولدتها، إلى تحليل شمولي لدينامية الصراع الطبقي، والبحث في مكوناته طلبا للوضوح التاريخي والاستراتيجي، وخروجا من النزعة الإيديولوجية، والمبالغة في الإرادوية، والسقوط في نظرة ترى الأسباب الظرفية الوحيدة الفاعلة، علما أن النظرة العلمية تدمج جدليا الأسباب العضوية والأسباب الظرفية، وهذا كفيل بوضع تمييز دقيق بين المهام التاريخية للماركسيين اللينينيين ومهامهم الظرفية، الشيء الذي يستتبع إنجاز برنامجهم التكتيكي والاستراتيجي، من خلال ارتباطهم بالجماهير الأساسية، وبناء أداتهم الثورية على طريق بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة.

I . بصدد الأزمة البنيوية للرأسمالية العالمية : الأسباب و النتائج

تثير الأزمة البنيوية العميقة للرأسمالية الامبريالية (بصيغتها المعولمة حاليا) العديد من النقاشات، التي تولدت عنها العديد من التفسيرات والأسباب، و ربط النتائج القريبة أو البعيدة الممكنة بتلك التحاليل، و عموما لا تتعدى التفسيرات الاقتصادية للرأسمالية و مثقفيها العضويين، سوى وصف ما جرى و يجري، دون القدرة على التعمق لدراسة جوهر الأزمة و أسبابها الحقيقية، إضافة إلى عجز تام بالتنبؤ بتطوراتها المقبلة.

لن ندخل الآن في شرح أسباب هذا العجز، و لكن نعتقد أن تناول الأزمة بالنسبة للماركسيين اللينينيين يتطلب نقدا قويا لتلك الشروحات، الشيء الذي لن يكون ممكنا دون استيعاب جوهر النمط الإنتاجي الرأسمالي، الذي قامت كتابات مؤسسي الماركسية ـ اللينينية (ماركس – انجلز –لينين : انظر كتابي "الرأسمال" و "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية") بدراسة جوهر مرحلتيه الأساسيتين : المرحلة التنافسية و المرحلة الاحتكارية – الامبريالية.

قام الكتاب "النيولبراليون" و من قبلهم كل المدارس الاقتصادية الرأسمالية، و منذ صدور كتاب الرأسمال، بمحاولات كثيرة لإقبار نظرية ماركس العلمية حول قانون القيمة – العمل، و حول القوانين الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي (قانون فائض

القيمة (النسبي و المطلق)، الانخفاض الميولي لمعدل الربح، التفقير النسبي و المطلق، قانون تمركز و تركز الرأسمال، قانون التطور غير المتكافئ للرأسمال و الرأسمالية ...).

و كانت الرأسمالية الامبريالية المعولمة الحالية، خصوصا بعد انهيار أنظمة رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية و كذلك سقوط التجربة الاشتراكية الثورية في الصين، مناسبة أخرى لشن هذا الهجوم بنشوة، جعلت مثقفيها و كلاب حراستها يعلنون نهاية التاريخ (لم يعد للتاريخ حسب اعتقادهم سوى بعد واحد هو الرأسمالية، أما التطور فلن يكون إلا تقنيا) و إعلان نظرية "صراع الحضارات" (لم يعد التاريخ يسير نحو التقدم)، وقامت نظرية "ما بعد الحداثة" بإعلان نهاية الحداثة، و دخول مرحلة جديدة، في محاولة لإقبار قيم التقدم والحداثة، التي جاء بها عصر الأنوار، وتمثلت قيمها النظريات الليبرالية والاشتراكية، لتعبد الطريق نحو الفاشية والتيارات الدينية المتطرفة (المحافظون الجدد و الإنجيليون الصهاينة بأمريكا، و الظلاميون في العالم العربي، الذين رأوا في مفاهيم ما بعد الحداثة تأكيدا لرفضهم الحداثة)، إلا أن فرح هؤلاء لم يدم، إذ ما لبثت أن انفجرت أزمات الامبريالية ابتداء من منتصف التسعينات، ووصولا إلى انفجار الأزمة الجديدة سنة 2008، التي نشرت من حولها خوف و فزع الرأسماليين من مستقبل مصالحهم الطبقية ودولهم الرأسمالية، فاهتزت البورصات، إحدى قلاع الرأسمالية على إيقاع إفلاس العشرات من الأبناك بعد سقوط بنك " ليمان برادرز" في 12 شتنبر 2008 (يتم الإعلان مباشرة عن إفلاس 150 بنكا) و اجتماع "هيئات الحرب" لدول العشرين، تأهبا لمواجهة الكارثة، فاتخذت قرارات تقوم على تعميم الجواب الأمريكي على الأزمة، من خلال ضخ ملايير الدولارات (700 مليار) في خزائن الأبناك و الشركات المنهارة، بل تم تأميم مجموعة من الأبناك، كما وقع في بريطانيا، و ذلك ضدا عن مبادئ "النيوليبرالية" (تهاوت نظرية اليد الخفية تماما كأوراق الخريف) و قامت الدول الرأسمالية بتحميل تبعات الأزمة للجماهير، عبر الاقتطاع من ميزانية الدولة و سن سياسة التقشف، و عرفت مدن دول العالم مسيرات و مظاهرات كبيرة رفعت فيها صور ماركس و لينين (ظلت صورة

ماركس ترفرف عاليا أمام وول ستريت رمز الرأسمالية العالمية)، وأخرجت دور النشر العالمية كتاب "رأس المال" على شكل كتاب جيب ليكون في متناول الجميع، و لم يتوان بعض الرؤِساء عن الإعلان عن كونهم يقرأون كتاب "رأس المال"، هذا، في وقت لا زال أغلب مثقفي و يساري الأمس في بلداننا، يغطون في سبات عميق من أثر صدمات سنوات الثمانينات و التسعينات، فلم يستسيغوا ما وقع إلى أن هزتهم رياح "الربيع العربي"، فراحوا يخبطون خبط عشواء، و يلملمون أوراقهم القديمة لعلهم يجدون فيها ما يشفي الغليل، بعدما كانوا قد أقبروا الماركسية ـ اللينينية، و كل ما يمت للثورة بصلة، داعين إلى الانتقالات السلمية و صناديق الاقتراع والديموقراطية و المواطنة و غيرها من المصطلحات المضللة، و تنطبق عليهم قولة ماركس الشهيرة "التاريخ يصدر حكمه و الجماهير تنفذه" و "من يجهل التاريخ محكوم عليه أن يعيد إنتاجه".

من بين التفاسير المنتشرة في كل مكان، لحد أن العديد من " اليساريين " يلوكها، مفادها، أن المضاربات و اتساع دائرتها هو سبب الأزمة، و من هنا دعواتهم إلى تدخل الدولة لضبط حركة الأموال ... و الحال أن المضاربة تتغذى من الأرباح و الكتلة النقدية التي يخلقها القرض، اللذان لا يجدان إمكانية للتوظيف في استثمارات منتجة لقيم التبادل المربحة، بحكم تأثير قانون الانخفاض الميولي لمعدل الربح، مما جعل الكتلة النقدية تنتفخ متجاوزة الاحتياج الذي يتطلبه الإنتاج. ولإدراك هاته الحركية التي ساهمت في تفجير الفقاعات المالية، نشير إلى أن الحجم السنوي للمبادلات المالية أصبح يتجاوز أكثر من 10 مرات حجم المبادلات التجارية للبضائع و الخدمات، بحيث أصبحت هذه الكتلة النقدية لا تقوم على وسائل الإنتاج، أي خارج عملية الإنتاج الفعلي، بل تقوم على شراء منتجات مالية، هي بدورها تعرف ارتفاعا في قيمتها النقدية (المضاربات في العملة، الأسهم، les créances).

خلافا لما يدعيه التحريفيون عموما، و الإصلاحيون خصوصا، فليست المضاربة المالية هي ما يفرمل عجلة الاستثمار، بل العكس، أي أنها نتيجة و ليس سببا، ففرص استثمار الأرباح في أنشطة منتجة ومربحة أصبحت محدودة، مما ساهم في تطور

المضاربات المالية بالشكل الخيالي، الذي أصبحت تعرفه الرأسمالية الحالية (تحت تأثير قانون الانخفاض الميولي لمعدل الربح، و للتذكير فآلاف المعامل بأمريكا قد تم إقفالها).

في ظل غياب إدراك علمي لمعنى الثروة التي تخلقها الطبيعة وقوة العمل، يعتقد الناس أن المال هو الثروة أو مصدرها، بحيث عند سؤال كيف الحصول على المال بدون خلق للثروة يأتي الجواب: بتبادل النقد مقابل النقد، و ما يساهم في خلق هذا الوهم، كون النقد احتياط افتراضي للقيمة، مما يجعله يأخذ استقلالية في مسلسل الرأسمالية بالنسبة لإنتاج القيم نفسها. في هذا السياق تمثل الأزمة المالية الحالية هيكلة عنيفة للكتلة النقدية الضخمة، التي تمثل ثروة اجتماعية افتراضية، و الكتلة الحقيقية للثروة التي ينتجها استغلال العمل. ليس هناك تحطيم للثروة الحقيقية (الشيء الذي يمكن أن يقع بعد ذلك)، ولكن سقوط الوهم الذي تمثله الثروة النقدية، مما يظهر الطابع الوهمي لهذا الغنى المتراكم بصورته المالية، الشيء الذي يمثل اعترافا بأن هذه الثروة لا يمكن خلقها و تحقيقها خارج التبادل السلعي، و خارج إنتاج قيم التبادل، حيث تتحدد قيمة البضائع بالوقت الضروري اجتماعيا لإنتاجها، و حيث يتحقق معدل الربح في علاقته مع الرأسمال المتحرك و الرأسمال الثابت، وهنا نجد تأكيدا دائما و ملموسا لنظرية القيمة الماركسي. و في إطار الصعوبة التي يجدها الرأسمال في إعادة استثماره داخل الإنتاج السلعي (أزمة التراكم و إعادة الإنتاج الموسع...) تتولد الأزمة المالية، التي هي تعبير عن أزمة اقتصادية خانقة طال أمدها.

وهذا ما يجعلنا ندرك لماذا تقوم الأزمة المالية بضرب استقرار الأبناك، التي تقلص بدورها من القروض (كل الاستثمار الرأسمالي يقوم على القروض)، وبالتالي ينعكس ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية، و هنا تتدخل الدولة باعتبارها التعبير عن الإرادة الجماعية للرأسماليين، في محاولة لإنقاذ المؤسسات و الأبناك من الإفلاس، وبحكم توفرها على القوة العمومية، تحاول إعادة الثقة، عن طريق القروض و الاقتراض العمومي، لكن هذا لا يمنع المضاربات من الاستمرار.

تعمق الأزمة المالية أزمات دول الرأسمالية التابعة العاجزة عن الأداء، وتشجع الرساميل على الاتجاه إلى البلدان الأكثر استقرارا، فتتوقف القروض و يتم إخراج الرساميل. و تساهم الأزمة المالية كذلك في خلخلة موازين القوى، بين القوى الامبريالية على الصعيد العالمي (تأثير صعود الصين و روسيا والهند و البرازيل و جنوب إفريقيا، أو ما يسمى بالبريكس)، كما تساهم في ارتفاع التوترات الاقتصادية و العسكرية و تنامي خطر الحرب.

بالنسبة لدول الأطراف التي تنتمي أغلبها للبلدان الرأسمالية التابعة، فانطلاقا من معيار علاقات الإنتاج الرأسمالية، الذي يوضح منطقة إعادة إنتاج هذه العلاقات على الصعيد الدولي، من خلال تقسيم العمل الدولي الرأسمالي (النظام الرأسمالي العالمي في سياق تطوره ينتج قطبين: قطب الرأسمالية المتطورة و قطب الرأسمالية التابعة)، فأزمة دول ما يسمى ب "دول الجنوب"، تنتمي إلى ما يسمى بأزمة الرأسمالية التابعة، ذلك أن حركة تراكم الرأسمال و عملية إعادة الإنتاج الموسع، تتم على قاعدة المزيد من التبعية للسوق الرأسمالية العالمية. إن هذا التوزيع المبني على عملية التوزيع المتواصلة لإجمال الناتج الاجتماعي، يتم في إطار الاقتصاد الرأسمالي الامبريالي الدولي لصالح البلدان الرأسمالية المتطورة، عن طريق التجارة الدولية، وتصدير الرأسمال، و نقل التكنولوجيا، و الاستيلاء على فائض القيمة في مجال الإنتاج، عن طريق الاستغلال المكثف، الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات لقوة العمل في بلدان الأطراف.

إن الأزمات التي تجتازها الدول الرأسمالية التابعة، تؤدي باستمرار إلى المساهمة في استنزاف الدخل القومي لهذه البلدان و ترحيله صوب المراكز الرأسمالية المتطورة.

و القاعدة، أن البورجوازيات الكومبرادورية أو المحلية في هاته البلدان، لا تجد أمامها، في ظل الرأسمالية التابعة سوى خيارين، فإما استمرار تركيز شديد للسلطة، من أجل ضبط إيقاع الصراع الطبقي المحتد في ظروف الأزمة، عبر القمع الممنهج من أجل أن يعيد النظام إنتاج كل مستوياته، في ظروف هادئة و مستقرة، أو تقوم هذه الأنظمة بمناورة "إصلاحية" لتلطيف

التناقضات، و هذا مرتبط بعوامل داخلية و خارجية، و كذلك بتناسب القوى محليا، و بمستوى و طبيعة الاندماج في الاقتصاد الامبريالي، و موقع البلد في الاستراتيجية الشمولية للرأسمال العالمي، و قد تكون خلطة من هذا وذاك، ربحا للوقت و ضمانا لاستمرار عملية التراكم الرأسمال الكومبرادوري الامبريالي، في ظروف مناسبة، على أمل أن تتجاوز رأسمالية المركز أزمتها، في هذا السياق يكثر الحديث لدى ساسة هذه الأنظمة، و مثقفيها، و أجهزة إعلامها، عن فضائل الاستقرار والأمن، و عن الوطنية و غيرها، و تدخل النقابات البيروقراطية و الأحزاب الإصلاحية و المجتمع المدني على الخط، و هي بذلك تساهم مقابل الفتات الممول من الصناديق السوداء، في التنفيس عن أزمة الدولة الكومبرادورية (مثال السكتة القلبية التي جاء بها صندوق النقد الدولي و التي استعملها الحسن الثاني، و ابتلعتها الأحزاب السياسية، كما لو أن المغاربة يقتسمون الأسباب التي سببت هاته الأزمة القلبية المزعومة).

II نضال ضد النيوليبرالية أم نضال ضد الرأسمالية: حول بعض المفاهيم المغلوطة:

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، و بتزكية من الأحزاب الشيوعية التحريفية الأوروبية (الفرنسية و الإيطالية...)، وبعد القبول بوضع السلاح و تصفية المقاومة المسلحة، قبلت هذه الأحزاب في إطار، و ضمن مشروع شامل خططت له أمريكا (مشروع مارشال)، لإعادة بناء أوربا، و تهييء الشروط لتوقيف الزحف الشيوعي، وبذلك ساهم الشيوعيون التحريفيون (مثال الحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي دخل أول حكومة بعد الحرب إلى جانب دوغول) في صنع وهم "الدولة الاجتماعية العادلة و للجميع"، و هكذا تمت مجموعة من التأميمات، تسمح بإعادة هيكلة جهاز الإنتاج، وتحت ضغط الطبقة العاملة، تحققت مجموعة من المنجزات على المستوى الاجتماعي، التي لم تكن هدية من البورحوازية، بل نتاج موازين قوى محليا و عالميا.

وراء هذه الدولة الاجتماعية اختبأ الاستغلال، و بعد القيام بمهامها تم طرد هذه الأحزاب من الحكومة، و هاته هي الفترة التي يتغنى بها البعض، و يحن إليها البعض الآخر (و هي بداية ما يطلق عليه من طرف أبواق البورجوازية الأوروبية "السنوات

الثلاثون المجيدة")، وأمام الهجوم الرأسمالي الكبير، الذي دشنته الرأسمالية العالمية ضد الطبقة العاملة، و الطبقات الكادحة، و ضد النساء، و ضد شعوب العالم، تهاوت تلك الأوهام.

منذ سنوات السبعينات، تحاول الرأسمالية إعادة تحقيق معدل ربح يسمح لها بالاستمرار، (انظر روح قانون الانخفاض الميولي لمعدل الربح)، فقامت، وتقوم، بتصفية العديد من الشركات، ومناصب الشغل، والمكتسبات، التي حققتها الطبقة العاملة، هذا، سواء كانت الحكومات من اليمين أو "اليسار"، و هذه الفترة الجديدة هي التي ستسمى بالفترة "النيوليبرالية"، وفي سياقها تطور خطاب إيديولوجي بتبعات سياسية، انتشرت في العديد من الحركات الاجتماعية واليسارية مفاده، أنه لم يعد مطروحا مواجهة الرأسمالية، بل "النيوليبرالية"، وانطلاقا من السياسات الاقتصادية، التي تبعت ذلك، غياب دور الدولة، ومن هنا الدعوة إلى عودة "الدولة الاجتماعية"، التي ستحمي الجميع، و من هنا الوهم، الذي يدفع العديد إلى الدفاع عن رأسمالية طيبة، كما هو الحال عند الأحزاب التحريفية، والاشتراكية الديموقراطية، والجمعيات المناهضة للعولمة (مثال أطاك، npa التروتسكي) والغريب أن هذه القوى تدعي القيام على يسار الأحزاب الشيوعية التحريفية، دون القطع الإيديولوجي مع نظرياتها، الذي قام في السبعينات بتقديم العديد من الأطروحات منها ما سماه "بالديموقراطية المتقدمة" (نموذج الحزب الشيوعي الفرنسي)، و"التوافق التاريخي" (نموذج الحزب الشيوعي الإيطالي)، ثم السقوط أخيرا فيما سمي ب "الأوروشيوعية" (جمعت حول أطروحاتها، التي بلورها كاريو سانتياغو، الحزب الشيوعي الاسباني، الحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الشيوعي الإيطالي، الحزب الشيوعي البريطاني، الحزب الشيوعي البرتغالي) في محاولة للتغطية عن تراجعه عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، الشيء الذي يقوم به الآن التحريفيون الجدد والتروتسكيون و غيرهم، حينما يتكلمون عن مرحلة جديدة تهم النضال ضد "النيوليبرالية"، وتعود العديد من هذه الأطروحات إلى أوهام البورجوازية الصغيرة حول الدولة

و حيادها، و يتناسى أصحابها أن الدولة هي التي تقود، إذ هي التي قامت بعملية التأميم سنة 1945 في محاولة لصد أي احتمالات ثورة.

والآن في ظل "النيوليبرالية"، ومع اندلاع أزمة "السوبرايم "، قامت الدولة بتأميم قطاعات بنكية، كما هو الحال في بريطانيا و ألمانيا و في العديد من الدول الرأسمالية، تفاديا للإفلاس، وعندما هدد ساركوزي بسياسة الضبط، قام مجموعة من المثقفين يناقشون موضوع " هل أصبح ساركوزي يساريا "، علما أنه يمكن للبرالي البورجوازي أن يصبح دولانيا (اشتراكية الدولة) ÉTATISTE و العكس صحيح، و بعد خطابات انمحاء دور الدولة، برز للعيان دورها من جديد لدعم المؤسسات المفلسة.

و الخلاصة، أن دعاة النضال ضد النيوليبرالية، لا يرون أن الدولة البورجوازية تقود باتفاق مع الاحتكارات، وبين الفينة والأخرى، فقد تقبل بعدد من الامتيازات الاجتماعية تحت قوة ضغط الطبقة العاملة و غيرها. ليس شعار الدولة "النقم بالاجتماعي و لكن، "النقم بالحرب الاقتصادية".

إن أزمة فائض الإنتاج تزيد من القروض و المضاربات لتحريك الآلة الرأسمالية مؤقتا، و تحل المديونية العمومية، عن طريق مساعدة الدولة للشركات والمؤسسات محل المديونية الخاصة (مديونية المؤسسات والشركات) لكنها تولد فقاعات مالية جديدة، وبالتالي يتولد عجز للدولة يتعمق باستمرار، ومن هنا مخططات التقشف التي تتبناها الحكومات اليمينية أو اليسارية أو الإيكولوجية، في مسعى لتحميل الجماهير تبعات الأزمة الامبريالية.

في بعض جوانب التطور المتناقض للعولمة المالية، نجد أن اتجاهات تطور العولمة الرأسمالية أفرزت عناصر جديدة، في معطى العلاقات بين المراكز الرأسمالية، و ما يطلق عليه بالقوى الصاعدة، فإلى حدود نهاية القرن 20 ، كان اتجاه تصدير

الرساميل و الفوائض المالية، يسير من المراكز نحو ما يسمى ب "دول الجنوب"، لكن مع دخول الرأسمالية الامبريالية فترة جديدة من التطور المعولم، و ما أنتجه من شر وط مفروضة على شعوب و دول العالم، من طرف المراكز الامبريالية و مؤسساتها الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ...)، عرفت مجموعة من الدول (الصين، الهند، دول الخليج) تراكما في فوائض ميزان الأداءات الجاري، وهناك مثال صارخ على هذا التطور، فقد بلغ عجز ميزان الأداءات الأمريكي سنة 2006 : 6،2% من مجموع الناتج الداخلي الخام، بينما عرف الميزان الصيني فائضا بمعدل 4، 9% سنة 2006 ليصل المعدل إلى 11،7% سنة 2007 ، و تقوم هذه القوى الرأسمالية الامبريالية الصاعدة بتصدير فوائضها إلى بلدان المركز، لتتحول إلى دول مانحة بالنسبة لدول صناعية تعيش على عجز في ميزان أدائها مثل و.م. أ، وهذه الرساميل – طبعا – تقوم بتعويض ذلك النقص والعجز، وقد بلغ تطور هذه الحالة إلى حدود تحكم هذه الدول في 72 ٪ من الاحتياطات المالية العالمية، يتعلق الأمر إذن، بتحول عميق في التوازن المالي العالمي للرأسمالية. هكذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مدينة و مستقبلة، أمام الصين التي أصبحت دولة مانحة، و طبيعي أن هذا الوضع الجديد أعطى لهذه الدول أداة قوة و ضغط فيما يخص استعمالات تلك الفوائض.

من العوامل التي قلبت تلك المعطيات و حولت تجاه الرساميل، كون و م أ بلد الريغانية و التطبيقات النيوليبرالية للاقتصاد النقدي، و للخروج من الأزمة، سارت في اتجاه سن سياسة نقدية توسعية (EXPANSIVE)، تميزت بمعدلات فائدة ضعيفة، من أجل تشجيع الاستهلاك الداخلي.

تولد عن ذلك ضعف و غياب توفير داخلي، و خاصة للأسر مما أضعف شروط تمويل احتياجات الاستثمار، نتج عنه عجز في ميزان الأداءات الأمريكي، ولجوء أمريكا إلى الرساميل الأجنبية، التي ستتدفق من اليابان، ثم بعد ذلك من القوى الصاعدة، التي بدأت تعرف فائضا في التوفير (الصين و دول الخليج).

ورغم تدفق هذه الرساميل على الاقتصاد الأمريكي – بحيث يعوض عن العجز الحاصل في ميزان الأداءات – فإن سيطرة أمريكا على نظام الصرف العالمي، و كون هذه الدول المانحة الصاعدة مرتبطة بالدولار على مستوى الصرف، فإن هذا يهدد مخزوناتها من عملة الدولار.

إن النمو الاقتصادي السريع الذي عرفته مجموعة من هذه البلدان الصاعدة، يعود إلى عدة اعتبارات، منها تطويرها لتدبير اقتصادها، مثل الصين، وكذلك لارتفاع أسعار مصادر الطاقة، التي تولدت عنها فوائض كبيرة في بلدان الخليج، كما يعود إلى توفر يد عاملة رخيصة، يتم استغلالها بشكل مناقض لأبسط "حقوق الإنسان" (السعودية، الهند، الصين، كوريا).

ورغم هذا التطور الحاصل على مستوى البنى العالمية، وعلى الرغم من تزايد الاحتياطي المالي لهذه البلدان، فإنها لم تستطع لحد الساعة أن تحقق الحرية الشاملة في التحرك، مما يلزمها اللجوء إلى الأسواق الدولية الأكثر أمانا، غير أن هذه الأسواق (سوق الأسهم و الالتزامات) توجد في الولايات المتحدة أو أوروبا و اليابان، بينما لا زالت الأسواق المالية للدول الصاعدة ضعيفة، و تجد هذه الرساميل نفسها في وضعية حرجة، كلما حاولت اقتحام قطاعات إستراتيجية داخل بلدان المركز الرأسمالي، ذلك أن الأسواق المالية في و م أ تظل مهيمنة، في وقت لازال الدولار يلعب دوره كعملة للاحتياطي والمبادلات (65٪ من الاحتياطات الخارجية العالمية معبرا عنها بالدولار، مقابل 24٪ بالنسبة للأورو).

و معلوم أن حوالي 70٪ من احتياطي هذه الدول الصاعدة، يعبر عنها بالدولار، و يعني كل هذا وجود مخاطر تهدد مصالح هذه البلدان، كلما اقتحمت مجالات جديدة استراتيجية للاقتصاديات الرأسمالية الكبيرة، في محاولة لتنويع احتياطاتها، فكل حركة غير مدروسة ستولد انخفاض قيمة الدولار، الذي سيولد بدوره انخفاضا لكل تلك القيم و الاحتياطات المتراكمة لدى الدول المانحة. و لأن محرك اقتصاد الرأسمال هو الربح، إذ لا مكان للأخلاق هنا، تستمر هذه الصناديق و الرساميل، في محاولاتها لاقتحام قطاعات جديدة، خاصة الاستراتيجية منها، مما ولد تخوفات كبيرة لدى المراكز الرأسمالية الكبيرة، كما

يتبين من تصريحات كثيرة من القادة الأوربيين و الأمريكيين، و من شرائح رأسمالية في هذه البلدان، وقد ذهب البعض إلى حد التخوف من الاستعمالات السياسية لذلك: من أجل الحصول، مثلا، على التكنولوجيا العالية.

نسجل إذن انتقالا للقوى المالية لصالح قوى صاعدة، لكن دون أن تستطيع هذه الأخيرة بعد، أن تأخذ مكانة هذه الدول المتقدمة على مستوى "الذكاء المالي" INGÉNIERIE FINANCIÈRE

III . الدور الجديد للأنظمة الخليجية وأوليغارشياتها المالية

1 – تطور الوضع العام

ينتشر الحديث في الآونة الأخيرة (خاصة بعد انطلاق ما يسمى ب "الربيع العربي") عن دول الخليج، أو ما يسمى ب "مجلس التعاون الخليجي"، إذ لا يمر يوم دون نزول أخبار تتناول مواقف و تدخل هاته البلدان في القضايا العربية والدولية، سياسية كانت أو اقتصادية، بل حتى عسكرية، فبعد السيطرة الشاملة على الإعلام العربي ، و مؤسسات السينما و الفن والرياضة ... وإطلاق العديد من شبكات الفتاوى الدينية، أو ما يسميه البعض "الدين بيزنس"، حيث يتبارى فقهاء الوهابية وخدامهم في إنزال فتاوى، لا تترك صغيرة أو كبيرة دون أن تفتي فيها، فتاوى تتميز بغرائبيتها وعجائبيتها، يجمع بينها رفضها التام والمطلق لقيم الحداثة، بشقيها الاشتراكي والليبرالي.

وفي زحمة الأخبار المتتالية، يطفو باستمرار على السطح دور دول الخليج العربية، في المسلسل الجاري حاليا بالمنطقة العربية : دور قطر التي تحتضن أكبر قاعدة امبريالية أمريكية في الشرق الأوسط، وتستخدم جهازا إعلاميا فعالا ومؤثرا، يبسط سيطرته على العالم العربي : شبكة "الجزيرة" التي تخدم المصالح الإمبريالية والرجعية والصهيونية، و دور السعودية المهيمن عبر امبراطورية إعلامية متحكم فيها، و عبر استراتيجية استعمار إيديولوجي يتخذ طابعا دينيا وهابيا غارقا في الرجعية، هذا

الدور الذي يعتمد على حاضنات اجتماعية ممولة بالبترودولار، مشكلة من الحركات السلفية المستعدة للتحرك استجابة لأوامر المخابرات السعودية، خدمة لمصالح النظام السعودي الاقتصادية و الاستراتيجية.

وفي سياق الحملات المشوشة على المواطن العربي المتروك لحاله، تنتشر الأحاديث عما يسمى بالقروض والأبناك الإسلامية، والمنتوج المالي الإسلامي، وغيرها من الترهات و الأضاليل، التي تخفي الأدوار الحقيقية لبورجوازيات هذه الدول، و على الأصح أوليغارشياتها، و لجشعها المتنامي باستمرار، عبر محاولات الاستحواذ على أهم المقدرات والخيرات الاقتصادية للمنطقة العربية برمتها، خدمة للمصالح الإمبريالية و الصهيونية واستراتيجياتها العامة.

إن هذا الهجوم لا يهم المنطقة العربية فقط، بل يتعداه إلى بقية مناطق العالم، حيث تكشف صناديق الاستثمار الخليجية، عن شهية لا حدود لها، للاستيلاء على قطاعات العقار والمواقع الاستراتيجية (الموانئ، المطارات....).

فمن أين لهاته البلدان ودعاة الاقتصاد الإسلامي وغيره من المنتوجات، بهذه المقدرات على التأثير ولعب أدوار رئيسية في كثير من القضايا؟

ماذا يخفي "إسلاميونا" وسدنة "المقدس" ودعاة "الاقتصاد الحلال" وراء الهجمة الشرسة والنهمة للرأسمال المالي الخليجي ؟ لإدراك كل هذا، على اليسار الثوري أن يعيد النظر في العديد من المفاهيم الشائخة والمتقادمة حول طبيعة هذه الأنظمة، اجتماعيا واقتصاديا واستراتيجيا.

لقد تطورت المعطيات بشكل متسارع، مما أصبح يحتم الوقوف عندها بكل الدقة المطلوبة، والموضوعية، والمنهجية الرصينة، وذلك لتحديد محاور وأسس استراتيجية ثورية، يتفاعل فيها المحلي والإقليمي والعالمي، استعدادا للمواجهة الشاملة للثالوث الإمبريالي، الرجعي- الظلامي، الصهيوني في وضعه الراهن.

عموما، كان ملوك و مشايخ المستعمرات البريطانية، من بين الدول التي استفادت أكثر من تطور العولمة، التي أطلقت جماح الرأسمال المالي و المضارباتي، و اللعب بمقدرات و خيرات الشعوب، و العمل على تفقيرها عبر سياسات مختلفة.

لقد رافق هذا التطور ارتفاعا صاروخيا في أسعار مجموعة من المواد الاستراتيجية، على رأسها البترول و الغاز الطبيعي، بشكل لم يسبق له نظير، فامتلأت خزائن هذه الأنظمة بمداخيل هائلة من الدولار (الدول المعنية: البحرين، الكويت، عمان، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية).

فبالنسبة لفترة 2002 – 2006 تضاعف سعر الخام ثلاث مرات، مما كان له أثر كبير على تكدس الفوائض بهذه البلدان، حيث أنه بالنسبة لنفس الفترة فقط، تم توظيف 542 مليار دولار في استثمارات مختلفة خارج هذه الدول، و بطبيعة الحال، كان الاتجاه نحو أمريكا بشكل رئيسي حسب إحدى الجمعيات البنكية، 300 مليار دولار منها، توجهت نحو أوربا، كما بدأ الاهتمام بالهند و الصين، وتتوجه هذه الرساميل نحو قطاع العقار، سواء في المدن الكبيرة (لندن، نيويورك ...) أو حتى في بعض دول الجنوب (الفنادق الفاخرة ...)، كما تستثمر هذه الرساميل في قطاعات استراتيجية مثل قطاع الطيران.

هكذا تكاثرت صناديق الاستثمارات الخليجية و أبناكها الإسلامية، التي تغذيها الفوائد و الفوائض المتجمعة في صناديق هذه البلدان، لدرجة أن بعض قطاعات الرأسمال الامبريالي في أوربا (مثال ألمانيا) و موقف ميركل الداعي إلى ضبط استثمارات هذه الرساميل، خاصة و أن أصحابها لا يعملون بالشفافية المطلوبة، ومن هنا تصاعد التخوف من أدوار سياسية محتملة، ضاغطة في هذا الاتجاه أو ذاك، لصالح جهات معينة (أمريكا).

في إطار تنامي الدور المالي للأوليغارشيات المالية بالمشيخات البترولية، تم خلق ما يسمى بصناديق التنمية الإسلامية، التي أصبحت إحدى المصادر الخاصة للتمويل، من أجل تحقيق مشاريع، مثل برامج الخصخصة في المنطقة و في "دول

الجنوب"، حيث أصبحت البنوك الإسلامية يتعاظم دورها أكثر فأكثر، كمزود بالرساميل، خاصة في البلدان الإسلامية، أو يعيش فيها مسلمون، وتتمركز أهم صناديق "التنمية الإسلامية" و المؤسسات المالية الإقليمية - الإسلامية في ثلاث دول خليجية، و هي العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية، و تمثل هذه البلدان أهم المساهمين في هاته المؤسسات الإسلامية، وتقوم إلى جانبها مؤسسات تشتغل على ما تسميه بالأعمال الخيرية، التي توضع في خدمة مشاريع "التنمية الإسلامية"، و من حيث نمط التسيير، تستثني هذه الصناديق و البنوك المساهمات الدولية.

ارتبط انطلاق هذه البنوك الإسلامية، و ما يسمى بالقطاع المالي الإسلامي، بتزايد مداخيل دول البترول الخليجية، من عائدات الريع البترولي و مبيعاته، التي عرفت نتيجة ارتفاع الأسعار الصاروخي تضخما هائلا، و استفادت هذه البنوك والصناديق من عولمة الاقتصاد، و تحرير حركة الرساميل و الخصخصة و غيرها (على المستوى الاقتصادي، تطبق هذه الدول المفاهيم الليبرالية، و هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، و يثبت هذا ألا تناقض بين النيوليبرالية وما يسمى بالاقتصاد الرأسمالي، ، الذي تروج له حركات الإسلام السياسي المدعمة من طرف هذه الدول).

وفي سياق تزايد الاحتياج للرساميل لتمويل مشاريع البنيات التحتية في الشرق الأوسط، و آسيا، و في المنطقة المغاربية، تنتعش هذه الصناديق والأبناك المسماة إسلامية، و ينتعش معها أيضا "الإنتاج الحلال"، الذي تطور بدوره كقطاع صناعي و تجاري بأوربا الغربية، التي تقيم بها جاليات عربية وإسلامية حيث يتغطى الاستهلاك الرأسمالي بغطاء إيديولوجي، لدرجة أن الأوربيين بدأوا يستثمرون من داخله ...

هكذا استقبلت البنوك الإسلامية عمليات تمويل هذه المشاريع كأنماط استثمار طويلة الأمد، مقبولة من وجهة نظر دينية، و تعرف هذه الأبناك نموا يتعدى 15٪ سنويا (يقدر عدد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتوفر على رصيد إجمالي

يتجاوز 110 مليار دولار ب 140 مؤسسة موزعة بين أربعين دولة لتقديم خدماتها الإسلامية) (هذه الأرقام مرشحة للارتفاع باستمرار).

أمام هذا الوضع، اضطرت مجموعة من المؤسسات المالية الغربية، إلى إدخال بعض المنتجات الإسلامية في أنشطتها، بهدف جلب سيولة سوق يتطور.

هكذا مرة أخرى تتأكد حقيقة صارخة، وهي أن رأس المال لا لون له و لا طعم ولا رائحة، بل يهمه فقط الربح و كل الطرق تؤدي إليه، و ليبارك الرب كل الرأسماليين من كل الأديان، و بتعبير آخر، فالرأسمال لا دين له ولا وطن، فالربح دينه و وطنه.

2 – تصاعد نضالات شعوب المنطقة العربية واحتداد التناقضات و تشابكها:

بحكم موقعها الجغرافي و الاستراتيجي، و غناها بالموارد الطبيعية الاستراتيجية، و بحكم عوامل التاريخ و الثقافة، تحظى منطقة العالم العربي باهتمام بالغ من كل القوى الامبريالية العالمية، التي تتنافس من أجل الاستيلاء على تلك الاحتياطات الاستراتيجية، من أجل دعم موقعها في الصراع الدائر بينها، سعيا نحو الهيمنة و القيادة.

و قد تزايد هذا الصراع نتيجة تطور النظام الامبريالي العالمي، بحكم فعل و تأثير قانون التطور غير المتكافئ للرأسمالية، هكذا، و بعد فترة من انفراد الامبريالية الأمريكية، بعد سقوط الاشتراكو- امبريالية السوفياتية بالهيمنة على العالم، ظهرت على الساحة الدولية قوة امبريالية جديدة، تسعى إلى تأكيد ذاتها و تعزيز مواقعها (لا نريد هنا الخوض في موضوع من هي هذه الامبرياليات الجديدة نظرا لما يثيره من قضايا نظرية ليس هنا مكان مناقشتها)، إلا أننا ننطلق في فهمنا للظاهرة من الخصائص العامة، التي حددها لينين للإمبريالية، و هي :

1 – تمركز الإنتاج و الرأسمال إلى درجة عالية أدت إلى نشوء الاحتكارات، التي أصبحت تلعب دورا حاسما في الحياة الاقتصادية.

2 – اندماج الرأسمال الصناعي و الرأسمال البنكي، و على قاعدة هذا الاندماج ينشأ الرأسمال المالي، و الأوليغارشيا المالية.

3 – تصدير الرساميل، الذي تجاوز تصدير البضائع، وأخذ يحتل وضعا خاصا و متميزا.

4 – تشكل اتحادات احتكارية دولية للرأسماليين تقوم بتقسيم العالم فيما بينها.

5 – انتهاء التقسيم الترابي للعالم بين مختلف القوى الرأسمالية الكبرى، و تحول أغلب دول العالم إلى مستعمرات و شبه مستعمرات.

وبالاعتماد كذلك على فهمنا لقانون التطور غير المتكافئ للرأسمالية، الذي اكتشفه لينين، نعتبر أنه لا يجب التسرع في إطلاق مصطلح امبريالية على أية دولة بدأت تتصف بسياسات امبريالية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، فأن تكون سياسية ما امبريالية، لا يعني أن الدولة التي تقوم بها دولة امبريالية، بالمفهوم العلمي للإمبريالية، و حديثنا هنا لا علاقة له بالدوغمائية، التي ترفض القيام بتحاليل جديدة لتطور الرأسمالية العالمية، بل ندعو إلى عكس ذلك، و بطبيعة الحال على أرضية النظرية الماركسية – اللينينية الصلبة. و مع ذلك فإن هذا لا ينفي القول بأن مجموعة من الدول هي دول تتوفر فيها كل عناصر المفهوم اللينيني للإمبريالية، كالصين و روسيا و الهند، بينما هناك دول في طريقها إلى أن تصبح كذلك، مثال تركيا بدرجة أولى، و البرازيل و جنوب إفريقيا بدرجة ثانية، و العديد من الدول الأخرى تظل تنتمي إلى منظومة الدول التابعة ببنياتها شبه الإقطاعية و شبه الرأسمالية بالشكل الذي حدده لينين و الأممية الثالثة، و سار على ذلك ماو تسي تونغ.

و باختصار، فإن كل دول المنطقة العربية، هي دول تابعة ضمن المنظومة العالمية للرأسمالية، و جلها تعاني من بنيات عشائرية و شبه إقطاعية و رأسمالية كومبرادورية، و باعتبارها كذلك، فهي تحتضن و تستقبل و تتفاعل مع كل تناقضات الامبريالية العالمية، سواء كانت سياسة أو اقتصادية أو عسكرية أو استراتيجية، ضمن تراتبية التطور الامبريالي، بما يجعل المنطقة ساحة لكل الصراعات البين- امبريالية و البين- إقليمية.

على امتداد منطقة العالم العربي تخوض الإمبرياليات العالمية، خاصة الأمريكية و الأوروبية و الصينية و الروسية معارك فيما بينها، تطال الجوانب السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الإيديولوجية، و تكون تارة بشكل مباشر و تارة بالوكالة مع سيادة هذه الأخيرة، كما يظهر بشكل واضح في سوريا و ليبيا و اليمن، و ذلك من أجل الاستحواذ على الأسواق و الموارد الطبيعية، و احتلال مواقع استراتيجية متقدمة، في إطار الاستعداد للمعارك الحاسمة بين الامبرياليات، فالإمبريالية و الحروب توأم سيامي.

و تخضع المنطقة كذلك لتأثير التناقضات بين القوى الإقليمية في المنطقة، فمن جهة، تسعى السعودية إلى الحفاظ على موقع الهيمنة في المنطقة العربية، الذي اكتسبته منذ ما سمي ب "الحقبة السعودية" مستفيدة من التراكم الهائل لمليارات البترودولار، التي تحصلها من مداخيل الريع البترولي، و في سياق مشروعها الهيمني ، استثمرت ملايير الدولارات للقيام باستعمار إيديولوجي عن طريق بث و نشر الفكر الوهابي الظلامي الإرهابي، و استقطاب مئات الألوف من الأنصار و تمويل قياداتهم بالدولار، و ذلك لبسط النفوذ السياسي و الإيديولوجي داخل دول المنطقة العربية، و تقوم المخابرات السعودية بتحريك الحركات السلفية الظلامية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بما في ذلك تدريبهم و تزويدهم بالسلاح و تحويلهم إلى جماعات إرهابية (مثال سوريا، ليبيا، لبنان ...) و يوما بعد يوم تزداد سياسات التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة (مثال اليمن).

و في سياق الدفاع عن موقع هيمنتها على المنطقة العربية، تحاول السعودية بناء تحالف استراتيجي مفتوح مع الكيان الصهيوني بشكل مكشوف، بعد أن ظل لعشرات السنين مستترا، تجر معها باقي الأنظمة الرجعية العربية وفي مقدمتها مصر، و ذلك تحت شعار مكافحة النفوذ و "الإرهاب" الإيرانيين، و باعتبار أن الصراع هو بين السنة و الشيعة، و بطبيعة الحال فإن هذا المشروع ينخرط ضمن المشروع الاستراتيجي الأمريكي، الذي يحمل اليوم عنوان "صفقة القرن" و التي ليست إلا "مشروع إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل"، و الذي بدأت بعض بنوده تظهر للعيان بعقد "مؤتمر أوسلو" الأخير (2019) و قبله "ضم القدس إلى إسرائيل" ثم اعتبار "الجولان أرضا إسرائيلية" من طرف الرئيس الأمريكي ترامب ..

مقابل هذا المشروع الاستراتيجي الهيمني، تقود إيران مشروعا هيمنيا آخر مضادا، و تعمل على توسيع دائرتها في المنطقة العربية و الإفريقية، عبر مد جسور التواصل مع الفئات الشيعية في العراق و سوريا و لبنان و اليمن و السعودية، و عبر خلق طوائف شيعية جديدة في شمال إفريقيا، و في إفريقيا جنوب الصحراء. و لدعم مشروعها الاستراتيجي تعزز إيران هيمنتها على العراق، و تستفيد من السياسات الامبريالية و الرجعية، التي تعمل على تفتيت الدول العربية، في سياق إعادة صياغة "اتفاقية سايكس بيكو" و بيع القضية الفلسطينية و التآمر عليها من أجل تصفيتها، و في هذا السياق يأتي تدخلها في سوريا و في غزة و لبنان، و تزداد قوتها العسكرية يوما عن يوم، و ذلك لدعم نفوذها السياسي و الاقتصادي و العسكري و الإيديولوجي، كما أن سياستها الخارجية و العسكرية تستفيد من دعم الامبريالية الروسية و الصينية، و اللعب على التناقضات بين الامبريالية الأمريكية و الأوروبية، و قد حققت المصالح الإقليمية لإيران في المنطقة تقدما مهما، زاد من خوف و هلع بلدان الخليج العربية و في مقدمتها السعودية.

و أمام هاتان القوتان الإقليميتان المتصارعتان، كشف ما يسمى ب "الربيع العربي" (خاصة في مصر و تونس) ثم الهجوم الامبريالي الرجعي الظلامي على سوريا، عن ظهور قوة ثالثة تحاول بسط نفوذها على المنطقة العربية، و يتعلق الأمر هنا

بتركيا. و قد عرفت بالفعل العشرية الأخيرة صعودا متناميا للقوة التركية، ظهرت بشكل كبير بعد سقوط نظام محمد مرسي بمصر، و الهجوم على سوريا، حيث شكلت الأراضي التركية معبرا لعشرات الألوف من الإرهابيين الظلاميين، الذين قدموا من مختلف بقاع العالم، و اللذين تم استقطابهم و تأطيرهم و تسليحهم بمسميات مختلفة، بهدف الإجهاز على الدولة السورية و تجزيئ البلاد (بالإضافة إلى هذا، فإن الاستقطاب كان هدفه كذلك التخلص من إرهابيين محتملين في العديد من الدول الأوروبية و غيرها و قد أطلق على هذه العملية "عش الدبابير").

في بداية الهجوم على سوريا، انضمت تركيا إلى التحالف الامبريالي الرجعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و السعودية و قطر قبل أن تنفصل عنه تدريجيا، دفاعا عن مصالحها القومية الخاصة و دخولها في تحالفات جزئية مع روسيا و إيران.

و لدعم نفوذها و تحقيق استراتيجيتها الهيمنية، تعتمد تركيا على قوتها العسكرية (تتوفر تركيا على قاعدة عسكرية في قطر و أخرى في السودان) و الاقتصادية. ومهدت تركيا للعودة إلى المنطقة العربية بمجموعة من المسلسلات التلفيزيونية، بعضها يمجد تاريخ الدولة العثمانية، و ذلك في محاولة لإحياء حلم – وهم الخلافة الإسلامية، و بذلك أطلق على قادة تركيا الجدد "العثمانيون الجدد". لقد اختارت البورجوازية التركية داخليا، و بالنسبة للمنطقة العربية ركوب حصان طروادة، حركة "الإخوان المسلمين"، و بالفعل، لدعم مشروعها الهيمني الإقليمي، يعتمد نظام أردوغان على "التنظيم العالمي للإخوان المسلمين"، كما ظهر ذلك في تونس و ليبيا و مصر و سوريا و لبنان و المغرب، و امتد إلى بعض البلدان الإفريقية مثل الصومال، و استفادت تركيا من تحالفها مع قطر، التي انشقت عن مجموعة "مجلس التعاون الخليجي" و ركبت هي الأخرى المشروع الإخواني و دعمته ماليا و إعلاميا، ضدا على المشروع الظلامي الآخر السعودي الوهابي، و قد كانت قطر سباقة في فتح الأبواب على مصراعيها للكيان الصهيوني، الذي أصبح إعلاميوه و مثقفوه يطلون يوميا عبر قناة "الجزيرة" لنفث سمومهم

الصهيونية العنصرية. و في هذا تلتقي تركيا مع قطر، فتركيا يجمعها بالكيان الصهيوني اتفاقات اقتصادية و عسكرية، و تشكل تركيا معبرا للبضائع الصهيونية إلى العالم العربي.

و تحتل تركيا منذ أواخر ثلاثينيات القرن الماضي أراضي سورية، و هو الأمر نفسه، الذي قامت به إيران في عهد الشاه باحتلال أراضي و جزر عربية.

و تنضاف إلى هذه التناقضات، تناقضات أخرى بنيوية و داخلية، تخص كل بلد على حدى، منها ما هو طبقي و منها ما هو قومي، عرقي و طائفي، يتأثر بالتناقضات البينية للإمبريالية، و بالتناقضات الإقليمية للقوى الكبرى في المنطقة، مما يساهم في تشويه و طمس التناقضات الأساسية والرئيسية لهذه البلدان، و يجعل الصراع الطبقي مميعا بصراعات مزيفة تأخذ طابعا دينيا أو عرقيا أو قوميا.

إن جل هذه البلدان تعاني من غياب أو فشل الثورات الوطنية الديموقراطية، و تعيش في ظل بنيات امبريالية كومبرادورية بأنظمة سياسية استبدادية رجعية عشائرية أو غيرها، يحتل فيها الدين أو المذهب و الثقافة الرجعية للماضي دورا حاسما في الإبقاء على استغلال و استعباد عشرات الملايين من الكادحين و الكادحات.

إن التناقضات البين امبريالية و التناقضات بين القوى الإقليمية، يضاف إليها زرع دويلة صهيونية في قلب المنطقة لمنع أي مشروع وحدوي يقوم بين مختلف شعوب المنطقة، تشوه طبيعة التناقضات الأساسية و الرئيسية عن طريق جعل التناقضات ذات طبيعة دينية أو عرقية أو طائفية، أو عن طريق تشتيت القوى الطبقية المختلفة و قواها السياسية لتصبح قوى إسلامية سنية في مواجهة قوى مسيحية أو شيعية ... فتضرب البنية الطبقية و ينحرف الصراع عن سكته الصحيحة.

إن هذه العناصر كلها مجتمعة تنم عن تداخل و تشابك للتناقضات الطبقية و لسيرورة تطورها. و قد سقط العديد من المناضلين في أخطاء فادحة فيما يخص تقييمهم للأوضاع التي نشأت في هذه البلدان، نتيجة السيرورات النضالية للجماهير في السنوات الأخيرة، فظهرت سطحية تحاليلهم و عدم قدرتهم على فك لغز تشابك التناقضات و تداخلها، فصاروا يساندون ثورات مزعومة كما هو الحال بالنسبة لما سمي ب "الثورة السورية"، غير مدركين لطبيعة التناقض الرئيسي الذي كان يتطور بسرعة فائقة، و الذي جعل من مهمة الدفاع عن الوطن السوري مهمة عاجلة في مواجهة فلول الرجعية والظلامية و عملاء الصهيونية و الامبريالية.

كان لابد من استعراض كل هذه المعطيات، لإظهار أن التحولات التي عرفتها و تعرفها المنطقة العربية تستدعي تحاليل رصينة و علمية ملموسة و تاريخية، و هو الأمر الذي يطرح على كل الماركسيين – اللينينيين الحقيقيين، من أجل بناء وحدة الشعوب و القوميات و الأقليات، التي تعيش على هذه الأرض التاريخية، الشيء الذي لن يتحقق إلا بالقضاء على المصالح الامبريالية و الصهيونية و الرجعية ضمن مشروع التآخي بين الشعوب الذي لن تحققه سوى الاشتراكية.

IV- الكتلة الطبقية السائدة: سيرورة التراكم الرأسمالي الكمبرادوري وبنيات التحكم السياسي الاستبدادي.

تقديم

يدخل النظام الرأسمالي السائد في المغرب ضمن أنظمة الرأسمالية التابعة المندمجة في وحدة نظامية أشمل هي النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، وإن هذا الارتهان والاندماج العضوي بالنظام الرأسمالي العالمي جعله دائم التأثر، وبشكل تبعي، لتقلباته وتغيراته، وبالتالي ارتباطه الدائم بالاستراتيجيات والسياسات التي يرسمها.

ترجع البدايات الأولى لتشكل النظام الرأسمالي التبعي في المغرب إلى منتصف القرن 19، حيث بدأ الربط التبعي للمغرب بالرأسمال العالمي عبر شبكة من علاقات التبادل غير المتكافئ بدعم من فئات السماسرة التجار – النواة الأولى للبورجوازية الكومبرادورية – وخلال المرحلة ما بين بداية القرن العشرين وخاصة منذ 1912 إلى 1956 تاريخ الاستقلال الشكلي، سيتم إرساء دعائم الرأسمالية التبعية وبنياتها، وقد ترافق ذلك مع انتقال الرأسمالية العالمية إلى مرحلتها الامبريالية.

1 . الكتلة الطبقية السائدة بين الوحدة الاستراتيجية والتناقضات الثانوية

من المعلوم تاريخيا أن النظام الاستعماري بالمغرب دعم سلطته السياسية عبر تحالف متين مع فئات الإقطاع المغربية (الكلاوي، العيادي، المتوكي، الكندافي ...) والنظام المخزني التقليدي الذي تقف على رأسه مؤسسة السلطان. وقد كان هذا التحالف هو القاعدة المحلية للاستعمار الفرنسي الذي همش فئات عريضة من البورجوازية التجارية الكبيرة، وو جه ضربة قوية للبورجوازية المتوسطة في المدن مما جعل قيادات الحركة الوطنية تنبثق من داخل هاته الفئات المنتمية للبورجوازية المتوسطة والصغيرة (تجار المدن التقليدية، تجار درب عمر بالدار البيضاء).

ومن البديهي أن التحالف الاستعماري الإقطاعي المخزني قام على حساب المصالح الأساسية للفلاحين المغاربة (نزع أراضي القبائل تحت عدة مسميات: الاستيطان الرسمي والخاص) إضافة إلى استيلاء كبار الإقطاعيين على آلاف الهكتارات التابعة للقبائل في أهم مناطق المغرب. ويعتبر هربيرت ليوطي مهندس هذه التحالفات ومخطط السياسة الاستعمارية بالمغرب (نظام الحماية، نظام الأراضي، نظام التحالفات السياسية ونظام الدولة المخزنية بالمغرب)، وهو من قام بتثبيت نظام الحكم التقليدي المخزني بالمغرب.

يقول ليوطي في خطاب له أمام مجموعة من الأعيان المغاربة:

"تعرفون جميعا درجة العناية التي سأعمل بها دائما لكي تتم المحافظة على نفس الدرجات والتراتبية والتي ستظل محترمة، كذلك كي يظل الناس في مكانهم كما كانوا، ويظل منهم القادة الطبيعيون يقودون والآخرون يطيعون".

كان الماريشال ليوطي رجل فرنسا ومصالحها بامتياز، وساعد على التخطيط البعيد لبقائها في المغرب إلى فترة متأخرة.

بعد اتفافية " إيكس ليبان "، ودخول المغرب مرحلة الاستقلال الشكلي، تغيرت خريطة التحالفات السائدة في ظل مرحلة استعمار جديد بالاعتماد على أنوية البورجوازية الكومبرادورية التي تشكلت خلال الحقبة الاستعمارية والملاكين العقاريين، وذلك تحت إشراف النظام الملكي المخزني، وبدعم كامل من الامبريالية بشكل خاص. وقد خاض هذا التحالف حربا شعواء لاستئصال منظمات الجماهير الشعبية (المقاومة المسلحة وجيش التحرير الوطني ...) وفي نفس الوقت اتبع سياسة احتواء قيادة الحركة الوطنية مستفيدا من تناقضات قياداتها البورجوازية المنتمية إلى فئات مختلفة من البورجوازية (البورجوازية التجارية الكبيرة، البورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغيرة).

وفي مطلع الستينات كان التحالف قد حقق أهم أهدافه ليدخل مرحلة جديدة في تعزيز وتدعيم نظام الرأسمالية التبعية تحت السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية لكتلة طبقية ما لبثت تتعزز وتتدعم باستمرار، وتتشكل من بورجوازية كومبرادورية وملاكين عقاريين كبار، هاتان الفئتان ستبنيان تحالفهما الاستراتيجي تحت قيادة النظام الملكي المخزني.

و دون الخوض في تفاصيل السيرورة التاريخية المؤدية إلى تشكل الكتلة الطبقية السائدة بالمغرب، فقد تشكل مكوناها الأساسيان – البورجوازية الكومبرادورية و الملاكون العقاريون الكبار – ضمن مسلسل تداخلت فيه وارتبطت بشكل عضوي مصالحهما و أنشطتهما الاقتصادية و الاستراتيجية و مصالح الرأسمال الامبريالي (خصوصا الفرنسي)، وذلك منذ بداية الستينات، و على امتداد عشرين سنة (60- 80) توسعت قاعدتهما الاجتماعية (توسع الملاكين العقاريين الرأسماليين في البوادي على حساب الملاكين العقاريين شبه الإقطاعيين)، و استفادت البورجوازية الكومبرادورية من السياسات الاقتصادية للنظام في دعم مكانتها في الاقتصاد.

في سياق سيرورة اقتصادية واجتماعية نشأت من داخل الكتلة الطبقية السائدة فئة احتكارية جديدة، وتتموقع العائلة الملكية في قلب هذه الشريحة بل تقودها، وتمتد أنشطتها وملكيتها إلى كل أقسام الرأسمال التجاري والبنكي والصناعي والزراعي . وبتلازم مع هاته البنية نشأت وترعرعت بيروقراطية عسكرية ومدنية كأدوات للقمع والإرهاب البوليسي، وفي نفس الوقت كقوة اقتصادية مبنية على النهب واقتصاد الريع (ما يسمى عموما ب "المافيات المخزنية").

ويتميز الرأسمال الكومبرادوري بالمغرب بتبعية مطلقة للرأسمال الامبريالي (خاصة الفرنسي والأمريكي) عبر علاقات اندماجية وبنيوية، كما يتميز بطابعه الطفيلي والمضارباتي. كذلك، ونظرا لظروف نشأة طبقة كبار الملاكين العقاريين الرأسماليين، فهؤلاء يتميزون بخاصية أساسية، كونهم يجمعون بين ملكية الرأسمال الزراعي (استخلاص فائض القيمة من خلال استغلال قوة العمل) والسيادة المباشرة على علاقات الإنتاج (ملكية الأرض وتحصيل الريع العقاري)، وقد مثل هؤلاء دائما القاعدة الاجتماعية الأساسية للنظام القائم.

أما الفئة البيروقراطية المدنية والعسكرية، فقد سهر النظام، منذ الاستقلال الشكلي، على تشكيل وتقوية هذه الفئة لضرورات القمع البوليسي لإرساء نظام الرأسمالية التبعية وتدعيمه. وقد استفادت هاته الفئات النافذة في أجهزة الدولة المخزنية من مواقعها الإدارية والسياسية لمراكمة الثروات والاغتناء السريع من خلال استعمال النفوذ والعلاقات الزبونية والرشوة والتسلط والابتزاز والمضاربات في الأراضي الجماعية وعن طريق عروض التوريد للقطاع العام وعقود المقاولات من الباطن (المناولة) وتجارة المخدرات، وعموما كل ما يتعلق باقتصاد الريع.

وقد عرفت الشريحة المدنية من الفئة البيروقراطية تطورا كبيرا منذ أواسط السبعينات على الخصوص نتيجة نهج النظام الكومبرادوري استراتيجية الاحتواء/ القمع الجديدة المعروفة "بالمسلسل الديموقراطي". وفي هذا السياق تقوى جهاز وزارة الداخلية ووجهها الأول ادريس البصري. وقد مكن النظام هذه الفئة وهذا الجهاز من كل الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والإدارية والقمعية حتى تلعب دورها كاملا في تنفيذ استراتيجية "ديموقراطية الواجهة "منذ أواسط السبعينات.

منذ نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات، وفي سياق الهجوم الاستراتيجي الذي شنته الرأسمالية "المعولمة" لتحرير الأسواق والمعاملات وتعميق إخضاعها لشروط الشركات متعددة الجنسيات، يعرف نظام الرأسمالية التبعية في المغرب تطورات جديدة في اتجاه الخضوع أكثر لمتطلبات الرأسمال الاحتكاري العالمي وسياسات مؤسساته الدولية، وتذهب هذه التطورات في اتجاه تعميق التبعية وإخضاع التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المغربية التابعة للشروط والمتطلبات الجديدة للرأسمال الاحتكاري العالمي.

وفي سياق هذه السيرورة الجديدة، تقود الفئة الاحتكارية داخل الكتلة الطبقية السائدة عملية الاستجابة والتأقلم مع هذه المتطلبات، عبر ما تسميه تعميق الانفتاح على السوق العالمية وتأهيل المغرب لدخول العولمة (شعار سقطت فيه أيضا بعض القوى التي تدعي اليسارية) وتوفير الشروط وتأمينها للرأسمال الخاص الداخلي والخارجي، وذلك بحكم موقعها الهيمني داخل الكتلة الطبقية السائدة، وبحكم أنها البوابة الرئيسية لتمرير مخططات الرأسمال الاحتكاري الامبريالي العالمي.

وإذا كان موقعها هذا- باعتبارها الفئة الاحتكارية – يسمح لها بالتأقلم مع الواقع الجديد بحيث لا تجد صعوبة اقتصادية كبرى في ذلك، فإن الوضع الجديد جعل الفئات الأخرى من الكتلة الطبقية تجد صعوبة في التأقلم مع المتطلبات الجديدة مما خلق تناقضات ثانوية وسط الكتلة.

لا يمكن إدراك التطورات السياسية للمغرب الحالي دون استيعاب أساس هذه التناقضات التي تعتمل داخل الكتلة الطبقية برمتها وداخل فئاتها نفسها.

وإذا كان التناقض وسط الفئة الاحتكارية، والذي حكمه رهان التمركز على مستوى قطاعات استراتيجية (الأبناك، التأمينات ...)، وتميز بصراع محور العائلة الملكية ومحور عثمان بنجلون، قد انتهى لصالح المحور الأول حيث أصبح الملك متدخلا سياسيا واقتصاديا بشكل سافر، وهو ما يسميه البعض ب " المخزن الاقتصادي ")، فإن التناقض بين الفئة الاحتكارية والفئة البيروقراطية الكبيرة لا زال قائما، إضافة إلى تطور التناقض في العلاقة مع طبقة الملاكين العقاريين الرأسماليين.

إن المتتبع للوضع السياسي في البلاد، لابد أن تستوقفه الحملة الواسعة التي تشن ضد من يسمونهم برموز الفساد والمستفيدون من قطاع الريع، ذلك أن الإمبريالية في إطار الهجوم من أجل تحرير الأسواق و المعاملات تريد الوصول مباشرة

إلى مراكز القرارات بدون وساطات و عمولات تصب في حسابات مسؤولي الأجهزة الإدارية الرئيسيين، كما أن الشريحة الكومبرادورية الاحتكارية المهيمنة في إطار دعم موقعها التراكمي (عرقلة الفئة البيروقراطية للاستثمارات الأجنبية) تغض الطرف في حدود معينة ضد الحملات المسماة "محاربة الفساد" و"محاربة اقتصاد الريع "، و هي حملات لا تتوجه إلى منبع و مركز هذا الاقتصاد المافيوزي باعتباره مكونا أساسيا للاقتصاد الرأسمالي الكومبرادوري بالمغرب، و الذي يلتصق به التصاقا بنيويا، في حين تقوم الدولة بشكل موازي بالالتفاف على ذلك الدور و التغطية عليه من خلال إبراز و تشجيع فئة تكنوقراطية جديدة و وضعها في مواقع القرار و إشراك ما تسميه بالمجتمع المدني في الاستحواذ على القروض و موارد الدعم الأجنبي و الداخلي و تجديد مسلسل النهب تحت شعارات جديدة و بوجوه جديدة لدرجة أن البعض يدعي وبدون خجل، انطلاقا من الأرقام المعلنة، و المشاريع المنجزة، أن المغرب يعرف نموا للطبقة المتوسطة و صلت نسبتها 53 % من الساكنة النشيطة (بيانات و تصريحات أحمد الحليمي الشهيرة).

وبالنسبة لطبقة الملاكين العقاريين الرأسماليين يقوم النظام بعد توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة لإنقاذ هذه الطبقة عن طريق ما يسمى بمخطط "المغرب الأخضر "، وذلك دعما لقاعدة اجتماعية أساسية لنظامه الديكتاتوري.

إن طبيعة هذه التناقضات ثانوية، لأنها بين أطراف كتلة طبقية واحدة مصالحها مرتبطة أشد الارتباط بنظام الرأسمالية التبعية، وإن محرك تلك التناقضات الثانوية يرجع إلى الإمكانيات اللامتكافئة للتراكم الرأسمالي التبعي في ظل المرحلة الجديدة و شروطها، و عدم إدراك ذلك يسقط العديد من المناضلين في العديد من المفاهيم و وجهات النظر الخاطئة،

من قبيل القول بأن هاذه التناقضات هي بين الفئات العصرية و التقليدية داخل السلطة، أو بين فئات الرأسمال المنتج و المواطن و الشفاف و بين رأسمال الريع و الامتيازات و الابتزاز، إن لذلك أثر كبير على الممارسة السياسية و البرامج النضالية مما يسقط في التصورات الإصلاحية و الانتهازية و الذيلية للنظام.

إن مطلب إصلاح الإدارة و طلب رأس وزارة الداخلية (ادريس البصري) من طرف البنك الدولي (انظر التقرير الشهير للبنك الدولي الصادر سنة 1995) مثلا، لم يكن مسألة تعزيز أو إقرار حقوق الإنسان و دولة الحق و القانون والديموقراطية، بل كان الهدف منه إزاحة إحدى العراقيل التي تقف في وجه التطبيق الكامل لبرنامج التنافسية و التسريع بخطواته لصالح الرأسمال الإمبريالي ووكلائه المحليين ، و لهذا رفعت شعارات و مطالب من قبيل الشباك الوحيد للاستثمار و إصلاح القضاء خدمة للاستثمار و غيرها دون أن يستطيع النظام، رغم إزاحة البصري، تحقيق و تطبيق تلك المطالب، ذلك أنه لا يمكن القيام بالفصل في ظل نظام دكتاتوري بين الفئة الاحتكارية للرأسمال الكومبرادوري و الفئة البيروقراطية.

إن هاته الفئة الأخيرة مثلت دائما عصا النظام السياسي برمته. كما أن الملاكين العقاريين الرأسماليين قد مثلوا في مغرب الاستقلال الشكلي القاعدة الاجتماعية الرجعية للنظام المضادة لأي تغيير في البلاد.

إن إحدى خصوصيات الرأسمالية التبعية هي إعادة إنتاج الدكتاتورية، وليس الديموقراطية (يعني السياسية)، ومن يتناسى ذلك فإنه يسقط في أخطاء قاتلة، فكل ما يفعله النظام لا يعدو سوى تجديدا لجلده (على الطريقة الثعبانية).

-2- الأزمة العالمية للإمبريالية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الكومبرادوري بالمغرب (2000 - 2012)

بعد الحديث عن "الاستثناء المغربي" بشكل عام والترويج له في ظل النظام الحالي، تكرر الحديث عن الاستثناء المغربي، ولكن هذه المرة اقتصاديا، لما انفجرت الأزمة المالية والاقتصادية للرأسمالية العالمية سنة 2008، حيث كان وزير المالية يطمئن الجميع بعدم تأثر المغرب بالأزمة، لكن أمواج الأزمة العالمية ما لبثت أن ضربت شواطئ الاقتصاد الرأسمالي الكمبرادوري التبعي بالمغرب، ولازالت تداعياتها مستمرة بحيث أنها مست أكثر من تلث القطاعين الاقتصادي والمالي. ومن انعكاساتها المختلفة:

*انخفاض تحويلات المغاربة العاملين بالخارج بنسبة عالية تجاوزت ملايير الدراهم مما كان له تأثير كبير على ميزان الأداءات.

*انخفاض صادرات المغرب نحو الخارج بنسب عالية وانعكاس ذلك على الميزان التجاري.

*تأثير الأزمة على قطاعات إنتاجية كقطاع النسيج والجلد، وكان من نتائجها إغلاق مجموعة من معامل النسيج وتسريح العاملات والعمال (50 ألف عاملة / 2009 .14 ألف / 2010).

*وضعية قطاع السياحة المتأزم نتيجة تقلص أعداد السياح الأجانب وانعكاسات ذلك على مخزون العملة الصعبة وعلى قطاع الفنادق (تسريح العديد من العاملين والعاملات في هذا القطاع).

*تأثر قطاع البناء (تسريح واسع لعمال البناء).

*قطاع تركيب السيارات وتقلص ساعات العمل وتوقف الإنتاج أحيانا.

*تأثر قطاع الصناعة التقليدية وانعكاس ذلك على الصادرات.

*تزايد أعداد العاطلين، فحسب إحصاء 2011 هناك مليون و 200 ألف عاطل، 25% منهم من ذوي الشهادات العليا، 90 % في المدن، 27 %بدون عمل بسبب توقف الشغل داخل مؤسساتهم التي تم إغلاقها نهائيا. وحسب تقرير للبنك الدولي فنصف شباب المغرب بين 15- 29 سنة إما منقطع عن الدراسة أو عاطل عن العمل.

استدعى الوضع الاجتماعي اجتماعا للحكومة والباطرونا لمناقشة تداعيات الأزمة، حيث سيتم الاتفاق على دعم الحكومة لمجموعة من القطاعات المتضررة من خلال الإعفاءات الضريبية، ومن خلال الإعفاءات من أداء الواجبات الاجتماعية للعمال والاتفاق على إمكانية القيام بتسريح العمال من طرف الشركات، وذلك تحت حماية الدولة وصمت النقابات وتواطؤها، بل وصل الأمر إلى تمكين الشركات من تقليص الحد الأدنى للأجور إلى 1200 درهم (نصف الحد الأدنى الحالي).

إن الحديث عن انعكاسات الأزمة العالمية على التشكيلة الاجتماعية المغربية التابعة يجرنا إلى الحديث عن نوعية التراكم الرأسمالي الكومبرادوري القائم على الاستغلال المكثف للطبقة العاملة، وتحطيم الملكيات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، بل ضرب وتقويض دعائم وشروط وجود الطبقة البورجوازية المتوسطة رغم كل ادعاءات الاهتمام بها وتشكيل لجن خاصة بدعمها، الشيء الذي تكذبه باستمرار الخطابات الحكومية حول الزيادة في الأسعار (انظر تصريحات رئيس الحكومة).

إن الدولة الكومبرادورية بالمغرب تقود حربا طبقية شرسة ضد الجماهير الكادحة من خلال توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطبقية، في سياق أزمة بنيوية تعيشها الرأسمالية التبعية المغربية، وفي سياق سياسات "نيولبرالية" مملاة من المؤسسات المالية الرأسمالية العالمية. إن قوانين التراكم الرأسمالي الكومبرادوري ببلادنا لا تعيد إنتاج إلا التخلف الاقتصادي

والاجتماعي باعتبارهما قاعدة لإعادة إنتاج نظام سياسي كومبرادوري قائم على ديموقراطية الواجهة التي تعاني منذ السبعينات من تعمق أزمتها التي تصاعدت وتنامت خاصة في التسعينات وبعدها.

لقد دخل التراكم الرأسمالي الكمبرادوري في سياق ارتباطه العضوي البنيوي بالرأسمال الامبريالي العالمي طورا جديدا يتسم بهجوم غير مسبوق على مقدرات البلاد ومواردها (الأراضي الزراعية، الغابات، المياه، عقار البناء ....) في محاولة لتجاوز أزمته الخانقة. وتتم هاته العملية بمشاركة امبريالية كبيرة توافق الهجوم الواسع الذي يشنه الرأسمال الامبريالي العالمي بحثا عن مصادر جديدة لاستثمار الأموال المتجمعة لديه والتي لا تجد إمكانية استثمارها في قطاعات إنتاجية (انظر تحليلنا حول طبيعة الأزمة الرأسمالية).

إن ما يلوكه اقتصاديو النظام، ومنظرو القوى الإصلاحية، من خطابات بعضها ينتقد الأداء الحكومي، ينتمي إلى نفس المنظومة (النيولبرالية) التي تنتجها مختبرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يكثر الحديث عما سمي بالتنمية المستدامة والحكامة الرشيدة والشفافية وغيرها من المصطلحات للتغطية عن الطابع التبعي المتخلف للاقتصاد المغربي، ولتبرير دعوات الاندماج بالعولمة الامبريالية من أجل تحقيق التنمية والإقلاع عبر تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير التنافسية وغيرها.

فلا تنمية بدون بناء اقتصاد متمحور على الذات، مما يعني القدرة على السيطرة محليا على عملية التراكم سواء من طرف الطبقة التي تقود العملية، أو الدولة الوطنية التي تسن سياسات تسير في هذا الاتجاه. إن القول بهذا يعني كذلك التحكم في قوى العمل وتمركز فائض العمل والسوق والتكنولوجيا والموارد الطبيعية.

ونعلم منذ ماركس أن دورة الرأسمال تتحرك عبر حلقات مترابطة الشيء الذي تلخصه الخطاطة التالية:

الرأسمال النقدي (1) == **الرأسمال السلعي** (2) == <**رأسمال منتج** == <**الرأسمال النقدي** (2).

إن السيطرة على حلقات هاته الدورة يعني السيطرة على مصادر تموين وتوجيه الاستثمار المنتج، أي القدرة على توجيه سياسة مالية متكيفة مع عملية التراكم. كما أن سيرورة تحول الرأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي تتطلب السيطرة على السوق التي يتحقق فيها فائض القيمة، وتحقيق فائض القيمة في سوق متحكم فيها يساهم في دورة إعادة إنتاج موسع للرأسمال، ثم إن عملية التراكم ليست اقتصادية فقط، بل هناك تدخل للدولة سياسي، إيديولوجي وقانوني.

لا يمكن إدراك واقع التبعية والتخلف خارج معالجته ضمن مقاربة تعتمد قانون القيمة المعولم، في ظل جدلية تجمع بين الوطني والعالمي. إن قوة العمل في الدول التابعة تخضع لتراتب معولم لأسعار قوة العمل، (يفوق سعر قوة العمل في الدول الرأسمالية المتقدمة نظيره في الدول التابعة بأكثر من 10 مرات)، علما أن قيمة ساعة العمل واحدة. إن وجود هذا التفاوت الصارخ في الأجور يعني أن هناك استيلاء على فارق فوائض القيمة التي تنتجها الطبقة العاملة في الدول التابعة خلال عملية التبادل، إضافة إلى السيطرة على الموارد الطبيعية من طرف الرأسمال الامبريالي، مما يشكل أساس ريع امبريالي.

إن هاته القاعدة في جوهرها رغم بعض الاستثناءات، لم تتغير مع العولمة الامبريالية الحالية، رغم أن تقسيم العمل قد تغير على الصعيد العالمي، ولم يعد التقسيم قائما بين دول مصنعة ودول زراعية، بل هناك تطور جديد أدى إلى تفكيك قطاعات إنتاجية بالمراكز وإعادة توطينها في دول الجنوب، في سياق نظام إنتاجي ذي بعد عالمي تتحكم فيه الشركات متعددة الاستيطان.

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار حديث النظام والقوى السياسية الملتفة حوله من رجعية وإصلاحية عن تحقيق النمو، ضرب من الهذيان الموجه للاستهلاك الداخلي.

فالمغرب لم يعد في العقود الأخيرة، بل وأيضا، في العشر سنوات الأخيرة، قادرا على تحقيق معدلات نمو تتجاوز معدل 3,9% == <1980-1989، 1,3%== < 1998. 3,1%==> 1994-2009.و الآن بعد الكلام عن 7% خلال الحملات الانتخابية المخزنية لأحزاب النظام ، وعلى رأسها "الحزب الحاكم" (أو المحكوم) تمت مراجعة ذلك المعدل المزعوم، ليصبح 3%، مما يعني استحالة، و إن كان في إطار اقتصاد ليبرالي، تحقيق نوع من الإقلاع الاقتصادي يسمح بالحد من البطالة و الفقر، و يعود ذلك إلى هشاشة اقتصاد تبعي يقوم على خدمة التراكم الرأسمالي الامبريالي (الاستحواذ على جزء كبير من فائض القيمة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية في وضع تبعي ، حيث يمثل الرأسمال الكومبرادوري الشريك الضعيف للرأسمال الامبريالي، خاصة الفرنسي، وحيث طبقة الكومبرادور تمثل دور بورجوازية وكيلة).

إن هذا التوجه الخارجي للاقتصاد المغربي يقوم على حساب التنمية الداخلية للبلاد، مضاف إليها تخلي الدولة في إطار الاختيارات النيولبرالية، وفي سياق رأسمالية تابعة، عن أي دور في دعم اقتصاد متمحور حول الذات يقوم على تلبية الحاجات الأساسية للجماهير، ويحقق التراكم الضروري لتحقيق التنمية.

إن هشاشة هذا الاقتصاد تجد أسبابها في طبيعة النظام الاقتصادي التبعي الذي تنخرط فيه الكتلة الطبقية السائدة من موقع الشريك الضعيف للرأسمال الامبريالي العالمي. فكل عقود الاستقلال الشكلي، ومنها العقد الأخير، لا تخرج عن هذا الإطار، ولذلك نجد السياسات الاقتصادية تتخبط في أزمة مستمرة لا تستطيع الفكاك منها. فكل المظاهر الاقتصادية تتأثر بالظرفية

الاقتصادية للاتحاد الأوربي، وضعف الاستثمارات العمومية والخاصة، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد، وضعف السوق الداخلية، وضعف الناتج الداخلي الخام، وغيرها، تكشف طبيعة هذا النظام الاقتصادي التبعي المتخلف بحيث أن كل المؤشرات تدل على التطور السلبي للقطاعات الأساسية. فبعد تحقيق ما كان يسميه النظام بالاكتفاء الذاتي الغذائي تحول إلى الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي (تراجع إنتاج الحبوب).

و يعرف القطاع الصناعي تراجعا في النمو، من 17% إلى 7% ،كما يظل الإنتاج الصناعي ضعيفا من حيث بنيته ومردوديته، ويقوم بالتوجه نحو التصدير في ظل ضعف السوق الداخلية، نظرا لضعف قدرة استهلاك الأسرة المغربية عموما، هذا ما يفسر توجه القطاعات الصناعية نحو تنمية الصادرات بارتباط مع استغلال و تصدير الموارد الطبيعية للبلاد (فلاحية، معدنية، صيدلية ...)،كما أن القطاع يعاني من تواجد مجموعات رأسمالية احتكارية تتوفر على حمايات و امتيازات من طرف الدولة و محيط القصر (أونا) مما يحد من وتيرة التصنيع لغياب المنافسة، رغم تغني النظام و أزلامه بذلك. و بطبيعة الحال في سياق اتفاقيات الشراكة مع أوروبا و أمريكا، و في ظل سيادة احتكار الكومبرادور و فئته المهيمنة على مصادر التمويل (الأبناك و غيرها)، و بسط احتكاره على مؤسسات الاستثمار (S N I : الشركة الوطنية للاستثمار)، و تمقطبه في جل قطاعات الاقتصاد المغربي (الأرض، العقار، السياحة، الأبناك، المناجم، التأمينات، الصناعات الغذائية ....)، يستحيل أن يحقق المغرب أي تطور على مستوى قطاعه الصناعي، اللهم فتح الأبواب أمام الشركات متعددة الاستيطان، و استفادة الكومبرادور من ذلك.

إن الأزمة في المغرب هي أزمة تراكم رأسمالي كومبرادوري لكتلة طبقية مرتبطة عضويا و بنيويا بالرأسمال الامبريالي، و بالتالي فالأزمة مزدوجة، لكونها ستتطور في سياق أزمة بنيوية عميقة تعرفها الرأسمالية العالمية، مما يفسر شراسة الهجوم الذي يقوم به الرأسمالان الإمبريالي و الكومبرادوري في إطار شراكتهما و تراتبية العلاقة القائمة بينهما (الشريك القوي و الآخر الضعيف)، وبطبيعة الحال يتوفر الرأسمال الكومبرادوري على خدمات الدولة التي تخدم مصالحه، وتتوفر على أدوات لتصريف السياسات التي تخدم مصالح كتلة طبقية كومبرادورية، و يتم استعمال "سياسة الميزانية" لتكريس الاختيارات السياسية المالية النيولبرالية، فمثلا، عندما يراد تقليص عجز الميزانية و المديونية الخارجية، يتم الضغط على الموارد الداخلية ومعدلات الفائدة (خصخصة قطاعات أساسية ...)، مما يساهم في ارتفاع المديونية العمومية (بلغت سنة 2001 95,45% من الناتج الداخلي الإجمالي) في وقت تراجعت فيه المداخيل الجمركية، مما دفع في اتجاه الضغط الضريبي برفع معدلات الضرائب على المنتجات و الخدمات الأساسية الواسعة الاستهلاك، مما يساهم في ضرب القدرة الشرائية للكادحين و الفئات المتوسطة.

وفي سياق اقتصاد كومبرادوري، تهيمن الضرائب غير المباشرة على بنية العائدات الجبائية، ويعود هذا إلى عدة عوامل تفضح السياسة الطبقية للنظام منها:

تطور حجم الاقتصاد غير المهيكل في بنية الناتج الداخلي الإجمالي إلى جانب غياب الضريبة على الثروة، وعلى الشركات (الحكومة الحالية رفضت التصويت على الضريبة على الثروة أمام برلمان النظام).

هـذا علمـا أن الضّريبة على الشركات تشـكل موضـوع غـش وتهـرب جبـائيين (التملـص الضّريبي)، في وقـت قـامت فيـه الدولـة بتخفيـض معـدل الضّريبة على الشركات، أمـا بالنسـبة للضّريبة العامـة على الـدخل، بخلاف المهـن الحـرة والقطـاع الخـاص والشركات التي يتحكم في وعاء ضرائبها المباشرة، فإن الضريبة على الأجر تقتطع من المنبع. وتبلغ حصة الضرائب غير المباشرة في العائدات الجبائية (2003= 46 %) مقابل انخفاض في الضرائب المباشرة نتيجة انخفاض الضريبة على الشركات. هذا دون إغفال الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة الذي يؤدي المستهلك ثمنها في نهاية المطاف. و تعرف حصة الرسوم الجمركية تراجعا مستمرا نتيجة تطبيق اتفاقيات الشراكة و التبادل الحر.

بصدد بعض الأرقام الفاضحة:

لا يجد المرء عناء كبيرا، في كشـف و فضح سياسات النظام في ظل ما يسمى ب "العهد الجديد"، فهي تفقأ العين. وتكفي إطلالـة على مـا تنشره الصـحف و المجلات المغربيـة و الأجنبيـة، و مـا تكشـفه مواقـع الأنـترنت و تقـارير المؤسسـات الدوليـة والمنظمات الحقوقية، ليتأكد من زيف الخطاب المخزني و أبواقه المختلفة. فالمغرب دائما في مؤخرة المراتب على الصعيد الدولي:

*في سلم التنمية البشرية لا ينزل عن المرتبة 130.

*قطـاع التعليـم "حسـب اليونسـكو، الرتبـة 106 من مجمـوع 128 دولـة==<يحتـل المغـرب مواقـع متـأخرة عربيـا إلى جـانب موريتانيا، اليمن، دجيبوتي ...

*الأمية: بالنسبة للفئة العمرية أكثر من 15 سنة ==> الرتبة 115 من مجموع 128 دولة (50% من الساكنة)

*المدارس = 18 ألف بدون ماء و صرف صحي، 80 %من المدارس القروية بدون تجهيزات صحية، الأطفال الذين يصلون السنة الأولى ابتدائي الرتبة 97 من مجموع 128 دولة (انخفاض نسبة المتمدرسين)، نصف الأطفال المسجلون في السنة الأولى لايتممون السلك الابتدائي، الأطفال الذين يصلون الخامسة ابتدائي الرتبة 88 من مجموع 128 دولة، نسبة الرسوب 13% في الابتدائي، 17% في الثانوي، 30%في السنة الثالثة إعدادي و السنة الثانية بكالوريا.

يصنف المغرب، من بين 130 دولة، ضمن 30 دولة متأخرة، الأقل تطورا في مجال التعليم.

*السكن: 327الف براكة موزعة عبر 81 مدينة. حسب التصريحات الرسمية للدولة أنه ابتداءا من 2004 سيتم القضاء على جميع دور الصفيح، و الحال أنه منذ 2006 وإلى حدود 2012 انضافت 200ألف براكة.

*التسول : أكثر من 200ألف متسول (51% منهم نساء).

*الصحة 0,5 طبيب لكل 1000مواطن.

*الهجرة السرية : 300 ألف مهاجر سري حسب منظمة العمل الدولية يشكلون 10% من مجموع المهاجرين السريين عبر العالم.

*الرشوة: المرتبة 89، و تقدر بمليار و نصف أي ما يوازي 500 ألف سكن متوسط و 25 ألف مدرسة في الوسط القروي، أو عشرات من المستشفيات و المستوصفات.

-3- الملكية كفئة مهيمنة داخل الكتلة الطبقية السائدة ونواتها الصلبة

غالبا ما يتم الخلط لدى المناضلين الثوريين بين شكل النظام السياسي (ملكية استبدادية) والطبيعة الطبقية للدولة باعتبارها دولة رأسمالية تابعة، بما يعني خضوعها لمنطقين مترابطين ومندمجين:

. منطق الرأسمال الكمبرادوري.

. منطق الرأسمال الامبريالي.

ويغلب على الخطاب اليساري استعمال مفهوم "المخزن" الذي يساهم بدوره في بسط ستار من الغموض يلف المواقف والشعارات التي تلوكها القوى الإصلاحية والتحريفية، وخير مثال على ذلك شعار "إسقاط المخزن" الذي يطرح كما لو أنه شعار جذري، والحقيقة أنه شعار إصلاحي ليس إلا. والحال أن الشكل الملموس للتراكم الرأسمالي الكمبرادوري ببلادنا يشترط النهب كأسلوب ملموس لتحقيقه، وذلك في سياق رأسمالية وحشية ومتخلفة ذات ارتباط بنظام سياسي يقوم على المركزة المزدوجة للسلطتين: الاقتصادية والسياسية.

إن الملكية ببلادنا ليست فقط نظاما سياسيا ذو طبيعة استبدادية، بل إنها الإسمنت الذي يرص الكتلة الطبقية السائدة أو نواتها الصلبة، وهي الفئة المهيمنة داخلها فمنطق النهب جزء عضوي وبنيوي في سلوكها الهيمني الطبقي.

تقوم ميكانيزمات النهب الكمبرادوري الهيمني للشريحة الملكية داخل الكتلة الطبقية السائدة على العناصر الأساسية التالية:

-1-استعمال الدولة الكمبرادورية كقاعدة للتراكم الرأسمالي الكمبرادوري عن طريق النهب، وتتموقع الدولة في قلب إنتاج وإعادة إنتاج سيرورة التراكم لصالح الفئة المهيمنة (العائلة الملكية)، فليست الدولة مجرد بنية فوقية لاقتصاد رأسمالي تبعي.

في هذا الإطار، تكيف السياسات العمومية للدولة مع حسابات الأجندة الخاصة للشركات الملكية قطاعيا وشموليا.

-2-هناك تمفصل وطيد بين الاستعمال الإراثي للدولة الرأسمالية التابعة (الدولة هي الملك) والسيطرة الاقتصادية الواسعة في القطاع الخاص. إن هذا المنحى تعمق مع سياسة الخصخصة التي جاءت معززة للاحتكارات الخاصة المرتبطة بالفئة االمهيمنة (العائلة الملكية) وتشكل "أونا" والشركة الوطنية للاستثمار العمود الفقري لهاته الهيمنة.

-3-استخدام السياسات العمومية عن طريق السياسة الضريبية، الضبط الاقتصادي، توجيه القروض، إعداد العقار، التحكم في الطلبات والأسواق العمومية لخدمة سيرورة توسيع الرأسمال الملكي، بما يعني أن وظيفة القطاع العمومي هي ضمان تراكم الرأسمال الملكي، وتحقيق أرباح استثنائية عالية. هكذا يتحقق التداخل بين الدائرتين العمومية والخاصة، وأساس ذلك هو استعمال الدولة والفضاء العمومي، باعتباره حق يورث، أي ملكية خاصة، فالدولة هنا ليست فقط جهازا مؤسساتيا، سياسيا وماديا لتنظيم علاقات السيطرة الطبقية، بل قاعدة للتراكم عن طريق النهب.

-4- لقد انبنت الكتلة الطبقية السائدة بالمغرب وتبنينت في الحقبة الممتدة بين 1960 و 1980، وذلك بمشاركة البورجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين الرأسماليين (المعمرين الجدد)، في سياق لعبت فيه الدولة دورا أساسيا. و قد تولد عن سيرورة التطور هاته، تقلص تدريجي لموقع الملاكين العقاريين شبه الإقطاعيين. والخاصية الأساسية لهذا التكون أنه تم

ضمن مسار تشكل الرأسمال الاحتكاري الكومبرادوري كشريحة مهيمنة وسط الكتلة الطبقية السائدة، وباعتبارها كذلك، فقد لعبت دور عامل مرتب ومنظم لعملية التمأسس والبنينة للفئات والشرائح المكونة للكتلة الطبقية السائدة.

يشكل الرأسمال الاحتكاري الكومبرادوري المندمج عضويا بالرأسمال الاحتكاري الامبريالي (الفرنسي خصوصا) شريك هذا الأخير وقاعدته في الهيمنة على النشاطات الاقتصادية والسياسية للبلاد، فهو العبارة التي تحول بواسطتها القيم المنتجة والفائض الاقتصادي نحو المراكز الامبريالية (خاصة الفرنسية).

-5- بحكم علاقة الاندماج بين الرأسمال الكومبرادوري والرأسمال الامبريالي، كان من الطبيعي أن يتأثر الأول بدخول الثاني طور العولمة الجديد، لتتعمق الروابط ضمن تمفصل يحركه منطق الرأسمالية "المعولمة"، القائم على مزيد من نهب خيرات شعوب العالم، وطبعا قادت هاته السيرورة الجديدة الفئة المهيمنة داخل الكتلة الطبقية السائدة، في اتجاه المزيد من نهب خيرات البلاد، وفي ظل سيرورة تراكم للرأسمال الكومبرادوري خدمت الفئة الملكية بامتياز، ودعمت سيطرتها المطلقة على باقي الفئات الأخرى، وهذا سر بعض التناقضات التي تطفو على السطح كلما عمقت الظرفية هذا التطور غير المتكافئ لسيرورة التراكم.

لقد كان لاتفاقات الشراكة أثرها على الرأسمال الكمبرادوري، وخاصة فئته المهيمنة (الفئة الملكية)، ففتح الأسواق تم على مقاس الرأسمال الكومبرادوري، وخاصة بالنسبة للفئة الملكية (Tanger med, Tgv)، اتفاقات التصدير لصالح Agrobusness الأوروبي والضيعات الملكية، وقطاع الطاقات المتجددة، وهو بالمناسبة مشار إليه في اتفاقات "الاتحاد من

أجل المتوسط" (Nareva)، الاستفادة من التدفقات المالية المحصل عليها في إطار برنامج Meda، تجديد التجهيزات المائية، بناء الطرق السيارة وإصلاح الإدارة العمومية...

بطبيعة الحال تتم عملية تحويل السياسات العمومية لخدمة الاستثمارات، بجعلها وثيقة الارتباط بميكانيزمات التمويل الأوروبي، من خلال عقود تجمع القطاع العام والقطاع الخاص، والهدف من ذلك تعزيز البنيات لصالح الرساميل الأوروبية، وتبرهن على ذلك المساعدات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة، سواء للمنعشين العقاريين لاقتناء مساحات عقارية في المناطق السياحية، أو بالنسبة للقطاع الصناعي لتعزيز أو خلق فضاءات صناعية في إطار ما يسميه المثقفون العضويون للكمبرادور ب"المهن العالمية للمغرب"، أي أنشطة المناولة في قطاعات مثل السيارات، الإلكترونيك، الصناعات الغذائية، السياحة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، قطاع الطيران، ويخضع برنامج Emergence لهذا المنطق.(نذكر هنا بأن شركات الكاك 40 تراقب 750 شركة من 1200 شركة صناعية نصفها فرنسي، أي 35٪ من الإنتاج الصناعي و 170000 منصب شغل ورقم معاملات يقدر ب 60 مليار درهم).

إن عملية تمركز الرأسمال الكمبرادوري تتم الآن في سياق قالب توفره اتفاقات الشراكة لصالح الفئة الكمبرادورية المهيمنة (الفئة الملكية)، وفي إطار تعميق أشكال التبعية للمراكز الرأسمالية، فكم هي خاطئة تلك التفسيرات السطحية التي تجعل من سياسات النهب والرشوة والزبونية وغيرها، مجرد ممارسات تعود إلى غياب دولة القانون والحكامة الرشيدة واستقلالية القضاء، والحقيقة التي تفقع العين، هي أن هاته السياسات مرتبطة عضويا بنظام التراكم الكومبرادوري المسيطر، وذات صلة

كذلك بميكانيزمات التبعية، إنه تراكم لصالح كتلة طبقية سائدة، ذات قاعدة متقلصة تجمع ناهبي المغرب القدامى والجدد من الأسر المخزنية وغير المخزنية (حوالي 500 عائلة).

-6- إن تعميق التبعية للمراكز الامبريالية وسيادة منطق التراكم القائم على السلب والنهب، لا يعمق فقط الفوارق الطبقية، بل يساهم في إعادة إنتاج سياسات جهوية، كاستمرارية للمنطق الاستعماري (المغرب النافع والمغرب غير النافع) في شروط جديدة، يتم فيها سن سياسات انتقائية للمناطق، وكذا الاحتياجات بحسب نفعها ومردوديتها للرأسمال الكومبرادوري والامبريالي، والنتيجة هي الحكم على مناطق بكاملها وقطاعات واسعة من الجماهير بالفقر والهشاشة والتهميش. إنها سياسة **"الاستعمار الداخلي"** للمغاربة، الذين يرمى بهم في البراريك ومدن القصدير والتكدس في ضواحي المدن.... إن وراء هاته السياسات منطق مزدوج يقوم على ضمان، بكل الطرق، إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الكومبرادوري، وفي نفس الوقت منطق نقل القيمة (الخصخصة، الريع) والاستحواذ على الموارد العمومية، إضافة إلى نمو الأنشطة غير المنتجة المالية والمضارباتية، والنتيجة هي تحقيق الربح السريع والعالي وليس التنمية. فهل بالإمكان التكلم عن التنمية في الوقت الذي عرفت فيه القدرة الشرائية للمواطن انخفاضا مستمرا، وذلك منذ 1980، وهل يصح الكلام في ذلك، في الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة الفقر المطلق خلال العشر سنوات الأخيرة (20% من السكان) وغالبية الأسر تعيش باجر واحد، بينما من يتوفرون على 10000درهم وأكثر لا يتعدى 5% ، ويقدر النقص في السكن بمليون وحدة سكنية ووووووووو.....

-7- إن الحقائق على الأرض تكذب مزاعم الأبواق الإعلامية للنظام، وخطابات أحزابه ومؤسساته السياسية، كما تفند الأوهام الإصلاحية حول إمكانية إصلاح النظام دون المساس بجوهره، ويحاول مثقفو النظام وتقنوقراطيوه تسويق ما يسمى

بالنموذج الاقتصادي المغربي أساس "الاستثناء المغربي" كما يزعمون، إن "الحشوية" (أي ملازمو الحاشية الملكية) بعدما امتلأت بطونهم بما يسبغ عليهم من نعم سخية، بدأوا من كثرة التخم التي أصابتهم يتقيأون سمومهم، ويقدمونها في طبق لمن يريد أن يستمع إليهم كما لو أن الواقع يولد من بطونهم النثنة ("كروش الحرام" بتعبير المغاربة).

إن سيرورة التراكم الرأسمالي الكومبرادوري القائم على النهب من خلال الاستيلاء على الموارد العمومية لا يستطيع الإفلات من تناقضاته الخاصة، فتراجع مداخيل الدولة (الخصخصة، المديونية، تراجع المداخيل الضريبية، هروب الأموال والرساميل إلى الخارج، تزايد المصاريف غير المنتجة، ميزانية القصر الضخمة، سياسة التسلح الباهظة التكاليف، فاتورة الطاقة، الفوترة الغذائية، ارتفاع أثمان المواد الأولية) يعمق أزمة النظام ويؤجج تناقضاته وسيسرع بانفجارها.

أما النموذج الاستهلاكي المستورد، الذي يسوقه هذا النموذج، فهو غير قادر على الصمود، ذلك أن انتعاشه يفترض وجود فئات اجتماعية قادرة على الاندماج فيه، فباستثناء الفئات العليا من البورجوازية المتوسطة، وأقلية تتشكل من البورجوازية الكبيرة، فلا قدرة للأغلبية الساحقة من الجماهير، التي يسحقها النموذج الاقتصادي على الانخراط فيه، بحكم واقع الفقر والهشاشة والتراجع المستمر للقدرة الشرائية، نموذج استهلاكي مستورد وسوق داخلية ضعيفة، وهو دليل آخر على ترهات النظام ومن يسير على نهجه.

بعد ادعاءات حكومة عباس الفاسي عن عدم تأثر المغرب بالأزمة العالمية، وبعد ديماغوجية حزب العدالة والتنمية عن تحقيق نمو بمعدل 7 % ، ومع تشكيل حكومة نصف ملتحية، فقد أصبحت الحقائق تفقع العين ، فمنطق السياسات التصديرية يصل مرحلة الباب المسدود، نتيجة الأزمة التي تضرب منطقة الأورو، وكذا ضعف تنافسية اقتصاد الرأسمالية

التبعية ببلادنا، ولا حديث الآن إلا عن تراجع الميزان التجاري وميزان الأداءات واحتياطي المغرب من العملة الصعبة وانكماش القطاع السياحي وتراجع عائدات المواطنين المغاربة بالخارج.

لا يقوم هذا النموذج الكومبرادوري على تطوير الإنتاجية وتحويل الفائض المنتج لصالح التنمية، بل يعمل بمنطق النهب وتحويل الموارد العمومية وانتشار المضاربات والبحث عن الربح العالي والسريع واقتسام الغنيمة مع الرأسمال الامبريالي.

يعمل نظام الرأسمالية التبعية ببلادنا باستمرار على تخفيض قيمة قوة العمل المغربية، بمساهمته في ضرب شروط إعادة إنتاجها (الصحة، التعليم، الولوج الى الخدمات العمومية الأساسية ...) وبذلك يعمل على توفير يد عاملة رخيصة تباع بأبخس الأثمان للرأسمال الامبريالي والكومبرادوري، و تتعرض الطبقة العاملة والفلاحون الصغار لاستغلال مكثف (أجور زهيدة، ظروف عمل قروسطية، باطرونا مستبدة، المرونة، الهشاشة...). في بلادنا 43 ألف شركة تعمل بأجور أقل من الحد الأدنى، 37.2% من الأجور المصرح بها أقل من smig ، مليون من المتقاعدين يحصلون على 600 درهم شهريا، 7,4 مليون بدون تقاعد... هذه صور عن النموذج الكومبرادوري للتنمية، الذي يولد الغنى الفاحش لطبقة تعيش على الاستهلاك الكمالي والبذخ، وأغلبية ساحقة من الجماهير تعيش في فقر مدقع وتدهور مستمر لظروف العيش والصحة والعمل.

إن منطق النهب والاستغلال والتفقير الذي تولده سيرورة التراكم الرأسمالي الكمبرادوري، ومنطق تحويل القيم وفوائض القيمة المرتفعة التي يسلكها الرأسمال الامبريالي ببلادنا، يولدان باستمرار منطق المواجهة والنضال، مما أصبح يطرح بإلحاح تقدم الماركسيين - اللينينيين في بناء الحزب الثوري الماركسي - اللينيني للطبقة العاملة والكادحين.

4- دولة كومبرادورية واحدة وحكومتان في خدمة النظام الملكي

لا يمكن إدراك الوظيفة السياسية لديموقراطية الواجهة، بدون ربطها بالبنية الاقتصادية للرأسمالية التابعة ببلادنا، إن البنى الفوقية السياسية تتحدد بشكل جدلي بطبيعة الرأسمال الكمبرادوري المهيمن داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية، وقد رأينا أن منطق تراكم الرأسمال الكومبرادوري، الذي تقوده الفئة الملكية المهيمنة داخل الكتلة الطبقية السائدة، يقوم على النهب كسمة أساسية (الاستغلال المكثف للطبقة العاملة والسطو على خيرات البلاد).

كثيرا ما تسقط القوى الإصلاحية والتحريفية في استعمالات خاطئة لمفهوم الريع، متأثرة بالمفاهيم الليبرالية السائدة، التي تعمل على إخفاء وجود تمركز للملكية الصناعية والعقارية، والتوزيع غير المتساوي للثروة، إضافة لتحكم منطق فائض الربح العالي في تحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

من هذا المنطلق، توزع القوى الإصلاحية والتحريفية الوهم، من خلال طرحها لمطالب مثل "دولة القانون في الأعمال"، و"الحد من الدور الاقتصادي للملك"، وغير ذلك من الشعارات البراقة، دون قدرة حقيقية على مواجهة الطبيعة الطبقية لنظام كومبرادوري، يستطيع الالتفاف على تلك المطالب، وتغليف مواقفه بشتى المصطلحات والمناورات.

حين نتكلم عن وجود فئة كومبرادورية احتكارية داخل الكتلة الطبقية السائدة، فذلك بالمعنى اللينيني للاحتكار، وغير خاف الاندماج القائم بين الرأسمال الكومبرادوري وشريكه الرأسمال الامبريالي، فعلى قاعدة هذا الطرح لا يمكن اعتبار الريع الاحتكاري خصوصية للنظام السياسي المغربي، بل سياسة مندمجة بمنطق الرأسمال الامبريالي، وهي تعكس مصالح الفئة المهيمنة داخل الكتلة الطبقية السائدة، ليس فقط الملكية منها، بل الشريحة الاحتكارية برمتها، أما الرشوة (أكبر رشوة هي

استعمال الدولة لصالح الفئة الملكية ولصالح العائلات "الكبيرة") فلا يمكن التصدي لها فقط بشعارات مثل، عدم الإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم الاقتصادية، بل بالقضاء على النظام وبنياته التي تولدها باستمرار.

في ظل البنيات الاقتصادية، التي تطرقنا لميكانيزماتها، يكون الاستبداد والقمع ضرورياً، لضبط التناقضات الاجتماعية والطبقية التي تتولد عنها، القمع الطبقي الحاد وبكل أنواعه المادية والإيديولوجية والسياسية والثقافية، هو ضمانة الاستمرارية لسيرورة التراكم الرأسمالي الكومبرادوري للكتلة الطبقية السائدة، وحليفها الإستراتيجي، الرأسمال الامبريالي.

قبل وفاته هيأ الحسن الثاني شروط انتقال السلطة إلى الملك الجديد، واستفاد في ذلك من تجربة 1956-1960، بتوظيفه "لوطنية" القوى الإصلاحية، فتشكلت حكومة "التوافق المخزني" برئاسة عبدالرحمان اليوسفي، الذي اكتشف فيما بعد عندما غادر الحكومة أنه كان مجرد "طرطور" وسط الحاشية الملكية، التي كانت تقرر في كل شيء، و استطاع النظام أن يوظف عامل الوقت لإعداد إستراتيجيته الجديدة، والتخطيط للمرحلة الجديدة، في ظل السلم الاجتماعي الذي أهدته إياه البيروقراطيات المتعفنة للمركزيات النقابية الرئيسية، وتحت تغطية للشعارات الإصلاحية حول الانتقال الديموقراطي، والإشارات القوية، والعهد الجديد، والملك الشاب، والمفهوم الجديد للسلطة، والمقاولات المواطنة وغيرها، والتحقت فلول المرتدين والخونة بالجوقة المدعمة للملك الجديد، مسوقة أطروحاتها المختلفة، فكافأها النظام بمجموعة من التعيينات على رأس مؤسسات جديدة، وظفت لخدمة وتسويق سياسات النظام (هيئة الإنصاف والمصالحة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تجميع مجموعة من المرتزقة والانتهازيين في حزب سياسي...).

وبعد فترة قصيرة كشف النظام عن وجهه الحقيقي ليسقط القناع، و معه كل مقولات الإصلاحيين والانتهازيين، وتكتشف الجماهير الخدعة وأقنعة النظام، فمن نتائج حركة 20 فبراير أنها سرعت بمسار تغيير جلد النظام، بعدما اضطر إلى صياغة دستوره الجديد والاستفتاء عليه، ثم الانتخابات وتشكيل حكومة نصف إسلامية.

لن ندخل هنا في نقاشات أكاديمية عقيمة حول الدستور الجديد للنظام، ونكتفي بتأكيد طابعه الاستبدادي، و تهمنا هنا، الجوانب الجديدة التي أدخلها النظام الكومبرادوري في المجال السياسي. لم تكن هاته الجوانب وليدة فترة ما بعد دستوره الأخير، الذي قام أساسا بشرعنة ممارسات سياسية كانت مفروضة على مؤسساته، وقبلت بها أحزابه والقوى الإصلاحية، كما لو أنها من طبيعة الأمور، فالمهم الآن أنه جعل لها صفة دستورية.

الملاحظة الأولى: وتتعلق بتحويل حكومة الظل التي تختبئ وراء تسمية "مستشاري الملك" إلى حكومة حقيقية، بعدما شرعن الدستور الجديد لحقه المطلق في اختيار "مستشاريه"، وهكذا ضم الملك إلى جانب مستشاريه القدامى عناصر جديدة، لتتشكل عناصر حكومة حقيقية تضم كل من أزولاي(الاقتصاد)، محمد المعتصم (القانون والعلاقة مع الأحزاب والنقابات)، مصطفى الساهل (وزير الداخلية السابق)، عبد اللطيف المنوني (المكلف السابق بمراجعة الدستور)، عباس الجراري (منظر الشؤون الإسلامية)، الفاسي الفهري (وزير الخارجية السابق)، عمر عزيمان (وزير عدل سابق ورئيس لجنة الجهوية)، ياسر الزناكي (وزير السياحة السابق)، فؤاد عالي الهمة (صديق الملك ومستشار سياسي و مسؤول الأمن القومي) وزليخة الناصري (العلاقة بالمجتمع المدني)، وطبعا كل جوانب السياسة العسكرية والأمنية بيد الملك.

تقرر هاته الحكومة في كل السياسات التي يتفق عليها الملك، و من خصائص هاته الحكومة أنها لا تخضع لا للمراقبة ولا للمحاسبة، ولا أحد يتدخل في شؤونها من أولئك الذين تأتي بهم صناديق الاقتراع، ممن يشكلون حكومة الواجهة (يسمي المغاربة هذه الحكومة ب "المحكومة") أو البرلمان أو المؤسسات الأخرى.

وتقوم حكومة الواجهة بالوظيفة المقررة لها، أي التغطية بالأساس على وجود حكومة أخرى فوق كل محاسبة وكل تغيير تأتي به صناديق الاقتراع، إنها حكومة تقوم بتدبير الشأن اليومي (بالمفرق) لما تقرره حكومة (بالجملة)، أي الحكومة الحقيقية. تثبت حكومة بن كيران هذا التصور كما هو حال سابقتها التوافقية (حكومة اليوسفي). إن حكومة الواجهة ملزمة بإعلان القرارات التي تهم الملفات الساخنة (الإعلان عن الزيادات في أسعار الوقود الخ)، وما أن تحترق حكومة الواجهة وأحزابها المكونة، حتى تأتي مكانها أخرى عبر "صناديق الاقتراع"، حيث لا تتعدى نسبة المشاركة 20% أو يتم تغيير بعض الوزراء، تحت شعار تلوكه الصحافة و القوى المخزنية "ربط المسؤولية بالمحاسبة"، ذلك بهدف تلطيف الأجواء و احتواء الاحتقانات، و قبل ذلك يكون النظام قد استقطب أحسن أطرها، بعدما يقوم بإغرائها، والنظام هنا خلافا لما كان عليه الوضع أيام إدريس البصري (وزير الداخلية السابق في عهد الحسن الثاني) يقوم بانتقاء واصطفاء النخب، عن طريق المزاوجة بين صناديق الاقتراع والميكانيزمات المخزنية التقليدية لاستقطاب النخب، وذلك لتجديد دمه باستمرار، ويلعب الإعلام دوره في ذلك (برنامج مصطفى العلوي الذي يخضع فيه المرشحون لامتحان مدى إخلاصهم وقدرتهم على خدمة النظام، ويتم ذلك بحضور أمنيين متخصصين وغيرهم).

لقد أتبث النظام الكومبرادوري قدرته على التكيف مع المستجدات، بما يضمن استمراريته والحفاظ على مصالحه الاستراتيجية، و هناك شواهد من التاريخ تثبت ذلك، لكن الأهم هنا، التأكيد على مستجدات المرحلة التي دشنها دخول ملك جديد على خط السياسة بالمغرب بعد وفاة الملك الأب. طبعا تعمل هاته السياسة كاستمرار لما أسسه الأب على امتداد 40 سنة تقريبا، وهي إحدى السنوات الأكثر دموية في تاريخ المغرب، ففي إحدى تصريحاته ميز الحسن الثاني سياسته بما أسماه "اختراع التقليد"(l'invention de la tradition) في إشارة لدور التقاليد المخزنية في حكم البلاد، و على رأس المفاهيم السياسية تقوم "مؤسسة إمارة المؤمنين" بتأسيس شرعنة دينية لوجود الملك على رأس الدولة الكمبرادورية. تاريخيا كان كل من علال الفاسي وعبد الكريم الخطيب هما من اقترحاها على الحسن الثاني تشريفا للملك حسب زعمهم، وكان الملك ذكيا حين أدخلها في أول دستور له، وقد لعب هذا المفهوم في بلورة ازدواجية سياسية تميز النظام الكمبرادوري المغربي، و نعني بذلك التميز اتجاه الإدارة والحكومة، فالملك فوق كل المؤسسات السياسية (دستور، برلمان، حكومة، أحزاب ....). لقد تم وضع هاته المؤسسة لتقف سدا منيعا ضد أي تحول ديموقراطي للبلاد، واستعملت في أشد الفترات دموية لتبرير القمع وسفك دماء الشعب المغربي، و قد أعاد دستور الملك الجديد فرضها على الشعب المغربي بمباركة الأحزاب السياسية، و دون الدخول في التفاصيل حول دور "إمارة المؤمنين"، نكتفي بالقول هنا أنها تجعل من المغاربة مجرد عبيد يعيشون على أرض هي أصلا للملك، ينظر إليهم كرعايا مقيمين عنده، وهنا تبرر القوانين الشرعية الدينية ذلك، باعتبار أرض المغرب أرضا مفتوحة عنوة، أي يعود كل شيء فيها لدار مال المسلمين ويمثلها هنا السلطان أو الملك. فهي إذن، توظف للتغطية على سياسات النهب والسطو ودائما باسم المنفعة العامة، التي يتم تأويلها حسب رغبات الدولة المستبدة.

ثاني المفاهيم تمثله "البيعة"، التي يؤكد النظام عليها دائما، وبها ابتدأ الملك الجديد حكمه، وهي كمؤسسة، تشكل ركنا للحكم المخزني ، تقوم بوظيفة الحد من أثر القوانين الوضعية، كما تتناقض جوهريا مع كل المساطر التعاقدية لممارسة السلطة حفاظا على طقوس الخنوع والاستعباد.

و **ثالث الأثافي** تمثله "الشورى"، التي يتم إعادة تأويلها لصالح النظام، فهي ليست اعترافا بسلطة، ولكن بكفاءة هدفها تنوير صاحب السلطة بدون مساس بتفوقه المتعالي.

هذه الثوابت للنظام المخزني تتكيف وتتأقلم مع المستجدات، دون فقدان لجوهرها ولدورها في خدمة دكتاتورية كومبرادورية، و يجد النظام الآن ضالته في مفهوم "الحكامة" الذي التقطه عن طريق المؤسسات المالية الدولية، و هذا الالتقاط ليس بريئا، ذلك أن النظام يعبر عن رغبة دفينة تمثل المثل الأعلى للاستبداد أي :

-1- **الحكم بدون الشعب.**

-2- **الحكم بدون سياسة.**

لقد استثمر النظام الكومبرادوري تجربة "التناوب التوافقي" والإحباط السياسي ، الذي تولد عنها ليشن هجوما ممنهجا على "السياسة" عن طريق :

-1- إفراغ السياسة من معناها، وذلك عن طريق السياسيين أنفسهم (الأحزاب والمؤسسات السياسية).

-2- نزع الطابع السياسي عن قضايا سياسية هامة (ملف الانتهاكات الجسيمة، الرشوة، الخدمات العمومية، الأمازيغية، الحكامة المحلية، محاربة الأمية، العطالة...).

-3- الالتفاف المزدوج على الأحزاب السياسية والإدارة العمومية، وذلك بنزع الطابع السياسي عن ملفات سياسية.

-4- وضع "السياسي"(le Politique) في أماكن "ليست بأماكن" أي فضاءات بدون جدال ونزاعات، رفض السياسي يخفي ويفشي في نفس الوقت ذلك الرفض الدفين للديموقراطية، والرغبة في الحكم بدون الشعب، ويجد النظام ضالته في مفهوم "الحكامة".

-5- خلق أماكن جديدة للسياسة، تعتبر نفسها غير مسيسة، ونعني بها أسواق الخبرة، الوكالات واللجن التي أصبحت ساحات جديدة للسلطة تمنح لها الملايير.

-6- إبراز دور التقنوقراط بتمجيد الخبرة المحايدة، وعلى الطابع اللاسياسي لمقترحاتها وقراراتها، مع ضرب مصداقية الإدارة العمومية والحكومة واعتبارها غير كفؤة. وترتبط البنيات التكنوقراطية بالقصر، ويسود داخلها خطاب نيوليبيرالي، و هؤلاء التكنوقراط يقدمون باعتبارهم الأكفاء القادرين على رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك فوق المصالح الحزبية وصراعاتها، و يشكل هؤلاء التكنوقراط كذلك، الخدام الجدد للقصر والمرتبطين به ويعملون تحت ظله.

-7- الفاعل الثاني الذي تقوم عليه السياسة الجديدة، هو الجمعيات أو الوسط الجمعوي أو ما يسمى بالمجتمع المدني، الذي يقوم بدور الرابط في ممارسة السلطة، وذلك من خلال مراقبتها والتحكم فيها عبر التمويل والمساعدات والزبونية، و ليست

مزاعم "التشاركية" التي تتبجح بها هاته الجمعيات، سوى تقنيات للسيطرة، ويقوم دورها الأساسي على تدبير الاستياءات الجماهيرية و ضبط الاحتقانان و لجم الاحتجاجات، عن طريق بعض الحلول الترقيعية لبعض المشاكل المادية (الماء، الكهرباء، محاربة الأمية، التكوين، تدبير العطالة، وأحيانا حتى قضايا سياسية، من قبيل الرشوة والخدمات العمومية وملفات الماضي...).

لقد تكاثرت هاته الجمعيات بشكل كبير (توجد بالمغرب حوالي 70ألف جمعية) و يتم تفريخ المزيد منها كل سنة، ويتمثل دورها الأساسي في إبطال مفعول الطاقة الانفجارية للمطالب الجماهيرية، وترسيخ ثقافة طلب المساعدة بدل ثقافة النضال، وهي بذلك إحدى معيقات تطور الوعي الطبقي للجماهير، وتتميّز أساليبها بالتحرك في إطار احترام النظام الاقتصادي والسياسي السائد والانضباط للقوانين القائمة.

تقوم الجمعيات والتكنوقراط بدعم القصر في الحياة السياسية، ويقوم بدعمها ماليا وماديا، ويقوم نظام للترابط المتبادل بين الملكية والجمعيات والتقنوقراط عن طريق الشرعنة المتبادلة، وفي هذا السياق يتحول المخزن إلى حوض لاستقطاب النخب وتجفيف الأحزاب السياسية وغيرها من كفاءاتها وإلحاقها ببنياته.

-8- إن العديد من الباحثين الغربيين رغم مناهجهم الأكاديمية، لم تنطل عليهم معزوفات ديمقراطية الواجهة، ومنهم من اعتبر أن الأمر لا يتعلق بديموقراطية بل لايعدو خلقا "لتعددية لعلاقات السلطة، وعلاقات في السلطة".

-9- **تقوم السياسة الحالية للنظام الكومبرادوري على ازدواجية في فضاءات السلطة، فهناك عمل بطابقين :**

- ا- **الطابق الأعلى،** ويضم القصر والعائلات الكبرى والأوليغارشيات، وهو فضاء السياسة "الممتازة" أو العليا، حيث تتمركز مصالح الكتلة الطبقية السائدة وفئاتها المهيمنة (الفئة الملكية).

- **ب- الطابق الثاني،** و هو مخصص للأحزاب والبرلمان والمؤسسات السياسية وجزء من الفئات العليا للبورجوازية المتوسطة، و هذا الطابق هو فضاء سياسة الدرجة الثانية، أي **السياسة المسفهة**.

أما الجماهير الكادحة فعليها ان تقبل بنظام الميز السياسي (l'apartheid politique) بعدما فرض عليها نظام الميز الإجتماعي(l'apartheid social).

-10 - انطلاقا من هذه السياسة من طابقين و مستويين، أصبح الملك و القصر مركزا لكل سياسة مهما كانت طبيعتها أو درجتها، سواء تعلق الأمر بتصرف أو حدث أو رأي معبر عنه.

إن ما يميز اللحظة السياسية بالمغرب حاليا، حسب إحدى الكاتبات هو (تلك الطريقة للتفكير التي تمتنع عن التفكير بذاتها، و هو ما يميز الآن عالم الأعمال و الحركات الاجتماعية و المثقفين و الشارع و الصحافيين و السياسيين، حيث في صورة مبسطة للسلطة: المصلحة المفكر فيها سياسيا هي ما يحدده المخزن، فهو المبادر في كل شيء).

هكذا أصبحت السياسة ذات مركز واحد احتكاري، بل حصري، و أصبح الكل يطبل و يزمر : قال الملك، فعل الملك، أشار الملك، جلس الملك، نهض الملك، ترأس الملك، إلى غير ذلك من أفعال الافتتان بشخص الملك المتعالي، كما أصبح "الاستثناء المغربي " (دكتاتورية كومبرادورية) عبارة عن حكومتان برأس واحد، أو دولة كومبرادورية واحدة و حكومتان

مخزنيتان: حكومة حقيقية (حكومة الظل) و حكومة الواجهة (التي جاءت بها " صناديق الاقتراع ")، و هكذا، وبعد ما أبدعته الأنظمة الدكتاتورية العربية من نظام أطلق عليه :" نظام الجملكيات" أبدع النظام الكومبرادوري" دولة الحكومتين برأس واحد".

-V- التحالفات الاستراتيجية للنظام الكومبرادوري وتناقضاتها

1 – الإمبريالية الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا

تقوم الاستراتيجية الأمريكية على تدبير المصالح الأمريكية وفق إطار شمولي، يسمح في نفس الوقت بالاستفادة من كل بلد على حدة، مع إدماج الجميع في إطار استراتيجي شمولي يقحم منطقة الشرق الأوسط.

لم تكن أمريكا تولي أهمية كبيرة لمنطقة المغرب الكبير، على اعتبار أن المنطقة تخضع لتأثير المصالح الأوربية، لكن كانت هناك فترات تجدد فيها اهتمام أمريكا بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا، فهناك على الأقل ثلاثة مراحل اهتمت فيها أمريكا بالمنطقة بشكل خاص، وهذه المراحل هي:

- الحرب العالمية الثانية.

- مرحلة تصفية الاستعمار.

- النزاع حول الصحراء الغربية حتى سنوات الثمانينات.

وهناك عاملان أساسيان أعادا مراجعة الاستراتيجية الأمريكية بشكل كبير، وهما:

- العولمة وانعكاساتها.

- أحداث 11 شتنبر.

مع نهاية سنوات التسعينات، بدأ الساسة الأمريكيون يشيرون إلى اهتمامهم المتزايد بالمنطقة، ليعلنوا اهتمامهم بظهور كيان إقليمي يعتمد على السوق كمحور مركزي، لكن مشروعهم ظل يصطدم بإشكالية الحل في الصحراء الغربية، الذي أجج الصراع بين المغرب والجزائر.

ينصب اهتمام الامبريالية الأمريكية حاليا على الجانب الاقتصادي، تحت شعار إعطاء أهمية للتنمية الاقتصادية المستدامة، و في هذا الإطار تدخل مبادرة " إزنشطات" أو التحالف الاقتصادي بين و م أ و شمال إفريقيا، و التي تم إطلاقها سنة 1999، سيتم تسميتها لاحقا ب "البرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا "، و تقوم أهدافه المعلنة على ما تسميه بنوده، تعزيز الروابط بين و م أ و البلدان الثلاث لشمال إفريقيا (تغير الوضع بانهيار نظام القذافي لصالح خدام أمريكا) في مجال التجارة و الاستثمار، و خصوصا الدفع بأكبر عدد من الشركات الأمريكية للاستثمار في المنطقة، وتشجيع تقليص الحواجز الداخلية بين دول شمال افريقيا، تلك العوائق التي تفرمل التدفق العادي للتيارات التجارية بين هذه البلدان، والدعوة إلى فتح الحدود المغربية الجزائرية التي تم إغلاقها سنة 1994.

لقد أصبح هذا البرنامج الأمريكي جزءا مما يسمى بالمبادرة الشاملة للشراكة في الشرق الأوسط (BMEPI) ، حيث يذكر بأهداف أمريكا التي تدعو إلى بناء مغرب كبير، الذي ينتهي به الأمر بالتوسع نحو الشرق العربي.

وهنا مكمن الاختلاف بين الاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الأوروبية، وخاصة الفرنسية، القائمة على الإدماج السياسي، في إطار ما يسمى بالتحالف الأورومتوسطي. وقد اهتمت أمريكا كثيرا بالأوضاع في الجزائر خلال التسعينات، في إطار تخوفاتها من صعود الإسلاميين في المنطقة، مما جعل العديد من الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية ترى في المغرب سدا منيعا ضد الإسلام السياسي، بنفس الدرجة التي كان يمثلها أثناء الحرب الباردة ضد الشيوعية حيث كان يقال أن التخوف كبير من سقوط المغرب و الجزائر في أيدي الإسلاميين، و انعكاس ذلك على أوربا، وهذا كذلك مما دفع إلى الحفاظ على الوضع القائم في الصحراء بدون حل.

2 . المغرب في الاستراتيجية الأمريكية:

يحتل المغرب من خلال السياسة الخارجية الأمريكية، ركيزة أساسية للتواجد الأمريكي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، خصوصا بالنسبة للأسطول السادس الأمريكي بالبحر المتوسط، وبما يسمى بمسلسل السلام في الشرق الأوسط.

بعد نهاية الحرب الباردة أخذ المغرب موقعه كحليف مهم بالنسبة لأمريكا، مكافأة له على مساهمته في حرب الخليج الأولى سنة 1991 (إرسال 2000 من الجنود المغاربة إلى السعودية).

ومن العوامل التي ساعدت على هذا الوضع الجديد، الوضع غير المستقر في الجزائر،إضافة إلى تميز الحسن الثاني بقمع الحركات الإسلامية، مما أهله ليكون أحد الوسطاء الضروريين لأمريكا.

أما العوامل الاقتصادية التي ساهمت في زيادة الاهتمام الأمريكي بالمغرب، فتتمثل في الزيادة في منسوب الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية (خصخصة كبيرة تلتقي مع أهداف الإيديولوجيا الأمريكية)، ثم هناك دعم اللوبي الصهيوني بالكونغريس الأمريكي، نتيجة ما يقوم به النظام المغربي لصالح الكيان الصهيوني (التطبيع الاقتصادي والسياسي ...). في هذا السياق تغض السياسات الأمريكية الطرف عن الخروقات التي يقوم بها النظام لحقوق الإنسان ...).

بصعود جورج بوش الابن إلى الحكم تعزز التعاون الاقتصادي والعسكري بين أمريكا والنظام، خاصة في ميدان ما يسمى ب "محاربة الإرهاب"، وقامت الدعاية الأمريكية بتقديم المغرب كنموذج للديموقراطية في العالم العربي ، كمكافأة له على الخدمات التي قدمها النظام الكومبرادوري في ميدان التعذيب والاعتقال والمعلومات.

و عموما، ينصب الاهتمام الامبريالي الأمريكي بشمال إفريقيا على الجوانب العسكرية و الاقتصادية و المدنية، وتظهر الوثائق و الدراسات و الأبحاث و التصريحات و الندوات الصحفية، أن امريكا من خلال تحالفها مع دول المنطقة تعمل على تسريع "الإصلاحات البنيوية " في كل بلد لصالح القطاع الخاص، مع العمل على رفع الحواجز على الحدود بين المناطق لصالح التجارة و الاستثمار، و في هذا السياق هناك اهتمام متزايد بالبترول و الغاز الطبيعي في الجزائر و ليبيا، و في هذا السياق أيضا أصبحت أمريكا تضغط لصالح حل في الصحراء الغربية.

3 . المغرب – أمريكا و اتفاقية التبادل الحر:

تحكم النظرة الاستراتيجية لأمريكا نحو المغرب ثلاث استراتيجيات مندمجة فيما بينها و هي:

-1- استراتيجية شمولية، و تحمل اسم "الشرق الأوسط الكبير"، و تضم إلى جانب دول الشرق الأوسط العربية والمغاربية، الدول الإسلامية (باكستان – أفغانستان – إيران – تركيا) + "إسرائيل".

-2- استراتيجية إقليمية و تحمل اسم " البرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا" تضم (المغرب + الجزائر + تونس (ليبيا مع الوضع الجديد)).

-3- استراتيجية محلية (خاصة بالمغرب) تمثلها اتفاقية التبادل الحر.

وسنتناول هنا، الاستراتيجية الأخيرة المتعلقة بالمغرب، والتي تم التوقيع عليها تحت اسم "اتفاقية التبادل الحر"، وتظهر هذه الاتفاقية أن الهدف المركزي للسياسة الخارجية بالمغرب، هي إيجاد حليف قوي قادر على رفع مجموعة من التحديات العالمية: مكافحة الإرهاب، إنعاش النمو الاقتصادي وإنعاش الإصلاحات الديموقراطية.

و تدور عناصر الاتفاقية على عدة محاور تؤطر النظرة الأمريكية للمغرب، من خلال اطلاع كبير على أوضاعه الداخلية، التي تمدها به مصادر متعددة للمعلومة (أجهزة استخباراتية، أحزاب سياسية، مجتمع مدني، إعلام ...) و ليس ذلك بغريب، ما دام الحضور الأمريكي ببلادنا يقوم على اختراق أفقي و عمودي، يسمح لأمريكا من خلال الدور الجديد لسفارتها، و سفرائها

المتخصصين، و المراكز التي تبنى لاستقبال ممثلي الأحزاب و المجتمع المدني و غيرها، بالإضافة إلى التمويلات السخية، التي تسمح لأمريكا بالوصول إلى مصادر المعلومة مباشرة، دون الاعتماد على أجهزة الدولة و أحزابها المغشوشة و الممخزنة فقط.

يقوم الاهتمام الأمريكي كما هو الحال بالنسبة للأوربي بالمغرب، على الحديث دائما عن ما يسمى بالاستقرار، سواء السياسي أو الاقتصادي، و على قاعدة ذلك، ينظر للوضع الاجتماعي، و إلى الفئات الاجتماعية، من منظور فئات ذات وضع خطير (خطير على المصالح القائمة)، و لا يخرج عن ذلك المنظور السياسي نفسه المرتبط بالاجتماعي و الاقتصادي، و لذلك تقوم أمريكا و المؤسسات الدولية للرأسمالية العالمية، بإملاء ما يجب فعله أو تركه، ضاربة كل مفهوم للسيادة، الذي يدعيه النظام الكومبرادوري، ولا تعدو مشاريع النظام الكومبرادوري مثل N D H (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) أن تكون إلا أجوبة على هذه الإملاءات من تلميذ يحاول أن يكون نجيبا، وتراهن أمريكا على النظام الحالي لتطبيق إملاءاتها و مشاريعها، و بعد تشخيص للأوضاع و ترتيبها، تقدم أمريكا مقترحاتها ووصفاتها للنظام الكومبرادوري كي يعمل على تطبيقها و على أحسن وجه، حيث تشترط عليه تطبيق ثلاثة محاور، و هي :

- إقامة البنيات التحتية الضرورية.

- ا لعمل على استقرار السياسة الماكرواقتصادية.

- انفتاح النظام السياسي.

* لكن هناك ثلاثة معيقات تؤدي إلى نفور و تهميش السكان، خاصة الشباب، و من هنا الدعوة إلى تحقيق ثلاث محاور:

- الولوج إلى التعليم.

- البطالة.

- نقص في إمكانية المشاركة السياسية.

* اللامساواة الاقتصادية و التهميش السياسي ، التي تولد الشك و اللامبالاة و الغضب ضد الحكومة، و في نفس السياق المذكور أعلاه جاءت تصريحات usaid (الوكالة من أجل التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية)، التي كشفت أن ضعف الإنتاجية الزراعية و ثقل القوانين التجارية يفرمل النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ما جاء به البنك الدولي حول القوانين المتعلقة بالملكية الخاصة (الأرض و غيرها)، و البيئة المحيطة بالشركات، و التي تدعو إلى الاهتمام بها. و تظهر هذه الاهتمامات مدى ما يطبخ للفلاحة بالمغرب عبر ما يسمى بمخطط "المغرب الأخضر"، حيث تسليم الأراضي إلى الشركات متعددة الاستيطان، و حيث يتم الاستعداد للقضاء على الملكيات الصغيرة، و بلترة و تهجير الملاكين من الفلاحين المتوسطين و الصغار.

أما على المستوى السياسي ، فتدعو هذه المؤسسات، بارتباط وثيق مع الاستراتيجية الأمريكية، إلى ما تسميه بالإصلاحات السياسية الضرورية بالمغرب، بعد تشخيصها لمجموعة من الأوضاع (ضعف المشاركة في انتخابات 2007، ضعف الأحزاب السياسية ، النفور السياسي للشباب ...) و خاصة المسألة البرلمانية، و النظام القضائي، اللذان يستدعيان إصلاحات مؤسساتية، حتى يسهل محاربة الرشوة، و هو ما عبر النظام على استعداده لتحقيقه، كما تمثل "المبادرة الوطنية للتنمية

البشرية"، التعبير الأكثر وضوحا للاستجابة لهذه المطالب، من خلال مجموعة من المحاور، التي تمثل أهدافها (التي سبق ذكرها، كتعزيز الديموقراطية، الحكامة الجيدة، دعم الأنشطة المدرة للدخل ....)

و من اللافت للنظر، الاهتمام المتزايد بالشباب المغاربة من طرف الاستراتيجية الأمريكية، التي ترى في الشباب عنصر اللااستقرار الداخلي، نظرا لتفشي البطالة و النقص في المشاركة السياسية، و هكذا بالنسبة لأمريكا، فهاته الفئات التي تشكل خطرا لابد من توفير فرص اقتصادية و سياسية و تربوية لها، و لذلك ترى و م أ الحلول البديلة التالية:

- التقليص من نفور الشباب من السياسة ومن التهميش، بالاعتماد على توفير التعليم الأساسي ، و نزع الشرعية عن إيديولوجية الإرهاب، و تطوير اليد العاملة (لا تختلف هذه المطالب عن الجوهر الأساسي لميثاق التربية و التكوين).

- التقليص من الفقر و الزيادة في النمو الاقتصادي، بسن سياسة ملائمة للأعمال و التجارة و الاستثمار (تطوير إنتاجية القطاع الخاص)، و نفس الشيء بالنسبة للقطاع الزراعي بالتركيز على الإنتاجية.

- تحسين فعالية الحكامة الديموقراطية، عبر تطوير الحكامة المحلية و المشاركة المواطنة و إصلاح النظام القضائي و نظام الأحزاب.

و في هذا السياق، و عبر نظرة تهدف إلى التدخل الشامل و المباشر، تتعهد، بل و تعمل و م أ على ما تسميه بتعزيز المجتمع المدني، و الأحزاب السياسية، و الجماعات المحلية، و إنعاش اللامركزية، و تدعي اهتمامها أكثر بالشباب و النساء والفقراء، و

النضال ضد الرشوة، و إطلاق الإصلاحات القضائية و القانونية لضمان حكم المواطنين، و في هذا السياق، تعمل على تشجيع المنافسة السياسية (الأحزاب السياسية و المجتمع المدني) .

و أهم ما يميّز المشروع الأمريكي في خطوطه العريضة، هو تعزيز الأمن و الاستقرار للنظام الكومبرادوري، دعما و استقرارا للمصالح الأمريكية بالبلاد، و من أجل ذلك يقوم هدف أمريكا، أي الحليف الاستراتيجي للنظام الكومبرادوري على توفير الشروط و الإمكانيات، لتعزيز الأمن و الاستقرار، استعدادا للتحديات، وطنيا، إقليميا و دوليا، و يحقق هذا الهدف عن طريق إصلاحات خاصة و دعم التحديث المستمر للقوات العسكرية و القطاع الأمني ، وعلى قاعدة ذلك، تكون أولوية الأولويات عند أميركا، "محاربة الإرهاب" كما تدعي، و في هذا السياق، هناك عمل خاص مع الشباب، باعتباره عنصر تشويش، من خلال تطوير المشاركة الكاملة للمواطنين، خاصة الشباب و الفقراء في النشاط الاقتصادي و السياسي .

لقد بسطنا هنا، مجموعة من المحاور السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، التي تعلن الامبريالية الأمريكية أنها تعمل عليها، و في حقيقة الأمر هي إملاءات تمليها على النظام الكومبرادوري، و يقوم النظام بتطبيقها، و الترويج لها، باعتباره همزة وصل و قناة انتقال ضمن البنية الامبريالوكومبرادورية، و بطبيعة الحال، نجد في المطالب الامبريالية الأمريكية تجاه المغرب كل أشكال الصلصات و المكونات، التي يتغذى منها "المشهد السياسي " و الإعلامي ، الذي يقدمها كفتح مبين في مجال السياسية و الاقتصاد و الاستراتيجية، و تنعت الخطابات في هذا المجال بأنها تاريخية، و الملفت للنظر أن بعض الفئات المناضلة تسقط ضحية لهذا التضليل، و تعتبر نفسها منخرطة في معارضة جذرية للنظام دون وعي نقدي لما تدعيه، و ليس المجال هنا لمناقشة ترهات الامبريالية حول ما تسميه ب "التنمية المستدامة" و الاهتمام بالشباب و العطالة و الفقر و محاربة الريع و

الرشوة و محارة الإرهاب، و يكفي القول بأنها هي راعية كل هذا و ذاك، و من أجله تلعب دور "الدركي العالمي" و تقوم بإشعال الحروب، و الاستيلاء على موارد الشعوب و نهبها و تفقيرها، و كل هذا و ذاك باسم الحرية و الديموقراطية و حقوق الإنسان على الطريقة الأمريكية، التي أصبحت مهزلة بكل المقاييس .

4- المغرب في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية :

يقوم التحالف الاستراتيجي العسكري بين النظام الكومبرادوري و الامبريالية الأمريكية على علاقات مباشرة (قواعد عسكرية، تسهيلات عسكرية، خدمات، استخبارات، و تجارة أسلحة...)، و غير مباشرة، عن طريق خدمة أهداف الحلف الأطلسي، وفي هذا السياق، و لإعطاء فكرة عن الحلف الأطلسي، فإن مجمل إنفاقه العسكري لسنة 2007 قد بلغ 1335 مليار دولار، أي ما يمثل 70% من نفقات التسلح العالمية، و يمد الحلف شبكته العنكبوتية على العالم، و ذلك بهدف حماية المصالح الرأسمالية الامبريالية على حساب الشعوب، و السلام و البيئة، و المقصود من ذلك، فرض تحكم الشركات متعددة الاستيطان الأمريكية و الألمانية و الإنجليزية على الأسواق، و قوى العمل الرخيصة و المواد الأولية الاستراتيجية : بترول، غاز طبيعي ...

+ الموقع الاستراتيجي للمغرب

من الضروري الإشارة إلى الموقع الاستراتيجي للمغرب، و ليس الهدف هنا الوقوف عند الوجود الأمريكي بالمغرب في فترة الستينات و السبعينات (الوجود العسكري عبر قواعد عسكرية في القنيطرة و مناطق أخرى + التعاون العسكري ...)، بقدر ما يهمنا هذا التواجد في العشرين سنة الأخيرة :

- **"الحوار المتوسطي" و سياسة الحلف الأطلسي الجديدة:**

لقد أطلق الحلف الأطلسي سنة 1994 ما سمي ب " الحوار المتوسطي" ضمن إطار تعاون بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط - الحلف الأطلسي، حيث سيصبح المغرب ضمن الأعضاء الخمس الأوائل إلى جانب مصر،"إسرائيل"، موريطانيا و تونس، و انضمت الأردن سنة 1995 و الجزائر سنة 2000 .

ويقضي هذا "الحوار المتوسطي" بتنظيم مناورات عسكرية مشتركة، و دورات تكوين ينظمها الحلف لضباط تلك البلدان، و يشارك بنشاط في برامجه، مستعملا قواته المسلحة (عمل الجنود المغاربة سنة 2002 في كوسوفو و البوسنة) إضافة إلى تقديم المساعدة للعملية البحرية للحلف الأطلسي المسماة active endeavour المخصصة لرصد و مراقبة الملاحة بالبحر المتوسط، و ردع الأنشطة البحرية به، و يشارك فيه المغرب بعدما وقع سفير المغرب ببلجيكا على النصوص الرسمية لتلك المساهمة مع jaap de hoop scheffer الأمين العام للحلف الأطلسي، بينما وقع الأميرال المغربي محمد برادة لوزي و قائد عملية active endeavour اتفاقا يدقق مساهمة المغرب في المهام البحرية ضد الإرهاب (رسو البواخر والفرقطات).

- إعلان مسؤولي الحلف الأطلسي أنهم سيقيمون مركز معلومات و توثيق بالمغرب فريدا من نوعه في العالم العربي، سيساعد في نظرهم على اتخاذ القرار فيما يخص الأنشطة التي تريد بلدان المنطقة القيام بها مع الحلف الأطلسي في مجال الأمن.

- يوم 23 أكتوبر 2009 قرر الحلف الأطلسي و المغرب توسيع التعاون في مضمار محاربة الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي.

- في 25 يناير 2010 يقوم الأمين العام المنتدب للحلف الأطلسي بزيارة للمغرب، حيث سيلتقي عددا من كبار مسؤولي الحكومة المكلفين بالتعاون بين الحلف الأطلسي و المغرب، كما التقى وزير الداخلية الطيب الشرقاوي و الجنرال بناني المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، و الكاتب العام لوزارة الخارجية، و عدد من أبرز البرلمانيين المنتمين للأحزاب السياسية الرئيسية.

- في يناير 2010 نظم الحلف الأطلسي و المغرب ندوة حول "الحوار المتوسطي و مفهوم الاستراتيجية الجديد"، حيث سيشيد الأمين العام المنتدب للحلف الأطلسي بما سماه "المستوى الممتاز للعلاقات بين الحلف و المغرب"، و أشار إلى أن الطرفين بلغا "مستوى تعاون إيجابي جدا في مجال التشاور السياسي و التعاون العملي"، و يتعلق الأمر حسب قوله، بالتكوين في معهد الدفاع التابع للحلف الأطلسي في روما، أوبير أمرغو في ألمانيا، و بمحاربة الإرهاب و تدبير الأزمات.

تشهد كل هذه التحركات على الأنشطة المكثفة التي تعرفها العلاقات بين النظام الكومبرادوري و الامبريالية الأمريكية و حلفها الأطلسي، بل إن أمريكا تعتبر المغرب شريكا لا غنى عنه في محاربة ما يسمى بالإرهاب العالمي، نظرا للموقع الجغرافي و الارتباط بالمنطقة العربية، مما يؤهله لأن يكون طرفا مهما للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة.

لذلك لا تخلو الأجندة الأمريكية من مناورات عسكرية مشتركة مثال : مناورات "الأسد الإفريقي"، التي ابتدأت نهاية سنة 1990 في بنجرير، و التي تجرى سنويا، و وقد جرت سنة 2010 (شهر يونيو) في مناطق طنطان و أكادير وتارودانت و القنيطرة، وجرت مناورات 2007 للمارينز في طنطان التي كانت مصحوبة ببعثة إنسانية "لصالح السكان"، آخرها كان سنة

2012 ، صاحبتها مجموعة من الحوادث أثارت غضب السكان، والهدف المعلن هو التدرب على محاربة الإرهاب، و كان الأمر مرفوقا بتحسين صورة الجنود الأمريكيين لدى السكان تحت غطاء محاربة الإرهاب .

تعزز أمريكا وجودها بإفريقيا، و عيا منها بتبعيتها للمواد الأولية الاستراتيجية (لأمريكا عدد من الاتفاقيات السياسية و العسكرية مع عدد من بلدان إفريقيا المنتجة للنفط).

ومن مظاهر التأثير الأمريكي المتواجد ببلادنا، نجد المساهمات المتعددة للمغرب في المخططات الأمريكية، التي تحاك ضد الشعوب، مثال على ذلك حضوره يومي 23 و 24 مارس 2004 إلى جانب دول إفريقية : تونس، الجزائر، موريطانيا، مالي، تشاد، النيجر، السينغال، لأول مرة لاجتماع سري بمقر القيادة الأمريكية في شتوتغارت بألمانيا، حول التعاون العسكري في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل (بين المنطقة المغاربية و المناطق النفطية للشمال و تلك التي في خليج غينيا) إضافة إلى إعلان إدارة بوش الابن عن تنظيم مبادرة الرد على الأزمات الإفريقية إلى "أكوتا" (african contingency operations training assistance)، و مهمتها بعد التمويه بالمساعدة الإنسانية و حفظ السلام، التدريب الهجومي لوحدات المشاة النظامية، ووحدات صغيرة على نمط القوات الخاصة، و كذلك على المحيط المعادي، وبالإضافة إلى "أكوتا" يشارك 44 بلدا إفريقيا في برنامج خاص بالضباط، و اسمه "البرنامج الدولي للتكوين في المجالات العسكرية"، و تخرج منه سنة 2002 : 1500 ضابط ، و تتعدد اهتمامات أمريكا بإفريقيا، بحيث يصبح الاختراق شموليا :

في سنة 1999 قامت و م أ بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، و هو فرع للجامعة الوطنية للدفاع التابعة للبانتاغون،بالأهداف التالية :

1- إعطاء تعليم للأطر العسكرية رفيعة المستوى .

2- إعطاء تعليم رفيع المستوى للقادة المدنيين من قبيل المسؤولين السياسيين و الجمعويين و رؤساء المقاولات .

و غني عن الكلام، القرار الذي أعلن عنه جورش بوش الابن سنة 2007، بإحداث مركز القيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا المسمى "أفريكوم"، بغاية مزعومة، و هي دعم قادة البلدان الإفريقية، بضمان الأمن و الاستقرار، و في الواقع هي مكان للقيادة الأوروبية و للقيادة الوسطى (مصر، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط و آسيا الوسطى) و لقيادة المحيط الهادئ.

و في هذا السياق كثر الحديث عن استقبال المغرب لمقر القيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا، التي يدور التنافس عليها بين المغرب و الجزائر، و ستصبح نقطة المرور الملزمة للعلاقة بين إفريقيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

عموما يمكن إيجاز الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا في محورين أساسيين :

. التعطش اللامحدود لموارد الطاقة و غيرها من المواد الاستراتيجية.

. التأمين العسكري لطرق الاتصال، لاسيما ضمان وصول المواد الأولية لو م أ .

إن خدمة المصالح الاقتصادية و السياسية يمر أولا عبر تواجد عسكري، و هذا دور قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم"، و يبلغ عدد القوات الأمريكية حاليا 30 ألف جندي، و تكثف أنشطتها باستمرار، حيث تتم العديد من المناورات العسكرية من الرباط إلى نجامينا و الجزائر و نواكشوط وباماكو و أوغادوغو.

5- المغرب و أهداف الاستراتيجية الأوروبية

وقع المغرب مع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة سنة 1996، الذي سيدخل حيز التطبيق سنة 2000 ، و ينتمي هذا الاتفاق إلى إطار أوسع، و هو "مسار برشلونة 1995"، كإطار عام للعلاقة مع الاتحاد الأوروبي سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، أمنيا، و تطوير السياسات الاجتماعية.

و تستهدف استراتيجية الشراكة للاتحاد الأوربي مع المغرب تحقيق الأهداف المعلنة التالية:

- العصرنة الاقتصادية .

- الدعم المؤسساتي .

- الحكامة الجيدة و حقوق الإنسان .

- حماية البيئة.

(ملاحظة : الدولة و المجتمع المدني يستفيدان من ذلك)

هذه الأهداف مرتبطة بفترة 2007-2013 .

و تدعي الدولة الكومبرادورية أنه خلال السنوات الأخيرة، اتبعت سياسة عامة تعتمد ثلاث عمليات متميزة و تكاملية :

-1- اتباع تطور تدريجي نحو نظام ديموقراطي و دولة الحق و القانون، شبيه بشركائها الأوروبيين (فشل تام)، إعطاء المغرب وضعية البلد الشريك في الديموقراطية ؟؟ !!

-2- تحقيق نمو قار و قوي قادر على خلق مناصب شغل كما و كيفا (فشل تام)، انظر الحصيلة الاقتصادية لعشر سنوات للحكم.

- 3- تعزيز التماسك الاجتماعي و الحد من الفقر و من العجز الاجتماعي، و مساعدة الأشخاص الأكثر فقرا، و من هنا الحاجة إلى تحسين المردودية الماكرواقتصادية، و التسريع بالإصلاحات المؤسساتية، و عصرنة القطاع الصناعي، و سياسات اجتماعية فعالة و عادلة ((فشل تام) (انظر المراتب التي يحتلها المغرب في كل المجالات) .

خلاصة : فشل ثلاثي

المغرب و برنامج ميدا :(تم تبنيه في يوليوز 1996)

و هو الأداة المالية للشراكة الأورومتوسطية، و يمس كل القطاعات الأساسية، مثل المالية، الماء، النقل، الصحة، التربية، الوظيفة العمومية، الجمارك، البيئة، العدالة.

بالنسبة للمواد المخصصة للميزانيات المتعلقة بميدا : بالنسبة لسنوات 1995 -1999 : 3 مليار و 400 مليون أورو .

و بالنسبة لسنوات 2000- 2006 : 5 مليار و 400 مليون أورو .

لقد أصبح المغرب أهم مستفيد من برنامج ميدا بالتزامات تمثل مليار و 472 مليون دولار بالنسبة لفترة 1995-2006 و منها 660 مليون دولار: ميدا 1 (95-99) و 812 مليون دولار : ميدا 2 (2000- 2006) لتمويل القطاعات التي تمت الإشارة إليها سابقا.

طبعا تختلف مصالح الدول الأوروبية الداعمة للاتفاق حسب مواقعها بالمغرب، وحسب اهتماماتها و طبيعة اقتصادها، و تمثل فرنسا الشريك و المانح الرئيسي، و تمثل الأولويات القطاعية بالنسبة لها ما يلي: عصرنة القطاع العمومي، تطوير القطاع الخاص، التكوين المهني، التنمية الاجتماعية و البنيات التحتية.

6 . الاستراتيجيات الامبريالية و تناقضاتها البينية

تتنازع الدول المغاربية استراتجيتان :

. الأولى أوروبية :

و تعتمد هذه المنطقة كمنطلق لتوسيع نفوذها (فرنسا أساسا و إيطاليا ثانويا (ليبيا))، و يعتبر الأوروبيون المنطقة عموما امتدادا جغرافيا، بالإضافة إلى الامتداد التاريخي الاستعماري.

- هناك تخوف من احتمال فقدان مركزها في سلم القوى الدولية خاصة فرنسا.

- تأثر مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، نتيجة الزحف الأمريكي و دخول خط المنافسة على المنطقة.

- إقامة شراكة بين الاتحاد الأوربي و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (الأفرو أسيوية):

- سياسية و أمنية : محاربة الحركات السياسية المعارضة للمصالح الأوربية لجعل المنطقة منطقة سلام و استقرار.

- اقتصادية – مالية : إقامة منطقة تجارة حرة.

- اجتماعية – ثقافية : الدفع بالمجتمع المدني و إشراكه في إدارة شؤون البلاد.

هناك تحولات ستؤثر على مستقبل إطار برشلونة : (تناقضات الامبريالية : الأوروبية فيما بينها و الأوروبية الأمريكية) الصعود الأمريكي كقوة عسكرية و اقتصادية مهيمنة بعد الحرب الباردة و خاصة بعد 11 شتنبر 2001 ، تراجع عملية السلام بالشرق الأوسط و ارتفاع حدة التوتر بين الشركاء المتوسطيين، بما هو تهديد لاستراتيجية مسار برشلونة الذي يطغى عليه الشق الاقتصادي على حساب السياسي.

و للخروج من الأزمة، جاء اقتراح ما يسمى بالاتحاد من أجل المتوسط (سياسة إحياء العظام و هي رميم) ترجع أولى إرهاصاته للحملة الانتخابية لساركوزي (7 فبراير 2007 بتولوز) حيث تحدث عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة إعادة التوزيع (مركزا على مفهوم التنمية المشتركة) (طنجة 22 أكتوبر 2008 تم الإعلان عن مشروعه الرامي إلى بناء الاتحاد من أجل المتوسط) (لقاء روما 20 دجنبر 2008، نداء روما للاتحاد من أجل المتوسط، و جاء رد فعل ألمانيا، الذي رأت فيه الطموح الريادي الذي تريد أن تلعبه فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي و داخله، فتم لقاء ألماني – فرنسي لتعديل المبادرة لتصبح : عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد و تعميق لمسار برشلونة.

. الثانية أمريكية

بدأت الاستراتيجية الأمريكية تتشكل ملامحها أواخر القرن العشرين، عبر مشروع شراكة أمريكية – مغاربية تقوم على التبادل الحر.

بالنسبة للتصورات الأمريكية للمنطقة فالمنطقة بحرية : خمس التجارة الدولية أي 20% و يبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي .

و تعمل الرؤية الأمريكية على تحجيم الدور الأوروبي في المنطقة المتوسطية برفضها المنطق الكلاسيكي للنفوذ، و تتلخص الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، في مجموعة من المبادرات المعلنة لصالح دول المغرب الكبير ككل، أو كل دولة على حدة (و قد مر بنا ذكر مشروع الشراكة المغربية الأمريكية "إزنشتات".

بالنسبة لأمريكا، تمثل المنطقة المغاربية سوقا قوامها 85 مليون نسمة، تتوفر على يد عاملة غير مكلفة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي، و قربها من أوروبا، مما يجعلها أرضية للإنتاج الموجه للتصدير، ثم إن افريقيا بالنسبة لأمريكا ما زالت قارة خاما، و من هذا المنظور ستكون واجهة استثمارية للقرن 21، لكن هذه التصورات تعترضها مجموعة من الحواجز، كمشكل الصحراء، و الخلاف الجزائري – المغربي، و عدم انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

بعد 11 شتنبر 2001 تقوم أمريكا بصياغة إطار جديد أوسع، و أقر على الاستجابة لانشغالاتها : "استراتيجية الشرق الأوسط الكبير"، وهو مشروع موجه نحو فضاء جغرافي يجمع كل بلدان العالم العربي + باكستان، أفغانستان، إيران ، تركيا و"إسرائيل" (هنا يمكن فهم الدور الذي تقوم به قطر الآن كعراب للمشروع الاستراتيجي الأمريكي ، و استعمالها للحركات الإسلامية

الإخوانية المسماة معتدلة)، مصطلح فصل على مقاس الأهداف الاستراتيجية، التي تسعى أمريكا إلى تحقيقها من خلال مشروع يتضمن ما تسميه :

- تشجيع الديموقراطية و الحكم الرشيد.

- بناء مجتمع المعرفة.

- توسيع الفرص الاقتصادية.

أما بالنسبة لاتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2006 فقد تمت الإشارة إليها في نقطة سابقة.

7 . بعض الملاحظات حول الاستراتيجيتين :

1) يصعب الحديث عن استراتيجية واضحة للنظام من داخل الصراع القائم بين استراتيجية الامبرياليتين الأمريكية و الأوروبية (بقيادة فرنسا في حالة المناطق المتوسطية) و على الخصوص منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، لذا فالنظام لم يكن مهيئا آنذاك للتحولات التي عرفها العالم في تلك الفترة (بروز الهيمنة العسكرية و الاقتصادية الأمريكية على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي)، و يمكن القول الآن، بعد لعبة التناوب المخزني، و دخول الحاكم الجديد على الخط، بدأ العمل على رسم استراتيجية للنظام بناء على ما وضعته الامبرياليتين من خطط و تقارير، أقواها إلى حدود اللحظة، الخطة الأمريكية، بحكم توجهها نحو التحكم في عصب الدولة (الأجهزة العسكرية و الاستخباراتية للتصدي للإرهاب، مع الدفع بالمغرب لتهيئ

الأرضية السياسية و الاقتصادية الكفيلة باستمرارية النظام، كضامن وحيد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية بالبلاد، و يقوم التغلغل الأمريكي على اختراق عمودي و أفقي للأجهزة و الطبقات و الفئات و الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني.

في هذا السياق، ليس غريبا أن نجد كل المصطلحات و الشعارات التي يرفعها النظام في خطاباته و ترددها أجهزته الإيديولوجية، منصوص عليها حرفيا في تلك التقارير و الاتفاقات، كالحكامة الرشيدة، التنمية المستدامة، دولة الحق و القانون، إصلاح القضاء، محاربة الفساد، الفئات الوسطى ...) كما أن ما سمي بالأوراش الكبرى هو استجابة لتلك الاتفاقيات، التي يؤكد النظام انخراطه و التزامه التام بمشروع الامبرياليتين.

2) يمكن التطرق لاستراتيجية النظام القائم على مستويين :

- مستوى الصراع بين الامبرياليتين.

- مستوى الصراع بين أقطابه داخل الكتلة الطبقية السائدة، بين قطب مدعم أمريكيا، و هو الأكثر رجعية، يمثله عثمان بن جلون و الضباط الساموين في الجيش، و قطب يبحث عن منفذ لتلبية حاجيات الرأسمال الأوروبي الفرنسي خصوصا، تحت شعار " تحديث الدولة و عصرنتها"، و يمثله عالي الهمة. (لا يجب هنا الخلط مع الفكرة الخاطئة القائلة بصراع القوى المحافظة و قوى التحديث، فمطلب تحديث الدولة و عصرنتها هو مطلب فرنسي –اسباني للعمل على إدماج المغرب مستقبلا في مشاريعهم الأوروبية).

فالملاحظ أن النظام لم يحسم بعد، والصراع ما زال مستمرا، و لم يحسم بعد في خياره أمام صراع الامبرياليتين، وإن سار مسافة مهمة تجاه الامبريالية الأوروبية، لأن حسمه في هذا الإطار رهين بمدى قدرته على تحييد الطرف الآخر (الطرف الذي تقوى في عهد الأب: الأجهزة).

إذن هناك تذبذب النظام بين القطبين داخل الكتلة الطبقية السائدة.

و الملاحظ اقتصاديا، أن هناك تقارب بين بن جلون و أونا، و لا نعتقد بوجود شرائح تدعم الإصلاحات، فهل النظام خارج القطبين ؟ هذا غير صحيح، فهو يمثل اقتصاديا و سياسيا الشرائح الأكثر ارتباطا بالإمبريالية، و هناك تأثير الجيش ومراكز القوى داخل الجيش و الدولة في عملية الحسم، و هذا ما يفسر الجمود الذي عاشه المغرب سياسيا خلال العشر سنوات قبل خطاب 9 مارس 2011، و جاء الدعم للمصالح الأوروبية عن طريق اليسار الإصلاحي، الذي تماهى مع مجموعة من المطالب الأوربية كمطلب إسقاط الفساد و دمقرطة الدولة.

VI- طبقة متوسطة أم بورجوازية متوسطة؟

1 - حول الطبقة المتوسطة والرهان عليها

تحظى هذه الطبقة باهتمام خاص من طرف المثقفين العضويين للبورجوازية والبورجوازية الصغيرة.

تمثل هذه "الطبقة" القاعدة الاجتماعية (إلى جانب الأرستقراطية العمالية) للقوى والاتجاهات الإصلاحية بكل منوعاتها. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية، وانطلاق الهجوم "النيوليبرالي"، أصبحت العديد من الأطروحات التي تستبطن هذه الإيديولوجية، وتقبل مسلماتها، تعمل، ومن داخل الرأسمالية (التابعة هنا)، على تمجيد دور ما تسميه " الطبقة المتوسطة" كرافعة للنمو والاستقرار والعصرنة ....

ا - الأطروحات المركزية:

يمكن اختزالها فيما يلي:

- **الأطروحة الأولى الأساسية:**

- تنبني على اعتبار الفئات الاجتماعية المتوسطة عاملا حاسما في إعادة تحريك الدينامية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، وذلك عن طريق "السلم الاجتماعي ".

- ولأن أصحابنا يتبنون الوصفات التي يروجها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول "محاربة الفقر " تراهم يعبرون عن تصورهم بما يلي:

- فيما يخص تفسير الوضع في المغرب، فإن اصحاب هذه الأطروحة يرون أن: "مسار المغرب المستقل وقع فيه عطب للسلم الاجتماعي (برفع السين) ".

الأطروحة الثانية الأساسية:

حسب هذه الأطروحة، "لا يمكن تصور محاربة الفقر وفي كل الأحوال في ظل الاقتصاد الليبرالي، كإعادة توزيع سياسي سلطوي، ولا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق سيرورة متدرجة مدفوعة من الاقتصاد، وأيضا، ليس بإمكان الجميع، وفي نفس الوقت أن يصعد السلم الاجتماعي.

ب - ما وراء المفاهيم

بديهي أن أصحاب هاته الآراء تخلوا عن المفاهيم العلمية للطبقة والصراع الطبقي (الماركسية)، أو متبنين أصلا لهذه الآراء ومتحمسين لها بحكم حداثة السن والتكوين التعليمي الطبقي.

- فهل يتعلق الأمر بطبقة متوسطة أم بورجوازية متوسطة؟

- وهل يتعلق الأمر بخلل أو عطب في السلم الاجتماعي؟ أو وجود بنيات رأسمالية تابعة، تعمل ضمن حدود قوانينها العامة والخاصة؟

=< نحن أمام طبقة تعاني من أزمة تعبير سياسي وإيديولوجي، كنتاج لحالة التشتت والتذرير (من الذرة) الذي تتعرض له في سياق الهجمة الشرسة للرأسمال الكومبرادوري والامبريالي، وتدمير وإعادة صياغة فئاتها على ضوء تقسيم العمل الاجتماعي الجديد للرأسمال الامبريالي (سياق الأزمة البنيوية الحالية للرأسمالية العالمية).

لقد تعرضت هذه الطبقة في تركيبتها إلى تغييرات مستمرة، فانضافت فئات جديدة إلى جانب فئاتها الكلاسيكية، فهناك تطور غير متساو داخلها قفز بفئاتها الحديثة إلى السطح أكثر فأكثر، وتمثل هاته الفئات الأكثر طموحا والأكثر تعبيرا عن مصالحها، وهي بالمناسبة غير موحدة ومتناقضة، ستجد في شباب 20 فبراير حاملة أو ناقلة لمطالبها، خاصة الأكثر امتيازا أو حظا من التعليم الخصوصي أو العالي التكلفة (يعني الفئة الأكثر تمثيلية إعلاميا وسياسيا والتي حظيت بتأثير نتيجة لذلك).

2- الماركسية والطبقة الاجتماعية

في حقل السوسيولوجيا يدور صراع حاد بين الماركسية وعلم الاجتماع البورجوازي حول مفهوم الطبقة الاجتماعية.

عموما، يقوم علم الاجتماع البورجوازي في نقده للماركسية بقراءات انتقائية، فيعزل ما يشاء، ثم يصب عليه نقده معلنا بوقاحة أن المفاهيم الماركسية، في مجال علم الاجتماع قد تم تجاوزها وفقدت صلاحيتها.

وبالعودة إلى المفهوم الماركسي – اللينيني للطبقة الاجتماعية، نجد أن تعريفها يقوم على الاعتبارات التالية:

***الطرح الماركسي للطبقات:**

الطبقة هي مجموعة من الناس تتميز ب:

- ا لموقع الذي تحتله في نظام الإنتاج الاجتماعي.

- بمكانتها في علاقات الإنتاج، التي تجمعها بالطبقات الأخرى، وتمثل علاقات الإنتاج مجموعة من الروابط الاقتصادية والاجتماعية الموافقة لحالة محددة لقوى الإنتاج القائمة.

عند ماركس، هناك تناقض عدائي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي السائد، ذلك أن قوى الإنتاج تولد علاقة سيطرة واستعباد بين العمال ومالكي الرأسمال.

=<النتيجة تمقطب للمجتمع حول طبقتين متعاديتين:

+ البروليتاريا

+ البورجوازية

تنتج الأولى فائض القيمة، وعبر علاقات الاستغلال والسيطرة تستحوذ الثانية على فائض القيمة.

*** الطرح اللينيني للطبقات:**

يتميّز الطرح اللينيني بدقة كبيرة أكثر، و دون الخوض في تفاصيل هذا الطرح بأبعاده الفلسفية (مفهومي الجوهر و الظاهرة، اللذان يسمحان بإيجاد جوهر لطبقة اجتماعية، دون إغفال أجزائها، بما يعني وجود الطبقة بفئات اجتماعية مختلفة) و السياسية (مفهوم الظرفية السياسية عند لينين ، حيث من خلاله، تتم مقاربة الطبقات الاجتماعية ضمن عناصر أخرى تتضمن الطبقات الاجتماعية المتصارعة ببرامجها و تعابيرها السياسية، و انعكاسات ذلك على البنيات الفوقية، بما فيها

الدولة، باعتبار الاستيلاء على السلطة هدفا لكل سياسة، ذلك الهدف الذي يختبئ وراء الخطابات الطبقية) والاستراتيجية (مفهوم الثورة و مفهوم الظرف الثوري ...)، و نسوق هنا فقرة رائعة للينين يحدد فيها معنى الطبقات:

" نسمي الطبقات الاجتماعية مجموعة كبيرة من الناس تتميز ب:

-المكانة التي تحتلها في نظام الإنتاج الاجتماعي محدد تاريخيا.

- بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وبالتالي بأهمية نصيبها من الشروط الاجتماعية التي تتوفر عليها والطريقة التي تحصل عليها.

- بعلاقاتها (في أغلب الأحيان محددة ومكرسة بالقوانين) تجاه وسائل الإنتاج.

- الطبقات هي مجموعة من الناس بإمكان طرف منها أن يمتلك عمل الطرف الآخر، وذلك نتيجة المكانة المختلفة التي تحتلها داخل بنية محددة للاقتصاد الاجتماعي." مقالة: "المبادرة الكبرى "، لينين.

الطبقة الاجتماعية:

مقابل هذا الطرح الماركسي، يقوم الطرح الليبرالي على الاعتبارات التالية:

- هي كل مجموعة تعرف نفس الوضع، الذي يتميز بنفس الحظوظ في الحصول على المواد والخدمات.

- بإمكان أعضائها تحقيق التطور داخل التركيبة الطبقية للمجتمع.

ونظرا لاتساع نمط العيش "للطبقة المتوسطة" وتعميمه = moyennisation sociale، تصبح الطبقة المتوسطة "الطبقة المركزية"، مما يعني انمحاء الطبقات الاجتماعية المتناحرة بشكل واضح، لتصبح عبارة عن مجموعات (فئات) غير منسجمة، تدور حول طبقة متوسطة، تشكل مركز ثقل أساسي، ومن هنا، يفسر أصحاب هذا الطرح سبب تراجع النزعة الصدامية داخل سوق العمل، وتراجع الأحزاب العمالية والنقابات، ومن هنا كذلك، يقومون بالتمييز بين:

- **الطبقات والتراتبيات الاجتماعية.**

- **الصراع الطبقي وصراع المواقع.**

- **صراع الطبقات الاجتماعية وصراع الحركات الاجتماعية الجديدة (التي تناضل من أجل مراقبة التوجهات الاجتماعية والثقافية للمجتمع).**

بعد تشويه الماركسية، وتحويلها إلى اتجاه اقتصادوي مبتذل (الاقتصاد كل شيء وكمحدد وحيد)، وبعد القفز عن الأسباب الحقيقية لسقوط الأحزاب العمالية، وتراجع النقابات والخلط في تناول السياسات الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الاحتكارية، والفئات المهيمنة للبورجوازية الامبريالية، خاصة في الفترة الممتدة إلى ما بعد الحرب الإمبريالية الثانية (تحالفات سياسية لصالح الحفاظ على مصالح الرأسمالية مع هاته الطبقة المتوسطة، ومع الارستقراطية العمالية لمواجهة المد الشيوعي العالمي).

بعد انتهاء هذه المرحلة، وانطلاق الطور الامبريالي الجديد وجه الرأسمال الامبريالي المعولم صفعة مدمرة للطبقة المتوسطة، باختياراته الاستراتيجية الجديدة، التي تسير على حساب مصالح هاته الطبقة التي تمت التضحية بها، وهنا تأكيد صارخ للأطروحة الماركسية حول الطبقات الاجتماعية، وحول تمقطبها بين طبقتين أساسيتين في المجتمع الرأسمالي، أي البروليتاريا والبورجوازية، لقد أفرغ الهرم الاجتماعي من وسطه، وتعززت قاعدته، وتسير قمته نحو التقلص أكثر فأكثر.

3- البورجوازية المتوسطة (حقبة ما بعد الاستقلال الشكلي)

تميز الوضع الجديد الناشئ، عند دخول المغرب مرحلة الاستقلال الشكلي، بعناصر جديدة أهمها:

- مغادرة الأطر الأجنبية الفرنسية والاسبانية للإدارة الاستعمارية (فراغ في الأجهزة).

- مغادرة المعمرين الفرنسيين المالكين للأراضي والتجارة والمقاولات (اقتسام التركة الاستعمارية والاستفادة من الوضع الجديد لصالح الملكية وشرائح من البورجوازية التجارية الكبيرة والإقطاع).

وتمثلت اختيارات النظام الكومبرادوري، الذي تشكل بعد الاستقلال الشكلي في:

- الانتقال في البداية، تحت ضغط مد جماهيري صاحب بداية الاستقلال الشكلي، من تعليم نخبوي انتقائي تحت الحماية إلى تعليم جماهيري.

- الاستيلاء على الأراضي والشركات والتجارة من طرف العائلات الكبرى للنظام.

- استرجاع الأراضي: من 63% إلى 73% (أراضي الاستعمار الرسمية والخاصة). فتم الاستيلاء على مليون هكتار من الأراضي الخصبة بطرق مختلفة، عن طريق تدخل وتحكم وزارة الداخلية في عملية الاستيلاء، ولم تتوقف هذه العملية إلى الآن وبصيغ مختلفة، كان آخرها، حالة سوجيتا وصوديا (قامت جريدة ليكونوميست بنشر لائحة المستفيدين، وهم كبار المشترين كأفراد وشركات مجهولة الاسم، l'économiste 29/9/2005).

وعموما، اتسمت سياسة النظام خلال هذه المرحلة، بكونها كانت مضادة لمصالح البورجوازية المتوسطة (البوادي والمدن).

- **الوظيفة العمومية والتعليم:**

بالنسبة للوظيفة العمومية:

استفادت البورجوازية المتوسطة من سياسة مغربة الإدارة خلال مرحلة 1956 - 1965، حيث تضاعف عدد الموظفين 10 مرات.

أما التعليم:

منذ الاستقلال الشكلي ما انفك النظام يحارب أي محاولة لإصلاح التعليم، وعند منعطف 1965، عندما خرجت الجماهير الثائرة في 23 مارس 1965، التي سحقها النظام بالحديد والنار، صب النظام جام غضبه وحقده على رجال التعليم، وقال الحسن الثاني في خطاب شهير له، متوجها إليهم، أنه:

"**ليس هناك من خطر أكبر على الدولة من مثقف مزعوم، كان من الأحسن لكم أن تكونوا أميين**" (29 مارس 1965).

شكل هذا الخطاب إعلان حرب ضد التعليم ورجاله ونسائه بعد انتفاضة 65، وكان لذلك انعكاس على البورجوازية المتوسطة.

وهناك عاملان أساسيان سيؤثران على البورجوازية المتوسطة:

-1- **العامل الحاسم:**

يتمثل في تراجع سياسة التكوين، ومن نتائجها:

توقف محاربة الأمية.

سياسة تكوينية في غير صالح الأطر المتوسطة.

-2- العامل الثاني:

أصبحت القيم والموارد تتمقطب حول قمة المجتمع والدولة، ليس فقط بسبب تأثير المصالح الاقتصادية السائدة، بل بسبب كونها نتاج نظام سوسيو سياسي يقوم على تحالف الملك مع الملاكين العقاريين الكبار في البوادي وبعض شرائح البورجوازية الكبيرة، بعدما استفاد من تحالفه مع الحركة الوطنية البورجوازية في الحقبة الاستعمارية (شكلت البورجوازية المتوسطة خلال الحقبة الاستعمارية، قاعدة اجتماعية أساسية للبورجوازية الوطنية).

السياسة الفلاحية:

بالنسبة للسياسة الفلاحية، قامت سياسة النظام الكومبرادوري في سياق بنائها لتحالفات طبقية جديدة، على دعم الملكيات العقارية الكبرى على حساب المتوسطة والصغرى، وتبني سياسة السدود الكبرى والبنيات التحتية المرافقة لها بدل السدود الصغرى والمتوسطة، التي يستفيد منها الفلاحون الأغنياء والمتوسطون والصغار.

قامت البورجوازية المتوسطة، من خلال تعبيراتها السياسية (خاصة حزب الاستقلال) ومثقفيها العضويين (الاقتصاديين، المثقفين)، بمحاولات الرد على سياسات النظام في المجال الفلاحي، لكنها ظلت هشة ومترددة ومبهمة وضعيفة.

***حول النموذج المقترح كبديل من طرف مثقفي وسياسي " الطبقة المتوسطة.**

يقوم هذا النموذج على وهم قيام تحالف بين الكومبرادور والطبقة المتوسطة. وضمنه تقدم البورجوازية المتوسطة نفسها، كقائم بدور صمام أمان، ضد الصراع الطبقي الذي تحركه المصالح الأساسية للجماهير، أي ضد المخاطر الآتية من تحت، بحكم دورها، وباعتبارها تستعمل السلم الاجتماعي، وبذلك تعطي المثال على الطريق الذي يجب استعماله واتباعه، أي طريق الاعتدال والإصلاح، إنها الطبقة التي تمثله بامتياز.

لذاك نجد المثقفين العضويين لهاته الطبقة يتحسرون على الفرص المهدورة خلال الفترة ما بعد 1956، ويطالبون باستخلاص الدروس لصالح هاته الطبقة المتوسطة، وذلك بإصلاح السلم الاجتماعي.

لا يستقيم هذا النموذج دون الاعتراف بالملكية، باعتبارها فاعلا أساسيا في تدبير الحقل السياسي ، وذلك تعبيرا عن انبهار معجبيه وحواريه من أبناء الطبقة المتوسطة (مثقفين وسياسيين) بهذا الدور الكاريزمي.

وأخيرا، هاته الطبقة "المصطفاة" من أجل تحقيق التنمية والديموقراطية، في إطار "الاندماج بالعولمة"، الذي نادى به مثقفوها وسياسيوها، هاته الطبقة التي تخترقها وتعتمل داخلها العديد من التناقضات، هل تملك حقا مشروعا مجتمعيا؟

هناك فئتان أساسيتان تحركها:

-1- فئة ليبرالية على الطريقة المغربية.

-2 - فئة متأسلمة بكل التلاوين : إسلام دعوي (السلفية)، إسلام سياسي (العدالة و التنمية) و إسلام صوفي (الزاوية البودشيشية).

ما يجمع هاتان الفئتان أنهما:

- كلاهما ضد المظاهر الأكثر فظاعة لما تسميه بالفساد (الرشوة، النهب واقتصاد الريع ...) وذلك:

- من أجل إصلاح سياسي غير جذري.

- من أجل ملكية دستورية (أو برلمانية).

- من أجل الاندماج في العولمة (إقرار بالشفافية والحكامة الجيدة، المنافسة الشريفة ...)

- ضد الاشتراكية: انقلاب مثقفيها 180 درجة، وهنا تتقاطع مواقف الفئتين:

+ الأولى باسم الليبرالية والتعددية ...والديموقراطية الشكلية.

+ الثانية باسم الإسلام: " الإسلام هو الحل =< تخليق المعاملات، استعمال معايير الشفافية والحكامة الجيدة، المنافسة الشريفة.

لا شك أن هاته الفئات تقوم بأدوار، يخطط لها من طرف النظام السياسي، وأحيانا عبر إملاءات من دوائر وأجهزة خليجية، تستمد منها توجيهاتها (يشكل السلفيون حاضنة أساسية للإرهاب العابر للقارات، والذي تخترقه استخبارات الامبريالية والصهيونية والخليجية).

ومن أدوارها كذلك : نشر نمط للعيش و للاستهلاك والسلوكات، عبر نشر الفردانية وسط المجتمع، و روح المنافسة الليبرالية الاقتصادية، اللتان فرضتهما العولمة، ومواجهة ضعف القيم التقليدية وتراجعها (احترام القدماء والتراتبية والتظاهر بنوع من التدين على المقاس، بجلباب يوم الجمعة وبشعارات تطلى بها زجاجات السيارات من قبيل "هذا من فضل ربي" و " لا تنسوا ذكر الله"، هذه الشعارات تفضحها يوميا الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال سرد وقائع وفضائح اخلاقية واجتماعية تعبر عن انحطاط هذه الفئات التي تقدس السلطة والمال والانغماس في الجنس).

أمام تصلب العلاقات الاجتماعية، يتكون لدى عناصر هذه الطبقة إحساس غامض بفقدان نقط الارتكاز، فقدان السلامة والندم على القيم المفقودة، وضع يفتح الباب على مصراعيه لدعاة العودة إلى الديني في العمل السياسي.

***حول الخطاب الإيديولوجي والسياسي لهذه الطبقة: النظرة المزدوجة.**

النموذج النظري:

يقوم هذا النموذج على:

- سياسة السلم الاجتماعي بالاعتماد على دور الطبقة المتوسطة.

- إيجاد ودعم طبقة على المقاس، متشكلة من ما يسمونه بالطبقات المتوسطة.

- اعتماد خطاب مزدوج أحدهما يتوجه إلى:

1-الطبقات السائدة (نحن ضامنو الاستقرار، نحن صمام أمان ضد الجماهير الكادحة، (ينظر لها كفزاعة) وسنقوم بتدجينها (عامل خطر).

2-الجماهير الكادحة: بقاو ف بلاصتكم و تسناو و ديرو بحالنا، وياكم و الثورة، و لا تنسوا أن الفقر و المرض و البطالة و التشرد ... كلها ابتلاء من عند الله، أو اياكم والثورة فإنها فتنة، أو بطريقة ليبرالية "الثورة هي سوريا" أي مذابح ومجازر ولجوء الخ...

4-معطيات حول الطبقة المتوسطة

ا – فئات منتمية للطبقة:

تتشكل الطبقة البورجوازية المتوسطة من فئات اجتماعية مختلفة: تجار، صناع تقليديون، مقاولون صغار، فلاحون أغنياء، مهن حرة متوسطة (محامون، أطباء ...) أجراء متعلمون (مستخدمون، موظفون، مهندسون، أساتذة ...).

ب– بعض مظاهر معاناة الطبقة

فيما يتعلق بمستوى العيش، فمستوى دخلها القار يصل إلى 42 % من الأجور المتوسطة والعليا، وتعاني من ضعف الاستهلاك والطلب الداخلي وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بسياسة تجميد الأجور، التي يسنها النظام تنعكس عليها سلبا، فتجميد الأجور وتحرير أسعار المواد الأساسية، يجعل كمثال، أستاذ السلم 10 =< 5000 درهم غير مؤهل للانتماء لها، وأغلبية العاملين في القطاع العام والخاص لا يتعدى دخلهم 3000 درهم.

وإذا قسمنا الدخل المتوسط، فسنجد أن احتياجات الاستهلاك تمثل 59%، وحاجيات التجهيز المنزلي و وسائل النقل تمثل 15,9 %.

هذا يعني أن ضمان استمرارية نمط العيش يفترض اللجوء إلى القروض والارتهان بها، الشيء الذي يجعل مستقبلها في كف عفريت.

أما فيما يتعلق بالتعليم وسوق الشغل، فإن ذوي الشواهد العليا من أبناء هذه الطبقة، هم دون إمكانية الشغل، لأن الشغل لم يعد يعتمد على إمكانية الفرد، بل على وسطه الاجتماعي والخلفية الأسرية والعلاقات والحظوة (prestige) ...

صندوق المقاصة: فقط 11,1% من ضعيفي الدخل يستفيدون من الصندوق، و 33% من الميسورين، والباقي موزع على باقي فئات الطبقة المتوسطة، وسياسة النظام في هذا المجال، تتضرر منها هذه الطبقة بشكل كبير.

السكن:

يعرف ثمن العقار المخصص للسكن، تزايدا كبيرا، نتيجة المضاربات، التي تقوم بها مافيا العقار، مما يجعل كلفة بناء السكن عالية، فالأرض وحدها تبتلع 50 % من الكلفة الإجمالية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الإسمنت وأدوات البناء (الرمل – الحديد).

وبالنسبة للمضاربات، فهناك على سبيل المثال 600 ألف شقة مقفلة قيمتها: 300 مليار درهم، وهناك استثمار الأموال القذرة في العقار (تبييض الأموال)، مما يساهم في ارتفاع الأسعار.

وبالنسبة للقروض العقارية، فحسب التقرير السنوي لبنك المغرب 2006، فإن 73 مليار درهم تذهب لقروض السكن، وتنعكس السياسات الضريبية للنظام على البورجوازية المتوسطة، مما يؤجج وضعها الاندحاري، وكلما تم الصعود في قلب هذه الطبقة تزداد مديونيتها، فهي تعيش بالقروض تلو القروض، مما يزيد في اندحارها.

3- التوزيع الجغرافي للطبقة

تتمركز عناصر هذه الطبقة بالأساس في الدار البيضاء الكبرى، الشاوية – اوردیغة، فاس – بولمان، وتتلوها في الترتيب كل من الرباط- -سلا –زمور – زعير ، طنجة – تطوان، مراكش – تانسيفت – الحوز، فهناك إذن تمركز كبير وسط المدن الكبرى وحولها.

بصدد السياسات الحضرية:

كان سكان المغرب سنة 1970 يتوزعون على المدن والبوادي كالتالي:

المدن سنة 1970: 30 % = سكان حضريون.

البوادي: 1970: 70% = سكان قرويون.

توقعات 2030:

المدن: 70 % = سكان حضريون.

البوادي: 30 % = سكان قرويون.

***السيرورة الحضرية:**

لفهم هذه السيرورة يجب اعتبار السياسة الحضرية كتعبير عن العلاقات الاجتماعية الطبقية، وباعتبارها كذلك، تساهم في:

1-إعادة إنتاج البيئة الاستعمارية في سياق استعمار داخلي.

2-تطوير أشكال النمو الحضري المسمى "السكن العشوائي".

وتشكل الأشكال الحضرية "السرية" ربع الساكنة الحضرية مثال الدار البيضاء: 4 % =< سكن سري، 9 % مدن صفيح =< الملاحظ أن هذا التطور كان موازيا لخلق العديد من مؤسسات المراقبة للسكن، ابتداء من سنوات الثمانينات، حيث تسارعت وتيرة المدن -الهوامش غير القانونية (إشارة إلى الرشوة وغض الطرف ...).

بالنسبة لإعادة نفس البنية الاستعمارية، نأخذ نموذج الدار البيضاء، حيث أن البنية الحضرية الحالية تعيد إنتاج ما تم تثبيته في أول مخطط التهيئة الحضرية لسنة 1971، ويتميز ب:

- مركز مدينة واحد، وعن طريق تقطيع مجالي إلى مناطق concentrique تراكزية (موحدة المركز)، بحيث يترجم الاحتلال المجالي التراتبية الاجتماعية القائمة.
- محاصرة مجالية للمدن الكبرى من طرف حزام تسيطر عليه المساكن الاقتصادية العشوائية أو المنظمة: سكن اجتماعي، دواوير، مدن قصدير...

في ظل الوضع الجديد أي مغرب الاستقلال الشكلي (الاستعمار الداخلي) هناك:

==> ترييف المدن دون تمدين الأرياف (إحدى علامات التخلف).

هكذا تم الانتقال من السياسة الحضرية الاستعمارية القديمة إلى السياسة الاستعمارية الجديدة، التي قامت بإعادة إنتاج الأولى على نطاق واسع، ضمن صراعات طبقية محتدة منذ ستينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا (لم نتقدم قيد أنملة).

VII- الحركة الجماهيرية

مقدمات

نكتفي هنا بطرح مجموعة من المحاور ذات الصلة بالحركة الجماهيرية و مهامنا داخلها، هاته المحاور قد تم التطرق إليها بشكل مباشر و غير مباشر في الفصول السابقة (يمكن استنتاجها من مضامين التحاليل الواردة في الفصول السابقة)، و هي عناصر محددة لطبيعة الحركة في هذه المرحلة، ولسيرورة تطورها المقبل، و يعني هذا، أنه علينا فهم تطور الحركة الجماهيرية، باعتماد مجموعة من المحاور تساعد على إدراك سيرورتها الموضوعية، و هذه المحاور هي:

-1 - مسلسل التراكم الرأسمالي الكومبرادوري الامبريالي، و سياق الأزمة البنيوية السائرة نحو التعمق للرأسمالية- الامبريالية العالمية، و انعكاساتها على التشكيلات الاجتماعية و الاقتصادية التابعة (حالة المغرب).

-2- جدلية النضال الجماهيري، بين استمرار وتعمق مسلسل التراكم الرأسمالي الكومبرادوري، و تزايد النهب، وتنامي و تعمق نضال الحركة الجماهيرية.

-3 - أزمة النظام الكومبرادوري الاقتصادية و السياسية و تعمقها في سياق أزمة عالمية للإمبريالية.

-4 - تزايد أزمة النظام التبعي و دور الحركة الجماهيرية في تعميقها.

-5- مسلسل التراكم و النهب في صيغته الجديدة، يولد تطورا كبيرا للحركة الجماهيرية، التي تساهم بدورها في تعميق أزمة النظام و محاصرته اجتماعيا و سياسيا.

-6 - النضالات الجماهيرية مرشحة للازدياد و التعمق في مطالبها و أشكالها النضالية.
-7- المهمات الأساسية للحركة الجماهيرية و مهام الثوريين الماركسيين اللينينيين المغاربة.
كما أن إنجاز مهامنا يتطلب توضيح عدد من المفاهيم و التصورات الخاطئة للعمل الجماهيري، سواء منها الاقتصادوية أو الشعبوية أو النخبوية أو الحركوية، و لذلك، و من أجل تعبيد الطريق وسط الحركة الجماهيرية، يجب خوض معركة إيديولوجية حاسمة ضد منوعات الفكر البورجوازي الرجعي و الفكر البورجوازي الصغير ضمن محاور أساسية تجعل الماركسية – اللينينية في مواجهة كل الانحرافات اليمينية و اليسراوية، و هذه المحاور هي:
- ربط مهام التوضيح الإيديولوجي بمهمة بناء حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني.
- التصدي لمختلف الانحرافات المتمثلة في:
* الشعبوية و كل منوعاتها.
* النخبوية، القائمة على الفصل بين النضال الاجتماعي الطبقي و النضال السياسي (النموذج التحريفي للنهج الديموقراطي).
* الإيديولوجية الجماهيروية (l'idéologie massiste) (التعامل مع الحركة الجماهيرية بدون تحديداتها الطبقية).
*خطاب الحركات الاجتماعية الجديدة المناقض للماركسية – اللينينية على ثلاث مستويات: إشكالية الذات الثورية + علاقة الجماهيري بالسياسي + الأشكال النضالية، الموقف من مسألة السلطة السياسية باعتبارها المهمة المركزية لكل عمل سياسي ثوري.
* خطاب العفوية و الفوضوية المناهض للعمل السياسي الحزبي عموما، و لحزب الطبقة العاملة الماركسي –اللينيني خصوصا.

* الخطاب الاقتصادي للنيوليبرالية أو الليبرالية، والدفاع عن الرأسمالية، و القبول بالليبرالية الاجتماعية، الخطاب السائد داخل حوكة 20 فبراير و وسط اليمين الرجعي الظلامي و اليسار الإصلاحي و التحريفي).

*الأحزاب و التنظيمات الإسلاموية و خدمتها للمشروع الامبريالي – الكومبرادوري – الريعي – الأمريكي – الخليجي – الصهيوني (استراتيجية الشرق الأوسط الكبير، و ما يسمى ب "صفقة القرن"، و محاولة إنقاذ الإمبراطورية الأمريكية من السقوط).

1 ـ المادية التاريخية و المفاهيم الأساسية والحركة الجماهيرية

يعتمد الماركسيون – اللينينيون الثوريون في تناولهم للحركة الجماهيرية، خلافا لليبراليين و غيرهم، على مجموعة من المفاهيم، تقدمها المادية التاريخية، باعتبارها العلم الثوري للسيرورة التاريخية، و الحقل النظري لهذه المفاهيم و الأدوات التحليلية يتكون من مجموعة من العناصر، و هي : التشكيلة الاجتماعية و الاقتصادية، أنماط الإنتاج و أشكال الإنتاج و تمفصلهما (نمط سائد و نمط مسود)، الطبقات الاجتماعية و الصراع الطبقي ، الذات الثورية للتغيير و الطبقة العاملة و المشروع التاريخي الثوري، الاشتراكية و المجتمع الشيوعي.

إن استعمال المصطلحات و المفاهيم الليبرالية يؤدي إلى التعاطي مع القضايا السياسية و الاجتماعية بشكل خاطئ، و هو الأمر الذي تصدى له مؤسسو النظرية الماركسية – اللينينية و نبهوا إليه، فالمصطلحات و المفاهيم الليبيرالة و غيرها ليست محايدة و لا بريئة، فجلها ينتمي إلى حقل السوسيولوجيا البورجوازية، و يخفي حقيقته الطبقية في نظرته إلى السلطة السياسية و الطبقات الاجتماعية و الصراع الطبقي، و منظور السياسي في علاقته بالاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، إن هذه المفاهيم و التصورات الخاطئة تنتشر بشكل كبير، على شكل موضات تروج لها أبواق الإعلام الامبريالي، و تنتشر حتى لدى المناضلين الماركسيين – اللينينيين، فتختلط الأمور.

و عموما، و خلافا للخطابات الشعبوية و التمويهية و النخبوية و الهلامية، تتكون الحركة الجماهيرية من طبقات و فئات اجتماعية ذات مصلحة في التغيير الثوري للأوضاع السائدة، اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و إيديولوجيا، و تتميّز عموما بالموقع الذي تحتله في سيرورة الإنتاج و التوزيع و الصراع الطبقي، و من تم توفرها على خصائص متنوعة باختلاف الطبقات أو الفئات المكونة لها، كما تتميز بمواقفها و أشكال نضالها.

و توجد في مقدمة هاته الطبقات والفئات الجماهيرية:

-1- الطبقة العاملة المغربية ذات التقاليد النضالية الراسخة، و التي نشأت مع دخول النظام الاستعماري إلى بلادنا، الذي، في سياق خدمة مشاريعه الرأسمالية الكولونيالية (استخراج المعادن، إنجاز بعض المعامل، مد خطوط السكك الحديدية ...) قام بتدمير البنيات الاجتماعية السائدة في المدن و البوادي (الاستيلاء على الأراضي الخصبة، تدمير الحرف التقليدية ...)، و ذلك لتوفير اليد العاملة الرخيصة لاستخدامها في مشاريعه الرأسمالية (عمال المناجم، عمال النقل، عمال زراعيين ...).

منذ نشأتها الأولى، تصدت الطبقة العاملة المغربية لمخططات الاستغلال الوحشي للرأسمالية الكولونيالية، و تداخل نضالها الاجتماعي الطبقي بالنضال الوطني من أجل تحرير البلاد من ربقة الاستعمار، و تدرج نضالها النقابي من العمل وسط النقابات الفرنسية، إلى تأسيس نقابتها المركزية الأولى (الاتحاد المغربي للشغل في مارس 1955)، و إن نمو وعيها الطبقي و النقابي، قد اصطدم تاريخيا بفشل أول تجربة لبناء حزب شيوعي مغربي ، الذي، وإن كان قد لعب دورا هاما في تطوير وعيها و عملها النقابي، فسرعان ما انحرف نحو خط تحريفي صارخ، في إطار تبعيته للحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان قد أصبح يتبنى خطا تحريفيا فيما يخص المسألة الوطنية في المستعمرات، خلافا لأطروحات الأممية الثالثة حول مهام الشيوعيين في الدول الرأسمالية تجاه مستعمرات بلدانهم الامبريالية، و قد انعكس ذلك على جميع الأحزاب السياسية في شمال إفريقيا، التي بدل

أن تقود الثورات الوطنية في بلدانها، أصبحت ذيلية لأحزاب البورجوازية الوطنية، و في هذا السياق، أصبحت الطبقة العاملة ذيلية للحركة الوطنية البورجوازية، سياسيا و نقابيا، و لم يجد الحزب الشيوعي المغربي غضاضة في تسليم نقابات العمال إلى حزب الاستقلال، الذي بسط هيمنته الإيديولوجية و السياسية على الطبقة العاملة المغربية، و رغم ذلك لعبت الطبقة العاملة المغربية دورا هاما في تجذير النضال الوطني ضد الاستعمار (انتفاضة كاريان سنطرال 1952 ...)، و دخول المقاومة المسلحة في المدن على الخط ، و بعد الاستقلال الشكلي واجهت الطبقة العاملة مخططات الاستعمار الجديد، الذي حل محل الاستعمار بشكله القديم، و عانت من مؤامرات البيروقراطية النقابية، التي قامت بفصل العمل النقابي عن العمل السياسي (سياسة الخبز)، و من التقسيم النقابي و تعدد النقابات الموالية للنظام و القوى الإصلاحية و التحريفية و الظلامية.

لقد خبرت الطبقة العاملة كل أشكال المناورات و المؤامرات، من أجل حصارها و تطويقها و تكبيل نضالاتها، و قد لعبت دورا هاما في انطلاق الحركة الجماهيرية من جديد، بعد مجزرة مارس 1965، لما دخلت الطبقة العاملة المغربية في المناجم و في قطاع النسيج في معارك نضالية بطولية ضد سياسة النظام الكومبرادوري، و خارج القيادات النقابية البيروقراطية، مبدعة أشكالا و أساليبا نضالية و تنظيمية قاعدية و سرية.

و بذلك، شكلت نضالاتها، خاصة في 1968، أحد العوامل المؤدية إلى تأسيس الحركة الماركسية – اللينينية المغربية، التي طرحت مهمة بناء حزب الطبقة العاملة الماركسي – اللينيني، لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية على طريق الاشتراكية، و قد عرفت سنوات السبعينات من القرن الماضي معارك حاسمة بين النظام الكومبرادوري و الحركة الماركسية – اللينينية المغربية، انتهت باجتثاث الحركة و تصفية تنظيماتها الثورية.

و منذ بداية الثمانينات، تصدت الطبقة العاملة المغربية، التي تعاني من استغلال مكثف من طرف الرأسمال الكومبرادوري و الامبريالي، لكل مخططات النظام الاقتصادية و الاجتماعية المملاة من طرف المؤسسات الامبريالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ...) في ظروف عرفت تصاعد الاستغلال و النهب و القمع (انتفاضات 81، 84، 90) و مؤامرات التقسيم من طرف القوى الإصلاحية و الظلامية، في غياب أي مشروع ثوري جاد لبناء حزب الطبقة العاملة الماركسي – اللينيني.

-2- **الفئات الكادحة ومكوناتها:**

تتشكل هذه الفئات من الطبقة البورجوازية الصغيرة بفئتيها المتعلمة و الكادحة، و أشباه البروليتاريا التي تضم فئات متنوعة، من فلاحين فقراء ومعدمين، و باعة متجولين (الفراشة) بالإضافة إلى عمال المحلات التجارية و خادمات البيوت و العاطلين عن العمل، بكل أصنافهم سواء في القرى و المداشر أو المدن.

- **البورجوازية الصغيرة:**

تتكون البورجوازية الصغيرة المغربية عموما من فئات غير متجانسة، تكسب عيشها عن طريق المجهود الشخصي، أو عن طريق استغلال ملكية خاصة، بينما يبقى استغلالها لعمل الآخرين شكلا ثانويا، و يمكن استنادا إلى تمايزاتها تقسيمها إلى قسمين:

*فئات متعلمة تحصل على عيشها بفضل المعرفة، باعتبارها نوعا من الامتياز، في ظل سياسة التجهيل و البطالة التي تمارسها الطبقات السائدة، امتياز يتقلص باستمرار، و أصبح هذا الامتياز أكثر فأكثر، من نصيب أبناء الطبقات السائدة، و الفئات العليا المقتربة منها، التي يدرس أبناؤها في المعاهد العليا الأوروبية و الأمريكية (كانت الستينات و السبعينات، فترة امتصاص هامة

لهذه الفئة، من طرف أجهزة الدولة (الوظيفة العمومية: التعليم ....) و قد عرفت هذه الفئة المتعلمة، نتيجة للسياسات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و تعرف باستمرار، تدهور وضعيتها المادية و الاجتماعية، خاصة ابتداء من منتصف السبعينات، و تعيش أزمة خانقة بحكم ارتفاع الأسعار و جمود الأجور و غلاء المعيشة و ثمن الكراء و مشكل الترقية بحكم انتشار الرشوة و المحسوبية، و منذ سياسة التقويم الهيكلي – السيئة الذكر – في الثمانينات، اتسعت الأزمة لتشمل فئات واسعة منها، بحيث أصبحت تشمل الأطباء و المهندسين و المهندسين الزراعيين و رجال التعليم، و تساهم البطالة البنيوية السائدة الآن في الحقل الاجتماعي في تعميق أزمتها.

- **فئات كادحة:**

تتكون هاته الفئات من فلاحين متوسطين و صغار و حرفيين و صناع تقليديين و تجار صغار، و، تعيش هاته الفئات حالة تبلتر دائمة، بحكم السياسات الطبقية في البادية و السياسات الضريبية و الاحتكارية في ميدان التجارة، و تخلي الدولة عن الخدمات الاجتماعية (نمو هائل للفلاحين بدون أرض نتيجة هجوم الملاكين العقاريين، و ضعف مردود الأرض في المناطق التقليدية، خاصة الجبلية، و المضاربات على الأرض و الاستيلاء عليها، مما يؤدي إلى هجرة مستمرة و قارة إلى المدن، التي تعرف بدورها تدهورا كبيرا للتجار الصغار، نتيجة الاحتكار القائم في التجارة الداخلية المرتبطة بالتجارة الخارجية، و ارتفاع الأسعار، الذي يساهم في تقليص هامش الربح، إضافة إلى انتشار المضاربات حول المواد الأساسية، أما الصناع التقليديون و الحرفيون فيعانون من التبلتر و التشرد، نتيجة المنافسة غير المتكافئة، و تحكم السماسرة و الاحتكاريين في المواد الأولية التي تعرف أثمانها ارتفاعا كبيرا، إضافة إلى احتكار تسويق المنتجات.

- **البورجوازية الصغيرة و تناقضات وضعها الطبقي**

تعاني البورجوازية الصغيرة بحكم واقعها الطبقي و استغلال الطبقات السائدة لها من تناقض بنيوي يتميز ب:

. طموحات لتنمية ملكيتها، و تحسين وضعيتها المادية و الاجتماعية، و الصعود إلى أعلى.

. معاناتها من حالة التدهور و التبلتر المستمر في وضعيتها، الذي يرمي بها إلى أسفل السلم الاجتماعي، و من هنا تأرجحها الدائم.

===> وضع متناقض يخترق فئاتها:

÷ فئات ذات نزعة مسالمة، و تسعى لتحقيق مصالحها بطرق إصلاحية سلمية، و بشعارات سياسية وهمية حول دور الدولة، الدستور، إصلاح المؤسسات ...(أصبحت هذه الفئات الأكثر نفوذا و تأثيرا وسط الطبقة، و تشكل أرضية خصبة للتعبيرات السياسية الحزبية و غير الحزبية، التي تعبر عن مصالح هذه الفئة).

÷ فئات متضررة كثيرا من النظام و سياساته الاقتصادية و الاجتماعية، و تعاني من القمع و التهميش، و تنتشر وسطها أفكار حول تحطيم النظام عن طريق المؤامرة أو الإرهاب و الأعمال الفردية، و كذلك تروج داخلها شعارات متنوعة حول "الجهاد في سبيل الله" (الإسلاميون)، و كذلك بعض النزعات اليسراوية و الفوضوية، التي تركب شعار "النضال الثوري"...

و يمكن اختزال أهم مميزات البورجوازية الصغيرة فيما يلي:

معاناتها من تناقض بنيوي حاد، بين:

- كائنها الاجتماعي (وجودها) الذي يتميز بطابع التشتت، وكائنها الإيديولوجي المتميز بلجوئها الدائم إلى الانتقائية، و استعمال خليط من الأفكار حول العدالة اجتماعية، و تقديس دور الدولة و الإيمان بحياديتها....

===> هذا الوضع المتناقض يجعلها عاجزة عن القيام بدور سياسي مستقل، فتجدها تبحث في كل منوعات الفكر البورجوازي، الممزوج، إما بأفكار "اشتراكية" (الاتحاد الاشتراكي و التقدم و الاشتراكية و النهج الديموقراطي و حزب الطليعة الاشتراكي و الاشتراكي الموحد) أو إسلامية (البديل الحضاري، التكتل من أجل الأمة، وجزء من العدالة و التنمية و العدل و الإحسان و السلفية الجهادية).

===> في غياب قطب النضال الثوري البروليتاري، ستظل هذه الفئات تتجه نحو اليمين، و لذلك ستكون مهمة الصراع ضد الفكر البورجوازي الصغير، و ضد التعبيرات السياسية الإصلاحية و اليمينية لهذا الفكر، إحدى أهم مهمات الصراع على الجبهة الإيديولوجية والسياسية، التي يجب أن يقودها الماركسيون – اللينينيون، في أفق بناء حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني، و جر هذه الطبقة إلى صف الجبهة الطبقية الثورية المعادية للنظام القائم، و ذلك عبر قلب موازين القوى لصالح الجماهير الكادحة.

-3- **أشباه البروليتاريا:**

إن الميزات الأساسية لهاته الفئات تتمثل في:

+ افتقادها لوسائل الإنتاج، و أحيانا، حتى ما يكفي من الحد الأدنى من العيش، مما يدفعها، في ظل الشروط السائدة، إلى تكوين جيش احتياطي ضاغط على سوق العمل، مستعد لبيع قوة عمله بأبخس الأثمان، ونظرا لحالة التهميش التي تعيشها، وتدهور أوضاعها المادية، تضطر هذه الفئات إلى خلق مهن هامشية كثيرة و متنوعة (انتشار القطاع غير المندمج).

+ تضخم أعدادها نتيجة السياسات الطبقية للنظام (التعليم – الفلاحة –الخصخصة و تسريحات العمال).

+ تتجمع هذه الفئات في مدن الضواحي (مدن الصفيح)، حيث المعاناة من البرد و الحر على السواء، و نقص التجهيزات لتصريف المياه العادمة، و أبسط شروط النظافة، و إهمال المسؤولين المحليين في الجماعات الحضرية و القروية، وتعرف أحياء هذه المدن بأسماء، تذكر بأشهر الدول المتخلفة (حي بنغلاديش، حي الشيشان، حي الأكراد، حي قندهار، حي الصومال، حي الحيوان (المحمدية) ...

منذ كاريانات الحماية الفرنسية و دواويرها، إلى ضواحي المدن في مغرب الاستقلال الشكلي بأحيائها المذكورة أعلاه، يعيش المغرب حربا طبقية مستمرة ضد الشعب المغربي، الذي تحول من استعمار مباشر إلى استعمار داخلي، قسم المغاربة إلى فئتين يفرق بينهما كل شيء.

و تظهر الدراسات و الأبحاث، أن السياسات الطبقية للنظام (التعليم – الصحة – الخصخصة – مدونة الشغل – نزع أراضي الفلاحين ...) ليست إلا إعادة للحقبة الاستعمارية بشكل موسع و ممغرب، تلك هي سياسة الاستعمار الداخلي.

و يمثل الفلاحون أساس تضخم هذه الفئات (أشباه البروليتاريا) و مزودها البشري الرئيسي ، و تأتي بعدهم البورجوازية الصغيرة، عن طريق الحرفيين و التجار الصغار، الذين فقدوا كل شيء، ثم بعد ذلك الشباب المطرودين من المدارس، و كذلك أصحاب الشواهد المعطلين.

و باستثناء حالة ذوي الشواهد المعطلين، الذين عرفت حركتهم نموا نضاليا من أجل مطالبهم، رافقه نمو في مستوى التأطير و التنظيم و الوعي السياسي ، فإن أغلب هاته الفئات تعاني من تدني وعيها، لعدم قدرتها على تلمس الاستغلال، و لغياب تأطيرها، مما يجعلها تربة خصبة لشتى الإيديولوجيات الرجعية (الطرق الصوفية - التيارات الإسلامية – الجمعيات المخزنية

(الشبيبات الملكية –البلطجية ...) و شتى أنواع الأمراض الاجتماعية، من تعاطي للمخدرات و الدعارة و العنف و كل أشكال الانحراف.

تمتلك هاته الفئات طاقة عنف مدمرة، تشهد على ذلك الحوادث اليومية (أعمال عنف فردية لأتفه الأسباب)، و تشكل الجيش الموسع للانتفاضات التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، سواء في البوادي أو المدن.

و نظرا لغياب أي عمل نقابي أو سياسي أو حقوقي داخلها (هناك جمعيات تستفيد من تمويلات الصناديق المخزنية، بعضها اغتنى على حساب الجماهير)، و نظرا لانعدام الأداة الثورية القادرة على تلمس مطالبها و تفجير طاقاتها النضالية، يتكرس القصور في وعيها الإيديولوجي و السياسي.

و بناء عليه، تتعرض هاته الفئات، في ظل الظروف الراهنة، لعمليتين مختلفتين من التأطير عبر:

. لجوء النظام إلى امتصاص فئات منها داخل الجيش و أجهزته القمعية الأخرى، أو استعمالها كأدوات استخباراتية، مقابل غض الطرف عن بعض أنشطتها (بيع السجائر بالتقسيط، و المخدرات).

- اعتماد الحركات الإسلامية عليها في عملها السياسي ، و ذلك لقابليتها للعنف، وإفرازها للمرتزقة، و لتقبلها للخطاب الإيديولوجي الفاشي للحركات الإسلامية.

2 . الحركة الجماهيرية : المطالب، الأشكال النضالية و التنظيمية، التوزيع حسب القطاعات و المناطق و الفئات، و الأشكال القمعية.

خلافا للتحاليل، التي تكتفي برصد سطحي لأهم نتائج السياسات الطبقية للنظام، التي يحكمها منطقان، "منطق التراكم والنهب، و منطق من أجل تلبية الحاجيات الأولية، فالمطلوب في التحليل العلمي، أن تربط تلك النتائج، بالقوانين التي تحكم

التراكم الرأسمالي داخل اقتصاد تبعي ، يعيش أزمة بنيوية مزمنة، ذلك التراكم الذي تقوده الشريحة المهيمنة داخل الكتلة الطبقية السائدة، و التي تمثلها العائلة الملكية و محيطها.

و رغم ان هذا المسار يولد تطورا مزدوجا و منطقان مختلفان، يضعان الغنى الفاحش لأقلية في قطب، و فقر مدقع وهشاشة مزمنة للغالبية العظمى من الجماهير في قطب آخر، فما زال غالبية المثقفين و الإعلاميين و السياسيين النخبويين يمينا و يسارا، ينهلون في خطاباتهم و تحاليلهم السطحية، من ترسانة الخطاب النيوليبرالي المعولم. هكذا، رغم النتائج الكارثية للسياسات الليبرالية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية الامبريالية على بلادنا، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأيكولوجي، و مساسها بالسيادة الغذائية و السياسية للبلاد، و رغم كل هذا ما زال هؤلاء وأولئك، مدافعين باستماته عن قدرية الاندماج بالعولمة، و تطبيق السياسات النيوليبرالية ، الشيء الذي لا تنقص منه خطابات "الحكامة الجيدة"، و محاربة الفساد و الشفافية و المقاولة المواطنة و التشاركية، و غيرها مما أبدعته عقول مفكري النيوليبرالية و سدنة المؤسسات الدولية الرأسمالية.

كما سبق ذكره، فتعمق الأزمة البنيوية للرأسمالية العالمية، قد ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالبلاد، و تمثل ذلك في:

+تراجع الطلب العالمي === > تراجع الصادرات.

+تراجع الاستثمارات الأجنبية.

+تراجع مداخيل السياحة.

+تراجع تحويلات المغاربة في الخارج (تراجع الأورو و تأثيره).

===< التأثير على وضعية الشغل (مثال قطاع النسيج و تسريح آلاف العمال و خاصة العاملات، تقليص أوقات العمل و تراجع الأجور المنخفضة أصلا، و تعميم عقود العمل لمدة محددة ...).

=== <تراجع تحويلات المغاربة في الخارج و انعكاساتها على الأسر الفقيرة (تراجع بمعدل 15 -20 %) إضافة إلى كون هؤلاء يعانون من العطالة في أوروبا و أمريكا.

+ ارتفاع الأسعار و التضخم، و انعكاسه على المواد الأساسية مثل الحبوب و السكر و الزيت، التي تمثل 50% من ميزانية الأسرة === <تراجع القدرة الشرائية ===< تراجع الاستهلاك كما و كيفا، بل و أحيانا التضحية ببعض الخانات في ميزانية الأسرة، مثل التعليم، الصحة، النقل (15 % من الحد الأدنى للأجور تذهب للنقل العمومي + الماء و الكهرباء) ===< انعكاسات ذلك على النساء الحوامل و الأمهات المرضعات و الأطفال.

+ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: من مجموع 10380000 (مجموع الساكنة النشيطة سنة 2008) يضم هذا الصندوق، فقط 1760000 من المنخرطين.

+8620000 مغربي في سوق الشغل، مقصيون من أي نظام للحماية الاجتماعية، بما يعني 82,9 %من الساكنة النشيطة.

+ الأمية : أكثر من 40 % من المغاربة أميون.

+حسب تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول موضوع محاربة الفقر و الهشاشة، فإن 3،44 في المائة من المغاربة لا زالوا محرومين من حقوقهم، من سكن و صحة و تعليم، و 5 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر (دولار / اليوم) مع نسبة عالية في البوادي، إضافة إلى أولئك الذين يعيشون حالة الهشاشة، و هي أرقام مرشحة للارتفاع باستمرار .

- **سياسات النظام و انفضاح شعاراتها وعناوينها.**

لم يتوان النظام الكومبرادوري منذ أربعين سنة على تطبيق أبشع سياساته اللاشعبية، في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية، و قد حملت هذه السياسات عناوين مختلفة، مثل إعادة الهيكلة، الخصخصة، تحرير أسعار المواد الأساسية، رفع الدعم عن المواد الأساسية، فك التزام الدولة تجاه قطاعات عمومية، مثل الصحة، التعليم، النقل ... خصخصة القطاعات و المؤسسات العمومية لصالح الشركات متعددة الاستيطان، خاصة الفرنسية (ليديك، فيفاندي، فيوليا ....) . و لذر الرماد في العيون، تبنى النظام ما أسماه بسياسة محاربة الفقر و الهشاشة، التي تطبل لها أبواقه الإعلامية المرتزقة، تحت شعار "النموذج المغربي" و "الاستثناء المغربي"، و لتعرية طبيعة هذا الشعار، علينا إدراك السياقات الدولية و الوطنية لرفع هذا الشعار:

بإيعاز من المؤسسات الدولية للرأسمالية العالمية، اجتمع 190 رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة في 8 شتنبر 2000 بمقر الأمم المتحدة ليصدروا ما سمي ب "إعلان الألفية الثالثة"، الذي يتحدث عن محاربة الفقر، و حدد لذلك 8 أهداف في أفق 2015:

- تقليص الفقر و البؤس و الجوع.
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع.
- الرفع من مستوى المساواة بين الجنسين و استقلالية النساء.
- التقليص من وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات.
- تحسين الصحة الإنجابية.
- محاربة مرض السيدا و حمى المستنقعات.

- ضمان بيئة مستدامة.
- خلق منظمات دولية للتنمية.

وليس خافيا، أن البنك الدولي في 2000-2001، قد وضع مقاربة للظاهرة (الفقر)، باستعمال أدوات جديدة لمحاربة الفقر، وليس خافيا، أن ذلك تم على إثر الانفجارات التي عرفتها عدد من الدول التي مستها سياسات مخططات التقويم الهيكلي وذلك منذ 1980.

***المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و الصيغة المغربية لمحاربة الفقر (ربيع 2005):**

تتمثل الأهداف المعلنة لهذه المبادرة المزعومة في الحد من الفقر و التهميش و الإقصاء الاجتماعي، خاصة في العالم القروي و المناطق الجبلية، بهدف توفير الولوج إلى الخدمات الأساسية، كالصحة و التعليم و الكهرباء و الماء الصالح للشرب و السكن ... محاربة الأمية و تطوير الشبكة الطرقية.

و سيتم الإعلان عن هذه الأهداف في ظل استمرارية تطبيق السياسات النيوليبرالية، بما يعني أن هذه الإجراءات البسيطة لم يكن لها أي تأثير، مما يعني استمرار التخلف البنيوي للعالم القروي و المناطق الجبلية، الشيء الذي تعبر عنه مجموعة من النضالات التي قامت بها ساكنة هذه المناطق.

- **بعض الأرقام التي تفضح فشل هذه الادعاءات:**

- معدل الأمية : 57 % مع استمرار الهدر المدرسي، والدخل الشهري المتوسط للفرد في العالم القروي لا يتعدى 600 درهم مقابل 2000 درهم في المدن (50 % من هذا الدخل تبلعه التغذية).

-99 % من العائلات لا تملك الهاتف الثابت، 64 % لا تتوفر على هوائي لاقط للتلفزيون ،21 % لا تملك التلفزة، 61 % بدون ثلاجة، أمد الحياة في البوادي 68 سنة مقابل 76 سنة في المدن.

- وضعية المرأة في البوادي: نسبة الأمية تتجاوز 70%، 83 % من الفتيات لا يلتحقن بالثانوي، 60 % من النساء لا يتوفرن على مساعدة طبية عند الولادة.

- البنيات التحتية في البوادي : 57 % من الساكنة محرومة من الماء الصالح للشرب مقابل 4 % في المدن -97 % لا يتوفرون على قنوات الصرف الصحي مقابل 14 % في المدن ، 20 % بدون كهرباء مقابل 3% في المدن.

- العزلة و التهميش: غياب النقل العمومي، نقص كبير في الطرق المعبدة، بعد الدواوير عن الأسواق و المدن بعشرات الكيلومترات ==< الهدر المدرسي (خاصة الفتيات)، غياب الخدمات الصحية و تصاعد البؤس.

=== <هجرة قروية 200000 مهاجر في السنة أغلبهم من الشباب، تاركين الأطفال و النساء في فقر و بؤس، لصالح سكن بئيس في ضواحي المدن، أو امتطاء قوارب الموت (الهجرة نحو الخارج).

هاته الأرقام و غيرها، تكذب ادعاءات ما يسمى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية و أهدافها، و سنعود في فقرة أخرى لإبراز الأسباب العميقة لسياسة النظام الطبقية في البوادي، و انعكاساتها الكارثية على ساكنتها، من فلاحين معدمين و فقراء و صغار و متوسطين و عمال زراعيين و نساء.

3 . الحركة الجماهيرية في البوادي و القرى و المناطق الجبلية المهمشة عموما

تحت إيقاع السياسات الطبقية للنظام، اتسعت رقعة النضالات الجماهيرية لتمس كل مناطق البلاد، محركة أيضا ما كان يطلق عليه ب "المغرب غير النافع " (المغرب العميق).

يمثل عدد ساكنة البوادي 14 مليون من مجموع ساكنة المغرب، الساكنة النشيطة : 5 مليون، عدد الفلاحين : مليون ونصف، 5 % منهم بدون أرض (75 ألف فلاح)، 70% (مليون و 500000 فلاح) يملكون أقل م 5 هكتارات و إذا جمعنا الفئتين، نجد 75% منهم فلاحون فقراء، و تبلغ نسبة الأمية بينهم 81 % ، منهم 68% يتجاوز 45 سنة (إفراغ البوادي من الشباب الذي يفضل الهجرة).

و فيما يخص تمركز الملكية العقارية نجد أن : 15% من أجود الأراضي في ملكية 1% ، وهي ملكيات تتجاوز مساحتها 50 هكتار ، 71 % من الفلاحين لا يملكون إلا 26 % من الأراضي الصالحة للزراعة، ضمن ملكيات لا تتعدى 5 هكتارات === <تفقير الفلاحين الصغار : بين 1974-1996===< 500 ألف من المزارعين الذين لا تتجاوز ملكيتهم للأرض هكتارا ، لم يعد لهم وجود في البوادي.

و تقوم السياسات الطبقية للنظام في البوادي على بناء السدود الكبيرة لصالح الملاكين العقاريين الرأسماليين الكبار (ملكيات كبيرة تفوق مئات الهكتارات في أخصب الأراضي)، مع تمتيعهم بالقروض و البنيات التحتية والإعفاءات الضريبية (خاصة للملاكين العقاريين الكبار، الذين يتوجهون إلى الزراعات التسويقية (التصديرية).

و من جهة أخرى تقوم هذه السياسة الطبقية على ضرب الزراعات المعيشية بالنسبة للفلاحين الفقراء (غياب التجهيزات، نقص المساعدات المالية، فقر التربة، غياب الماء، آثار التقلبات المناخية، سياسات القرض الفلاحي===< تدفع إلى التخلي عن الأراضي لصالح الملاكين العقاريين الكبار (المعمرون الجدد).

- السياسات الفلاحية الجديدة للنظام و هدفها الرئيسي :

مخطط المغرب الأخضر:

قامت الدولة الكومبرادورية بحملات إعلانية كبيرة لتسويق هذا المخطط، الذي قدمته سنة 2008، و هدفه المعلن هو خلق الظروف الملائمة للاستثمار، التي تطالب بها الشركات متعددة الاستيطان، و كذلك مساعدة البورجوازية العقارية المغربية، التي أضعفتها العولمة الرأسمالية، من خلال احتداد المنافسة في السوق العالمية و المحلية، و خطر خنقها عبر إغراق السوق الوطنية بالمواد الأجنبية.

يعتمد ما يسمى بمخطط "المغرب الأخضر" بشكل أساسي على التصدير، بينما يعد الفلاحين الصغار والمتوسطين بالعبودية، فهو يهدف إلى اختفاء الفلاحين الفقراء، حيث يطالبهم بالتخلي عن أراضيهم (أراضي البور ذات المردودية المحدودة)، خاصة الأراضي التي تزرع فيها الحبوب (% 60 من الأراضي المزروعة)، وبالمقابل تقديم مشاريع التضامن واستثمارات اجتماعية (الماعز، أرانب..) و أنشطة مدرة للدخل، كل هذا على قاعدة صدقات المؤسسات المالية الدولية.

ومن أهداف المخطط الأخضر، توفير 700ألف هكتار لمجموعات الفلاحين الكبار، فمن أين سيأتون بمآت الآلاف من الهكتارات هذه؟ علما أن:

_أراضي الكيش : 240ألف هكتار.

_أراضي الحبوس 58ألف هكتار.

_ أراضي الدولة 270ألف هكتار.

===> بما مجموعه 570ألف هكتار، و هناك استهداف لأراضي أخرى:

الأراضي الرعوية (ملكية جماعية) (12 مليون هكتار، صالحة للزراعة والبناء).

- الأراضي الغابوية: 6 مليون هكتار.

===> توضح كل هذه المعطيات، الهدف الأساسي لمخطط "المغرب الأخضر" و هو الهجوم على أراضي الفلاحين الصغار و المتوسطين و الأراضي الجماعية، لصالح الشركات متعددة الاستيطان و المضاربين الكومبرادوريين المغاربة، والملاكين العقاريين (المعمرون الجدد).

===> يتم الإعداد لهذا الهجوم الطبقي، في ظروف يعيشها العالم القروي، و التي تتميز ب: غياب الخدمات الاجتماعية، البنيات التحتية الأساسية الضرورية (التعليم، الصحة، الكهرباء، الطرق، النقل)، انعدام حماية الثروات الطبيعية، غياب دور الثقافة ووسائل الترفيه والرياضة والخدمات الإدارية الجيدة.

===> لكل ذلك انعكاسات على خصوصية النضالات في هذه المناطق، التي تتميز بتنوعها، من مطالب خاصة بالنساء القرويات، و مطالب ذات خصوصية جهوية (الريف)، ومطالب ذات علاقة بالهوية (الأمازيغية)، و مطالب ذات علاقة بالماء و الأرض و الاستبداد المحلي (السلطات المحلية)، و مطالب لها علاقة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (صحة – تعليم – سكن ...).

- احتداد الصراعات الطبقية في البوادي و القرى و المناطق الجبلية و المهمشة

عرفت النضالات في هاته المناطق نموا كبيرا خلال العشر سنوات الأخيرة، في ظل شروط تتميز باحتداد أزمة النظام، نتيجة انعكاس السياسات الطبقية، التي تستهدف إعادة صياغة طور جديد من التراكم الرأسمالي الكومبرادوري ببلادنا، حيث تحتل فيه عملية الاستيلاء على الأراضي و منابع المياه و الغابات و أراضي الرعي و ضرب البنيات الاجتماعية و الاقتصادية للجماهير الكادحة في هاته المناطق (عمال زراعيون، فلاحون معدمون، فلاحون فقراء و صغار ومتوسطون، و ساكنة القرى و المداشر و الدواوير و المدن الصغيرة ذات الصلة بالبوادي و المناطق الفلاحية). و قد سبق أن أوضحنا السياق العالمي لهاته العملية،

التي تتم في ظروف بالغة التعقيد، و تحت شعارات مزيفة، من قبيل مخطط "المغرب الأخضر"، و الاهتمام بالجهوية، و دعم الأمازيغية، لغة الكثير من مناطق المغرب و التنمية المستدامة و الحكامة الجيدة، وغيرها من الشعارات البراقة، التي يختفي و راءها مخطط نهب الثروات الوطنية (الأراضي، الماء، الغابات...) وتهجير وتفقير الفلاحين و المواطنين، و الدفع بهم إلى الهجرة، حيث يتكدسون في مدن الضواحي في شروط لا إنسانية، حيث يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، و حيث تعبر هاته العملية في ظروف جديدة، عن استمرار مسلسل البلترة و التفقير، التي دشنها الاستعمار القديم وواصلها الاستعمار الجديد و معمروه الجدد في البوادي.

و هكذا أصبح المغرب مغربان : أحدهما مغرب الأقلية، و يتكون من أقلية كومبرادورية تقوم على خدمة مصالح الامبريالية، و تعيش على النمط الأوربي و الأمريكي ، و جماهير واسعة تئن تحت وطأة استعمار داخلي ، جعل الأغلبية العظمى من المغاربة تعيش في الفقر و البؤس و انعدام الكرامة و العطالة و التهميش و الإقصاء الاجتماعي، مطاردين فوق أراضي أجدادهم في البوادي، و متابعين في سكناهم تحت شعار "محاربة السكن غير اللائق "، و تحت شعار ات ملطفة، من قبيل محاربة الفقر و الهشاشة والإدماج و دعم المشاريع الصغيرة، و غير ذلك مما تجود به المؤسسات الامبريالية و كلاب حراستها و إيديولجييها.

-العمال الزراعيون:

تعرف العديد من مناطق الصدام (مناطق تتمركز فيها ملكيات الأرض و الزراعة الرأسمالية التصديرية والرأسمال الأجنبي...) احتدادا في الصراع الطبقي ، مثال منطقة سوس كمنطقة أساسية، تتمركز فيها الاستثمارات الأجنبية، ويتواجد فيها عدد من الملاكين العقاريين الكبار (المعمرون الجدد).

و يعبر عن ذلك تزايد عدد الإضرابات التي يقوم بها العمال الزراعيون، الذين يعيشون في ظروف قاسية من الاستغلال، استطاعوا أن يوسعوا نضالاتهم النقابية و الالتحاق بالمركزيات و توسيع كفاحاتهم، بينما تتوالى نضالات الفلاحين الصغار و الفقراء ضد سياسات النظام في الميدان الفلاحي، و التي تعمل باستمرار على تدمير الزراعات المعيشية.

4 ـ الحركة الجماهيرية بالمدن

يقول محمد العنصر، أحد خدام المخزن المخلصين، في تصريح له (في جريدة "أخبار اليوم" بتاريخ 6- 6 -2012 مأخوذ عن الإكونوميست):

"منذ بداية السنة، سجلنا آلاف التظاهرات الاحتجاجية بمعدل 50 وقفة في اليوم الواحد، يشارك فيها ما بين 2000 و 5000 شخص".

حسب التصريح، فالمجموع السنوي لعدد التظاهرات الاحتجاجية: 18250بمختلف أشكالها.

على امتداد عشر سنوات من حكم محمد السادس، شملت الحركات الاحتجاجية جميع مناطق المغرب بشماله و جنوبه، غربه و شرقه، همت جميع القطاعات: الطلبة، العمال، الفلاحون، المعطلون ... و جميع الفئات، رجالا و نساء وشبابا. وقد تعددت مطالب هذه الحركات الاحتجاجية، ضد الغلاء و العزلة و التهميش و ترامي الملاكين الكبار على الأراضي بتواطؤ مع السلطات المحلية، الولوج إلى الخدمات الصحية و الشغل و الحق في التنظيم (الطلبة)، من أجل الإدماج و هشاشة البنيات التحتية وتسريح العمال و ضرب الحقوق النقابية و هدم السكن و الاستغلال الفاحش للطبقة العاملة من طرف الشركات الأوروبية.

و قد تعددت أشكال النضالات الجماهيرية و تنوعت، بين الوقفات و المسيرات و الاعتصامات و الإضرابات واحتلال الطرق و قطعها، و تواجه كلها بمختلف أشكال ردود الفعل : قمع، ترهيب، اعتقالات، تعذيب و محاكمات، التسريح.

يعبر كل هذا عن طاقات نضالية هائلة وقدرة على المواجهة و الصمود وتجذر في المواقف لذى الجماهير خاصة النساء، لكن يرافق ذلك سيادة للعفوية، في غياب التأطير وسهولة الاحتواء من طرف النظام، عن طريق وعود السلطات، وبحكم غياب التضامن والتنسيق بين مختلف الحركات.

و يعبر ذلك أيضا عن تطور الوعي الجماعي بشرعية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية، و تعارض مع العلاقات الاجتماعية الطبقية السائدة (الباطرونا، الملاكون، الدولة بمختلف أجهزتها، إنه صراع طبقي حاد)، و في قلب هاته الحركات هناك حضور للمسألة الاجتماعية و الولوج إلى الحقوق الاجتماعية. و يلعب الشباب و النساء دورا محركا لهذه الحركات، كما أن قطاعات واسعة لا تمثلها التنظيمات التقليدية، سياسية أو نقابية.

إن هذه النضالات تدشن تقاليد جديدة للنضال، تتمثل بالجماعية و الإصرار و التضامن والاستمرارية والإحساس بالكرامة و الشرعية، بما يشي بتطور سيرورة جديدة للنضال، في إطار معارك جزئية و دفاعية.

لكن هذه النضالات ظلت مع ذلك ترافقها مجموعة من السلبيات، تتمثل في غيا ب الأفق الوطني و دينامية توحيدية وانتشار جغرافي و اجتماعي، انطلاقا من تعدد الاهتمامات الخاصة لكل فئة أو منطقة أو قطاع.

و الخلاصة، فإن دوافع النضال و خزانها، يأتي من تدهور ظروف الحياة و العمل و ضرب الحق في العيش و الحياة واستيقاظ الجماهير، و دور الأزمة الاقتصادية في ذلك، بارتباط مع الأزمة السياسية التي يمثلها فقدان الشرعية للأحزاب السياسية، و المؤسسات و الدولة (المقاطعة الواسعة للانتخابات و المؤسسات ← أزمة ديموقراطية الواجهة).

5 ـ النساء كقوة محركة

إضافة إلى الأوضاع المذكورة أعلاه (الأمية ....)، و بعد تنامي النضالات النسائية، و بعد أخذ و رد، أصدر النظام قانونا للأسرة في 1 أكتوبر 2003، الذي سيتبناه البرلمان 4 أشهر بعد ذلك، (و هو أقل تقدما مما نجده في تونس، على الأقل في موضوع تعدد الزوجات) وتثني العديد من المنظمات النسائية على مضامينه باعتباره ثورة، لكن إضافة لعجزه البنيوي، المرتبط بالبنى الفوقية للدولة المخزنية (الإسلام و مذهبه المالكي) و الإيديولوجية المخزنية عموما، التي تعكسها أساسا مؤسسة أمير المؤمنين، و ما تستتبعه من أحكام جاهزة ضد قضايا المرأة الحقيقية (المساواة الكاملة القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية) و ارتباطها بالنظام الاجتماعي للبطرياركا، الذي ينزّل بثقله على المرأة، إلى جانب القوانين الأخرى، التي تعمل على ربط نظام البطرياركا الاضطهادي و التمييزي، بقانون الشغل الطبقي الاستغلالي للمرأة العاملة و الأجيرة، فإن مدونة الأسرة تكرس الاضطهاد الجنسي والاستغلال الطبقي الاقتصادي للمرأة، لتجردها في آخر المطاف من كل حقوقها في المساواة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها، و رغم كثرة المطبلين و المزمرين لمدونة الأسرة ، فإن الواقع يفضح التجربة التطبيقية الملموسة للمدونة وكل الادعاءات، حيث تجد المرأة نفسها أمام : عدول و قضاة ذوي التكوين التقليدي، الذي ينهل من القانون الإسلامي و القيم التقليدانية، مشكلين حاجزا ضد مطالب النساء القانونية.

===> قبول بأكثر من 85%من زواج القاصرات أي ما يعادل 10%من الزيجات.

===> استمرار العنف ضد النساء (الزوجي و العائلي) دون حسيب أو رقيب و بدون عقاب، و يعزز ذلك الخوف و الموروث الثقافي.

====> النموذج المخزني لتحرر المرأة: الإبقاء على عدم المساواة في الإرث و تعدد الزوجات، و عدم إمكانية تطبيق تلك الجزئيات الواردة في قانون الأسرة، نظرا للطابع المحافظ و الرجعي للقضاة و العدول، و لدور الفوارق بين البوادي و المدن.

- **نماذج من الحركات النسائية:**

-الاتجاه الإصلاحي: تدور مطالبه حول المناصفة.

-أنروز :(أكثر من 50 جمعية موزعة على مناطق البلاد) ضد العنف والمأسسة (مهمة الدولة و المؤسسات)

-النساء السلاليات : تنتشر عبر مناطق المغرب، و تقوم نضالاتها على المطالبة بحقوق النساء في الأراضي الجماعية، ضدا عن القيم الذكورية السائدة، و ضدا على جشع المضاربين على العقار.

-حركة "لعيالات جايات" حركة جديدة ناشئة من خارج ما هو سائد، و تطرح على نفسها الدفاع عن الكادحات بمختلف فئاتهن، و بمنظور نضالي مختلف يقوم على التوعية و التعبئة و التضامن و النضال (هذه الحركة بعد فترة إشعاع توقفت عن الاستمرار بسبب تناقضات وضعها الذاتي).

== = <النساء أول ضحايا الإقصاء و التهميش و الظلم و الهشاشة، و مدونة الشغل و التعليم الطبقي و التمييز الجنسي و السياسة الصحية (وفيات النساء الحوامل و الأطفال) و الاستغلال بكل أشكاله و مظاهره.

===> **تطور نضالي هائل، طليعي و غير مسبوق داخل الحركة الجماهيرية (مسيرات، اعتصامات مواجهات...) لكن ينقصه تأطير نضالي و تنظيمي ثوري.**

VIII . حركة 20 فبراير: المقدمات التاريخية، الأرضية السياسية، المكونات، التحديد الطبقي والتعبير السياسي.

شكل الشباب قوة أساسية في حركة 20 فبراير المغربية، و تاريخيا لعب الشباب المغربي أدوارا طلائعية في مراحل مختلفة من تاريخ المغرب المعاصر (100 سنة الأخيرة)، و لوضع الحركة في سياقها التاريخي العام، من أجل دراسة خصائصها و مميزاتها، فلابد، من باب المقارنة، إعطاء صورة مقتضبة عن تلك الأدوار الطليعية للشباب في مراحل مختلفة.

1 - شباب الحركة الوطنية:

سقط المغرب تحت الحماية الاستعمارية الفرنسية في 30 مارس 1912، بعد توقيع وثيقة الحماية الخيانية من طرف السلطان عبد الحفيظ، و تصدى الشعب المغربي، قبائل و مدن و بوادي للدخول الاستعماري للبلاد.

و بعد انتهاء المعارك المسلحة البطولية في السهول و الجبال (آخر المعارك انتهت سنة 1934في الأطلس الصغير بجنوب المغرب)، انتقلت المواجهة مع الاستعمار إلى المدن، وكان الشباب في مقدمة المعارك، جزء من هذا الشباب سيجد أسلحته الإيديولوجية في الثورة الفرنسية، من خلال تبني مفاهيم الحرية، المساواة و المواطنة، أسلحة كانت ضرورية لمواجهة ما كان يسمى بالمهمة التمدينية للغرب الاستعماري، و في مقدمته فرنسا الاستعمارية، و قد وجد جزء آخر من الشباب ضالته في أفكار السلفية الآتية من الشرق (محمد عبده و جمال الدين الأفغاني) التي كان يمثلها الشيخ محمد بلعربي العلوي و أبو شعيب الدكالي.

انطلاقا من الثانويات و من جامعة القرويين، بدأت الشبيبة المغربية الوطنية في العشرينات من القرن الماضي في تنظيم نفسها في مجموعات (مجموعة الرباط مجموعة سلا، مجموعة فاس) وعندما انطلقت الحرب التحريرية في الريف المغربي (شمال المغرب) وجدت صداها في التعاطف في الثانويات (ثانوية "مولاي يوسف" بالرباط، ثانوية "مولاي إدريس" بفاس ...) ، و في العشرينات تحرك الشباب مطالبا بتحديث النظام التعليمي ، لينتهي المطاف بخلق مدارس بديلة، و هو ما يسمى ب "المدارس الحرة"، تأسست أولاها بفاس، ثم انتشرت في العديد من المدن المغربية، و اهتم الشباب بالمشاكل الاجتماعية و السياسية، منددا بالفقر عن طريق توزيع المناشير و كتابة المذكرات وإصدار الجرائد التي جمعت بين المطالب السياسية و الاجتماعية. و استغل الشباب كل الفرص كما حصل عندما انفجر مشكل الماء بالنسبة لمجموعة من المدن (فاس، صفرو، مكناس ...) الذي كان مناسبة لتنظيم الاجتماعات وكتابة العرائض و انتداب الوفود و تأطير المظاهرات.

- **الظهير البربري:**

في سنة 1930، أصدرت الحماية الفرنسية ما سمي بالظهير البربري، للتفريق بين العرب و الأمازيغ و لتسهيل حكمها للمغرب كرد فعل على المقاومة الباسلة للشعب المغربي ، فعمت المظاهرات المدن، التي كان يحركها الشباب، و كان رد الاستعمار الفرنسي عبر القمع الوحشي، و التعذيب و الاغتيالات (المعتقل السيء الذكر كلميمة)، و تنقيل المناضلين من مدنهم و نفيهم إلى مناطق و مدن أخرى.

لقد تربى هذا الجيل، الذي شكل الأنوية الأولى للحركة الوطنية البورجوازية المغربية ضمن ما كان يسمى بالسلفية المتجددة، إضافة إلى بعض أفكار الثورة الفرنسية و تأثير الجبهة الشعبية بفرنسا في الثلاثينات، و سينهض هذا الجيل للمطالبة بالاستقلال و قيادة الحركة الوطنية.

و من وثائق المطالبة بالاستقلال إلى اتفاقية إيكس – ليبان مع فرنسا، قاد هذا الجيل حركة النضال ضد الاستعمار، دون تصور استراتيجي واضح لمفهوم الاستقلال (أخطاء إيكس – ليبان) وخطأ إضفاء الشرعية على السلطان، مما هيأ ظروف عودته و انفراده بالسلطة، ثم الإعلان، بعد تصفية المقاومة و جيش التحرير، عن سلطة سياسية استبدادية تحت غطاء "إمارة المؤمنين" في عهد الحسن الثاني سنة 1962، ولم يكن ذلك وليد الصدفة، عندما اقترح عبد الكريم الخطيب أحد قادة جيش التحرير (طبيب ذو تكوين عصري) وعلال الفاسي (رجل دين، خريج جامعة القرويين) إدخال مفهوم إمارة المؤمنين في الدستور وذلك سنة 1961.

2 - فترة 1956 – 1961:

خاض النظام الكمبرادوري في هذه الفترة، حربا دموية ضد الشعب المغربي، من أجل أن تستتب له الأوضاع و ينفرد بالسلطة، مستفيدا من الهالة التي خلقتها الحركة الوطنية البورجوازية حول شخص الملك (تم الترويج لظهور صورته في القمر من طرف عناصر حزب الاستقلال البورجوازي)، و انتصرت الملكية كنظام استبدادي كمبرادوري في هذه الحرب، حيث تمت عملية تصفية التنظيمات الفدائية السرية، و القضاء على مجموعات جيش التحرير، و اغتيال قادتها (اغتيال الكولونيل

المساعدي، أحد أبرز قادة جيش التحرير في شمال المغرب بقرار من اللجنة المركزية لحزب الاستقلال، مما يكشف تواطؤ قيادات حزب الاستقلال في عمليات الاغتيال في هذه المرحلة).

و في سياق غياب أية استراتيجية ثورية، و تصور حقيقي لاستقلال المغرب عن الاستعمار الفرنسي ، تم السقوط في فخ الملكية، و التغطية عن التصفية و التقتيل، أخطاء قاتلة أدت إلى لفظ العناصر الوطنية المخلصة من السلطة، و استتباب الأمر للملكية و الإقطاع، أخطاء اعترف بها المهدي بن بركة في نصه الشهير: "الاختيار الثوري" و صنفها في ما أسماها ب (الأخطاء القاتلة الثلاث).

3 - فترة 1961-1975:

تميزت هذه الفترة بدخول حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي تأسس في نهاية الخمسينات، بعد صراع ضد الأجنحة الممثلة للبورجوازية الكبيرة في حزب الاستقلال، و جاء تعبيرا عن مصالح و مواقف البورجوازية الصغيرة في المدن و البوادي، و منذ انطلاقه غلب التأرجح و التذبذب على خطه السياسي، فيما يخص الموقف من الملكية، مما جعل التعايش داخل الحزب قائما بين ثلاث تيارات : تيار نقابي خبزي (تيار المحجوب بن الصديق، عبد الله ابراهيم)، تيار إصلاحي يرفض القطع مع الملكية (تيار عبد الرحيم بوعبيد)، و تيار ثالث بلانكي – انقلابي يدعو إلى إسقاط الملكية و جمهورية على الطريقة الناصرية (الفقيه محمد البصري، عبد الرحمان اليوسفي).

و بعد منعطف 1965 و نضالات بداية السبعينات (نضالات الحركة الطلابية، نضالات الطبقة العاملة، الانتفاضات الفلاحية) عرف الحزب انشقاقا توج بصدور قرارات 30 يوليوز 1972، التي كرست انشطار الحزب إلا شطرين (مجموعة

الدار البيضاء التي احتفظت باسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، و مجموعة الرباط التي اختارت اسما جديدا هو "الاتحاد اشتراكي للقوات الشعبية") و أطلق التيار الجذري حركة 3 مارس المسلحة، التي فشلت و أدت إلى اعتقالات، و محاكمات و إعدامات في صفوف الحزب، و خاصة في صفوف الاتجاه الجذري. و بعد مفاوضات مع القصر، عقد الحزب مؤتمره الاستثنائي سنة 1975، و قام بلفظ الاتجاه الجذري من صفوفه، و أطلق ما سمي بخط "النضال الديموقراطي"، و عرفت السنوات اللاحقة صراعات داخل الحزب أدت إلى لفظ كل التيارات المناضلة داخله، و اندمج الحزب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) في المسلسل الذي أطلقه الحسن الثاني، الذي أطلق عليه اسم "المغرب الجديد " بمحورين: محور "المسلسل الديموقراطي" و قضية الصحراء، و قد أصبح هذا الحزب اليوم جزءا من المشهد السياسي الرسمي.

4 - انتفاضة 1965:

اندلعت أيام 22-23-24 مارس 1965 أحداث انتفاضة 23 مارس المجيدة، التي فجرتها الحركة التلاميذية المغربية انطلاقا من ثانوية مولاي عبد الله بالدار البيضاء، و التحقت بها ثانويات محمد الخامس ثم ثانوية الخنساء (إناث)، لتعم جل الثانويات و الإعداديات بالمدينة، ثم انتقلت إلى مجموعة من المدن المغربية، من بينها الرباط (ثانوية مولي يوسف، ثانوية الليمون، ثانوية نزهة، عمر الخيام و مدارس محمد الخامس) و فاس (ثانوية مولاي إدريس)، كما التحق العمال و العاطلون و جماهير من الشعب بصفوف المتظاهرين. و كان التعميم الصادر عن وزارة التعليم (وزارة يوسف بلعباس التعارجي)، و الذي يمنع التلاميذ الذين سنهم أكثر من 15 سنة من متابعة تعليمهم بقسم السادس (أولى إعدادي حاليا) المفجر لهذه الانتفاضة.

و بعد سحق الانتفاضة و سقوط آلاف الشهداء، ألقى الحسن الثاني في يوم 29 مارس 1965، خطابا فجر فيه حقده على الشباب المتعلم و رجال التعليم، و قال الحسن الثاني قولته الشهيرة و التي لا زالت تحكم سياسة النظام:

"ليس هناك من خطر أكبر بالنسبة للدولة من مثقفين مزعومين" و مخاطبا الشباب قائلا : **"من الأحسن لكم أن تكونوا جميعا أميين"**.

وابتداء من هذه السنة تجمد التمدرس في المغرب (لم يعد يتعدى 50 %) و هو بذلك يذكر بأحد الخديويين، الذين حكموا مصر، و الذي بعد أن أقفل المدارس و الجامعات صرح قائلا: **"شعب جاهل يسهل حكمه من شعب متعلم"**.

و لم يتوقف الحسن الثاني عند هذا الحد، بل ذهب بعيدا حد إغلاق معهد السوسيولوجيا و الأنثروبولوجيا بالرباط، و قام بطرد الأساتذة التقدميين من الجامعة (مغاربة و أجانب) و استمر هذا النهج في بداية الثمانينات عندما عوض شعبة الفلسفة و الدراسات الاجتماعية بشعبة الدراسات الإسلامية، و هي الشعبة التي ستخرج العديد من أطر و منظري الحركات الظلامية في المغرب، خاصة و أن النظام استدعى مجموعة من دهاقنة الفكر الإخواني من الشرق للتدريس بالجامعات المغربية (رشدي فكار نموذجا).

و في ظروف القمع الدموي الذي تعرضت له الجماهير، و في وقت لم تجف فيه دماء الشهداء بعد، كان إصلاحيو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و حزب الاستقلال، يتسابقون للتفاوض مع النظام من أجل الدخول في حكومة وحدة وطنية.

5- الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية:

بين 1965 و 1970 عاشت طلائع الشباب المغربي فترة مخاض و مراجعة، بعدما عايش الشباب و قواعد الأحزاب، خيانة القيادات الإصلاحية، التي كانت تسعى كعادتها إلى التهافت على المقاعد الحكومية ما أن يعلن النظام استعداده لذلك، خاصة و أن دماء الشهداء لم تجف بعد، و انضاف إلى ذلك تلك المواقف المتخاذلة لهذه الأحزاب اتجاه القضية الفلسطينية، كما أججت هزيمة 5 يونيو 1967 سخط جماهير الشباب الثائرة، هذا الشباب الذي بدأت تصله أصداء الثورة الثقافية الصينية و الثورات الطلابية (حركة ماي 1968 بفرنسا)، و بدأ ينتقل إليه الفكر الماركسي ـ اللينيني الثوري، فشرع يقرأه بنهم استعدادا لبلورة البديل الثوري .

و عندما دقت سنة 1970، و بعد سنتين من النضالات العمالية البطولية، و قيام انتفاضات فلاحية (1968 – 1970)، أعلن عن تأسيس المنظمتين الماركسيتين – اللينينيتين المغربيتين، منظمة "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس"، و في غشت 1972، انتصرت اللائحة الثورية، التي قدمها اليسار الماركسي ـ اللينيني في الجامعة تحت اسم "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" في المؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كما عرفت العديد من النقابات (خاصة النقابات التعليمية) انتشارا للمناضلين الماركسيين ـ اللينينيين في صفوفها. و في 22 أبريل 1972، وزعت طلائع الشباب التلاميذي بيان تأسيس "النقابة الوطنية للتلاميذ" في سياق معارك بطولية خاضتها الشبيبة التلاميذية على امتداد تلك السنة.

لقد انخرطت الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية في عملية بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني المغربي، و هي المرحلة الثانية (المرحلة الأولى دشنها الحزب الشيوعي المغربي في الأربعينيات من القرن العشرين و فشلت بسبب خطه التحريفي)، و خلال هذه المسيرة، قدمت هذه الحركة تضحيات جسام، و خاضت نضالات بطولية ضد النظام الكمبرادوري، الذي واجهها بكل أشكال القمع الفاشي، فامتلأت السجون و المعتقلات السرية بخيرة مناضليها و مناضلاتها، فسقط منهم الشهداء (الشهداء الثوريون الثلاثة : عبد اللطيف زروال، سعيدة لمنبهي و جبيهة رحال) (و شهداء الحركة في الثمانينات).

و رغم القمع و الاجتثاث، فقد قدمت الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية إرثا ثوريا هائلا من الكتابات النظرية و التجارب التنظيمية و النضالية (مفهوم الحزب الماركسي ـ اللينيني ، مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، سلطة مجالس العمال و الفلاحيّ الشعبية، الجمهورية الديموقراطية الشعبية، الشكل السياسي لجمهورية مجالس العمال و الفلاحيّ الشعبية، النضال الثوري و خط الجماهير) خاصة في مرحلة 1970 – 1980 حيث كان الخط الثوري سائدا داخل منظمة "إلى الأمام"، ما زالت تنتظر هضمها و استيعابها و استثمارها من طرف الأجيال الثورية الجديدة.

بعد ما تعرضت له هذه الحركة من ضربات، تهيأت الشروط لبروز التيارات الإصلاحية داخلها، والتي ستعلن تدريجيا عن الالتحاق بصفوف "المسلسل الديموقراطي"، و الاصطفاف حول موقف النظام من الصحراء. وكانت "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي" أول من قبل بالملكية و العمل من داخل النظام، و دعم هذا الأخير في قضية الصحراء، بل سيقوم أطرها المؤسسون بتحركات من أجل جر أكبر عدد ممكن من الحركة الماركسية - اللينينية إلى صفوف القابلين بالملكية، و العاملين من داخل صفوف مؤسساتها، و ذلك كإشارة على حسن النية تجاه النظام (انظر الرسالة الموقعة من طرف ثلاثة قادة من "منظمة العمل" الموجهة إلى إدريس البصري وزير الداخلية)، و لم ينته الأمر عند هذا الحد، بل إن مجموعة من

التنظيمات التي تعتبر نفسها ذات صلة باليسار الجديد قد تبنت نفس المواقف، و في مقدمتها اليوم ، يوجد الحزب الاشتراكي الموحد...

6 . بين جيل الشباب السبعيني و جيل حركة 20 فبراير(مقارنة) :

كان جيل السبعينات أول جيل في مئة سنة الأخيرة من تاريخ المغرب الذي طرح بشكل واضح موقفا من الملكية، و دعا إلى القضاء على الملكية، ليس فقط كنظام سياسي، و لكن أيضا اجتثاث جذورها الطبقية و السياسية و الإيديولوجية والثقافية، و دعا إلى ديموقراطية شعبية تجسدها سلطة شعبية تقوم على أساس المجالس الشعبية الثورية للعمال و الفلاحين والجنود الثوريين، و بينما كل الأجيال المتعاقبة على تاريخ المغرب من 1912، لم تطرح بوضوح، بل تجنبت طرح موقف من الملكية، بل أحيانا قامت بشرعنة سلطة الملك رغم أن كل "حروب التهدئة" التي راح ضحيتها آلاف المغاربة في الجبال والسهول ثائرين ضد دخول الاستعمار إلى المغرب قد تمت بظهائر سلطانية، فجيل الثلاثينات قدم مخططه للإصلاحات دون طرح استقلال المغرب، ثم لما تقدم بوثائق (ثلاثة وثائق و ليس واحدة فقط كما يدعي النظام و حزب الاستقلال) المطالبة بالاستقلال تجنب أي ربط للمطالبة بالموقف من الملكية، بل جعل من الملك ملكا يقود الحركة الوطنية، و عند منتصف الخمسينات، لما بدأت المفاوضات مع فرنسا، تم تكريس "شرعية الملك الوطنية" و عودته للحكم بدون شروط، و تم القبول بما يسمى ب "مجلس العرش".

و من 1956 إلى 1961، قامت تنظيمات الحركة الوطنية السياسية بالتغطية على المذابح و المجازر و التصفيات بل شاركت فيها (المدير العام للأمن الوطني هو الغزاوي أحد قيادات حزب الاستقلال)، و حتى اتحاديي الخمسينات و الستينات ساهموا في ذلك باعتراف بن بركة نفسه (انظر كتابه "الاختيار الثوري).

أما حركة المقاومة السرية (سواء المنظمة السرية التي أسسها محمد الزرقطوني أو منظمة الهلال الأسود التي أسسها عبد الكريم بن عبد الله و ذات صلة بالحزب الشيوعي المغربي) فلم تكن معارضة لسلطة الملك، بل جعلت منه رمزا لها، الشيء الذي أسقط عليه هالة ستسهل عليه فيما بعد تصفيتها.

و قد كانت لقيادات المقاومة و جيش التحرير في النصف الأول من الخمسينات خلافات مع قيادات حزب الاستقلال، المنتمية للبورجوازية الكبيرة، والرافضة للعمل المسلح (استقلال بطرق سلمية) بينما عبرت مواقف المقاومة و جيش التحرير عن مصالح البورجوازية الصغيرة الجذرية، التي لم تكن تتوفر على أي تصور لاستقلال المغرب، و في كل الأحوال لم تكن تراه خارج إطار "ملك شعبي".

لم تخرج قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، التي انفصلت عن حزب الاستقلال سنة 1958 عن هذا الخط، فظلت تزاوج بين مغازلة النظام و سياسة الكولسة و التحريك من أجل التفاوض على الحكومة، إلى أن انفجرت انتفاضة الشباب في 23 مارس 1965. إن هذه الانتفاضة التي فجرها تلاميذ الدار البيضاء و التي التحق بها العمال و الطلبة... وامتدت إلى مجموعة من المدن المغربية (فاس، الرباط...) و رغم عفويتها، فقد طرحت شعارات جذرية مناوئة للنظام الملكي و داعية لإسقاطه. كانت انتفاضة 65 هي المقدمة التاريخية لنشأة الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية بداية السبعينات، في شروط تنامي

الصراع الطبقي في المغرب و على الصعيد العالمي، حيث كان العالم يعرف تنامي مد ثوري في القارات الثلاث، و كان الشباب الأوروبي يفجر ثورات غضبه (ماي 1968 بفرنسا) (مايو الزاحف في إيطاليا) إضافة إلى اندلاع الثورة الثقافية الصينية التي كان الشباب أحد مفجريها (تشكل الحرس الأحمر عند اندلاع الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى من التلاميذ و الطلبة و بعض الأساتذة الشباب).

عندما انفجرت نضالات 1970 بالجامعة المغربية، كان جيل جديد منتمي إلى الجماهير الكادحة من أبناء العمال و الفلاحين و الفقراء و الكادحين قد وصل إلى الجامعة، و ذلك ابتداء من سنة 1968، فكانت المواقف الجديدة لليسار الثوري هي التعبير عن هذا التحول الجذري. تاريخيا، كان مشكل التعليم هو أحد مفجر النضالات القوية بين الشعب المغربي و النظام الكمبرادوري، و ظل هذا الصراع مستمرا رغم القمع في الجامعات، إلى أن تمكن النظام بعد سياسة التقويم الهيكلي و قمع الانتفاضات (انتفاضات 1981-1984-1990....) اجتثاث اليسار الثوري و إحكام قبضته على الجامعة، بمساعدة من القوى الظلامية، ثم سن فيما بعد، ما يسمى ب "ميثاق التربية و التكوين" الذي دشن لتعليم طبقي مكشوف و صارخ، فأصبح التعليم يتميز بنخبوية كبيرة تخدم أبناء العائلات الكبيرة و النخب البورجوازية، و الفئات المستفيدة من الريع و النهب و الاستغلال. و في سياق هاته المرحلة الكاملة، التي تعرضت فيها التيارات الثورية للاجتثاث، انتشرت تدريجيا التيارات الإصلاحية و التحريفية، و بسطت أفكارها و تصوراتها خاصة في حقل ما يسمى ب "اليسار المغربي"، بينما اكتسحت الحركات الظلامية قطاعات كبيرة من الشباب (الجامعات، الثانويات، الأحياء...) ناشرة الفكر الظلامي المعادي للاشتراكية و للفكر الديموقراطي الثوري. و عرفت التركيبة الطبقية للمغرب العديد من التحولات، منها انتهاء و جود التيارات الجذرية وسط

البورجوازية الصغيرة بفئاتها المختلفة، و انتصارات التيارات الإصلاحية داخلها، مشكلة بذلك الأرضية الخصبة لقوى الإصلاح، و التيارات الإصلاحية بالبلاد (تجربة الاتحاد الاشتراكي و تجربة الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، انبثاق تنظيمات بعد موجات إطلاق السراح، مستبطنة للهزيمة و داعية إلى الخطوط السلمية و الانتقال السلمي و الديموقراطية و الليبرالية).

و في سياق الهجوم "النيوليبرالي"، الذي دشنته العولمة الامبريالية، انتشرت من خلال الحركات المناهضة للعولمة (المنتديات الاجتماعية، الملتقيات الدولية المناهضة للعولمة) العديد من الأفكار، التي أعادت النظر في مفهوم الثورة، و تروج للإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي، من خلال "محاربة الفساد" و "مناهضة الريع" و حماية الخدمات العمومية، و باختصار، ترويج الوصفات لدولة اجتماعية من داخل منظومة الرأسمالية، و هكذا باتت الرأسمالية قدرا مقبولا، بل نهاية التاريخ، ما دام أنه لا بديل للرأسمالية (يؤكد أصحاب هذه النظريات على معارضتهم "للنيوليبرالية" و ليست الرأسمالية، بل العودة إلى نوع من "النيوكنزية" (الكينزية الجديدة)).

في سياق هذا الجو العام، تربت فئات من الشباب المغربي على هذه الأفكار، مما يؤكد خطأ ادعاء غياب أي أرضية ثقافية أو إيديولوجية سياسية لنشأة حركة 20 فبراير.

هاته الأفكار، مضاف إليها فلسفة حقوق الإنسان، التي ستعرف انتشارا واسعا مع صعود غورباتشوف و سقوط الاتحاد السوفياتي، و التبشير بعالم واحد جديد، الشيء الذي جعل العديد من يساريي الأمس يغيرون جلدتهم و يعتنقون تلك الأفكار بحماسة المؤمن الجديد.

إن دراسة لمكونات حركة 20 فبراير، ولأصول شبابها الطبقية و لانتماءاتها الاجتماعية و المهنية و القطاعية، تبين ان عناصرها المؤسسة لا تخرج عن القاعدة المذكورة، فلم يكن من باب الصدفة أن تنطلق الحركة من داخل المواقع الاجتماعية (الفايسبوك، اليوتوب ...) و ليس غريبا أن تأتي أرضيتها التأسيسية و شعاراتها معبرة عن هاته الأجواء التي تلاقحت فيما بينها مجموعة من الإيديولوجيات و المواقف، قاسمها المشترك الانتماء إلى البورجوازية الصغيرة و الفئات المتوسطة، وأيديولوجيتها المؤمنة بحياد الدولة و الطريق السلمي للتغيير و التدرج في التغيير و وطنية هلامية مجردة.

بعد تحليل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و تحميل مسؤوليتها للملك، وبعد الإقرار بتوفر الشروط الموضوعية للانتفاضة، التي ترى الوثيقة أن المذكي لفتيل الثورة في نفوس من ينتمي لجنس الإنسان هو الشعور بفقد الكرامة، المواطن اليوم يتعرض لشتى الأوضاع الماسة بإنسانيته، ما دام أن الحاكم لا يعتبره أكثر من مجرد رقم غير قابل للتصنيف إلا في صف المصفقين و الهاتفين أمام عدسات التلفزيون الرسمي، و غير قابل لأن يكون موضوعا لسياسة معينة إلا سياسة التفقير و التجهيل و التضليل، التي تتيح للحاكم ضمان الجلوس على الكرسي.

بعد تحميل الملك مسؤولية الأوضاع بالبلاد، يتم اللجوء إلى التعويم باستعمال مصطلح الحاكم، و في كلا الحالتين ليس هناك من تحديد لطبيعة النظام الطبقية، سواء من حيث القاعدة الداخلية، أو من خلال التوجهات الخارجية، في وقت تسجل فيه الوثيقة انسحاب المغرب من موقعه في الساحة الدولية، مما يؤثر على مصالح الوطن، كما لو ان حضور الحسن الثاني سابقا في الساحة الدولية كان يخدم الوطن، إنها مقابلة غير ذات معنى تعكس خطابا فارغا ينم عن وطنية زائفة.

و في سياق الكلام عن استقلالية الحركة جاء في الوثيقة : "و هي حركة مستقلة عن كل الأحزاب و النقابات و باقي التنظيمات الموجودة في الساحة، تقتنع و تلتزم بالعمل في إطار ما ينتجه القانون و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من إمكانات للفعل الميداني، و هدفها العمل إلى جانب الشعب المغربي، من أجل المطالبة بكرامته، و العمل من أجل صالح الوطن، بمحاربة كل الفاسدين الواقفين ضد الإرادة الشعبية، و هي حركة مستقلة عن كل الأحزاب ....في الساحة، و بالتالي، تضع الحركة نفسها كما لو أنها إطار جماهيري، في وقت تدعي لنفسها العمل بشكل سياسي واسع بتبنيها مطالب سياسية حزبية في عمقها، علما بأن مكوناتها كلها حزبية تحركها من وراء ستار، من خلال الهياكل التي تم خلقها تحت مسميات الدعم. وراء هذه الفقرة، يوجد غطاء و حجاب لانتمائها لمكونات حزبية مختلفة، على أرضية تحالفات سياسية، مما يسمح بعدم محاسبتها على أرضية إيديولوجية و سياسية و طبقية.

تقول الحركة ب "العمل في إطار القانون و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان" بمعنى العمل على نفس الأرضية القانونية للدولة و المواثيق الدولية التي يتبناها النظام، بما يعني العمل في إطار الشرعية.

فهل يتعلق الأمر بمجرد تكتيك أم انه تصور استراتيجي؟ قبل الخوض في ذلك، فالحركة تقول عن نفسها حركة سلمية، إذن لترى ما جاء به ملفها المطلبي، برنامج يؤطره المطلب الأول الذي هو بمثابة طرحها الاستراتيجي: "إلغاء دستور 1996 و تهييء الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض للاستفتاء، نقترح على أن يكون على أسس حديثة تأخذ فيه الملكية شكلها الحديث كرمز لوحدة الأمة دون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية".

لو احتفظت الحركة بموقفها من الملكية، و اكتفت بطرح هيئة تأسيسية للبث في الدستور، لقلنا أن موقفها كان تكتيكيا، و لربما أنها استوحت نموذج الثورة الفرنسية، بحيث لم يطالب بإسقاط الملك في البداية، ثم تطورت الأحداث لصالح القضاء على الملكية و تقديم الملك إلى المقصلة، و لكن الحركة تقترح مسبقا على الهيئة التمثيلية موقفا مجددا للملكية، مما يجعل منها حركة ملكية من أجل إصلاح الملكية، وبذلك تجيب عن سؤال التكتيك و الاستراتيجية من خلال الموقف من السلطة، الذي لا يناقش الملكية باعتبار ما تسميه الوثيقة "رمزا للوطن (أي الملكية) وبذلك تصدح بموقفها قبل اي استفتاء تطالب به، فمن قرر ذلك؟ ومتى كانت الملكية رمزا لهذا الوطن منذ تأسيس الأسرة الحاكمة؟

أما باقي المطالب فهي لا تخرج عن سياق المطلب الاستراتيجي، مثال إقالة الحكومة و حل البرلمان وتعيين حكومة انتقالية، ثم من خلال الوثيقة، فالحركة تفتخر بكون مؤسسيها أول من دعا بشكل جدي إلى الانتفاضة كحل واقعي للخروج من الوضع الحالي.

يظهر أن محرري الوثيقة يجهلون التاريخ المغربي الحديث (ولا عذر لمن يجهل التاريخ) ما عدا هذا، يظهر كأن أصحابها خرجوا عن أسلوب المذكرات و الكواليس و لغة الرموز و الإيحاء و الإيماء و السرية التي كانت تطبع مواقف الأحزاب السياسية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و حزب الاستقلال في علاقتهما بالقصر) و الحال أن الحركة سارت على نفس خط المذكرات الحزبية مع تغيير في الأسلوب فقط، أو ما يمكن أن يسمى في الأدبيات السياسية بالإصلاحية الجذرية.

و بالنسبة لشعارات الحركة، فقراءة متأنية لها، تظهر محاولة الحركة التقاط شعارات متداولة من طرف حركات مختلفة في الساحة، مع محاولات إدخال بعض الشعارات الإسلامية أو مستقاة من تجربة الحركة الوطنية.

7- مكونات حركة 20 فبراير :

*** تيار "من أجل ملكية برلمانية الآن"**

اجتمع في 29 ماي 2011 العديد من "الممخزنين الجدد" من محبي الملكية و مريديها الجدد في مناظرة وطنية تحت شعار **"من أجل ملكية برلمانية الآن"**. و الجدير بالذكر أن منظميها الرئيسيين من أبرز مكونات حركة 20 فبراير، و يتمثل الهدف السياسي من هذه المناظرة – حسب منظميها - في النضال من أجل مجموعة من المطالب، سياسية و اقتصادية و اجتماعية و دستورية يركزها شعار **"من أجل دستور بملكية برلمانية الآن"**، كما يهدفون إلى خلق ائتلاف وطني و ديموقراطي واسع يعمل على تحقيق هذه الغاية النبيلة حسب ادعائهم.

ضمت لائحة الموقعين على " **الإعلان الدستوري و السياسي من أجل الملكية البرلمانية الآن** " هيئات سياسية كلها مكونات داخل حركة 20 فبراير :

حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب البديل الحضاري، حزب الأمة (هذان الأخيران تنظيمان إسلاميان)، ثم مجموعة من الحركات الشبيبية جلها منخرطة في حركة 20 فبراير : حركة الشبيبة الديموقراطية التقدمية، منظمة الشباب الاتحادي، الشيبة الطليعية، الشبيبة الاتحادية، الشبيبة الاشتراكية، شبيبة البديل الحضاري، و جمعيات حقوقية، و عدد من جمعيات المجتمع المدني و شخصيات و فعاليات وطنية يتقدمهم محمد بن سعيد آيت يدر (غياب الحركات النسائية).

و قد كانت المناظرة فرصة لهذه الأحزاب السياسية الملكية لعرض برنامجها السياسي و الاجتماعي (برنامجها العام).

ساهمت هذه المكونات في تأطير سياسي غير مباشر لحركة 20 فبراير".

- **فيما يخص شعار "من أجل ملكية برلمانية الآن"**:

في ختام ندوتهم توافق المتناظرون على إصدار إعلان جاء فيه:

- إقرار إعلان دستوري من أجل ملكية برلمانية الآن بالمغرب، يشكل محورا تلتف حوله كل الإرادات الحرة، العازمة على العمل بجانب حركة 20 فبراير بكل الوسائل السلمية، لتحقيق تغيير ديموقراطي يقطع بشكل لا رجعة فيه مع عهود الفساد و الاستبداد، و يدشن عهد المواطنة الحرة و الكرامة و المساواة الكاملة بين النساء و الرجال.

و قد كان في نظر المتناظرين أن الإقرار بالملكية البرلمانية يعني:

"ملكية برلمانية حيث الملك يسود و لا يحكم و لا تنتهك حرمته، ملكية برلمانية قائمة وفق نص وثيقة مبادئ و مقومات الدستور الديموقراطي" "على سيادة القانون الذي هو أسمى تعبير عن إرادة الشعب (....) وعلى حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا."

بيد أنه بالمقابل، أجمعت المناظرة على رفض الجمع بين السلطة و القداسة و أعمال المال "بما يمكن حسب وثيقة مبادئ و مقومات دستور ديموقراطي لملكية برلمانية "من منع كل أشكال الاحتكار الاقتصادي و الامتيازات، التي تندرج في إطار اقتصاد الريع".

عموما، إن إصدارات هاته الملتقيات لم تخرج عن العادة، أي سرعان ما يطويها النسيان، كما أن دعوتها إلى تشكيل ائتلاف ظل حبرا على ورق، مما يعني أن أصحابها جمعوا حقائبهم في انتظار **"ملكية برلمانية أخرى غدا و ليس الآن"**.

إن الهدف الأساسي من كل هذا الضجيج، هو محاولات تأطير حركة 20 فبراير حتى لا تخرج عن أي سقف غير محدد لها، ومن أجل هذا يشركون باقي المكونات الأخرى في مجلس الدعم، و في نفس الوقت هناك محاولة لانتزاع قيادة الحركة و عزل الأطراف المترددة التي تدعوا فقط إلى د ستور ديموقراطي.

إن أقصى ما يمكن أن يمثله موقف القوى الإصلاحية من البورجوازية الصغيرة فيما يسمى بمناظرة "من أجل ملكية برلمانية الآن" هو ملكية على الطريقة الاسبانية و الانجليزية كنظام سياسي للمغرب، و هو أحد أوهامها القاتلة، أما ما يسمى برفض الجمع بين السلطة و القداسة و أعمال المال، و ما يؤدي إليه ذلك الرفض، حسب المبادئ و المقومات لما يسمونه دستور ديموقراطي لملكية برلمانية سيؤدي – حسب زعمهم – إلى منع كل أشكال الاحتكار الاقتصادي والامتيازات المندرجة في إطار اقتصاد الريع.

تختفي بين سطور هذه الفقرة، حقيقة الإيديولوجية الليبيرالية التي تتبناها هاته المكونات، فهي لا ترفض النظام الاقتصادي الكمبرادوري السائد في البلاد (اقتصاد ليبيرالي في رأيهم) و لكن يريدون إصلاحه لصالح تنافسية اقتصادية أكثر، و يظهر من خلال ذلك، أن هؤلاء يجهلون قوانين تطور "اقتصاد ليبيرالي في بلد تابع"، مما يعني استحالة ووهم مطالبة الشرائح الرأسمالية الاحتكارية بالمغرب (الكمبرادورية) أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، و تتخلى عن احتكاريتها حبا في عيون هؤلاء، و تقديرا لرومانسيتهم الحالمة (بؤس التفكير و بؤس التنظير).

***حزب النهج الديموقراطي**

أصدرت اللجنة الوطنية لحزب النهج الديموقراطي بتاريخ 13 فبراير 2011، ما أسمته ب " **نداء إلى الشعب المغربي** "، و مما جاء فيه :

" و النهج الديموقراطي، انطلاقا من وعيه بمسؤولياته في هذه المرحلة التاريخية، و قناعته الراسخة أن تحقيق هذه الطموحات المشروعة يتطلب وحدة الشعب المغربي قاطبة، لفرض حقه في تقرير مصيره، يدعو الشعب المغربي إلى النضال من أجل إقامة نظام ديموقراطي برلماني يرتكز على :

- بلورة مجلس تأسيسي

- ا لقطع مع نظام الحكم الفردي المطلق + دستور ديموقراطي

- ا انتخابات حرة و نزيهة "

ملاحظة: يظهر أن النهج الديموقراطي قد حسم طبيعة النظام السياسي الذي يريده للمغرب " **نظام ديموقراطي برلماني**". بعد فترة غموض و تردد تحركت قيادات الحزب في اتجاهات مختلفة (زيارة مقر الاتحاد الأوروبي، تصريحات الكاتب الوطني في اسبانيا، زيارة إلى تونس، لجنة دعم الشعوب ....) + دعوة " اليسار الجذري" للاجتماع.

قبل ركوب قاطرة حركة 20 فبراير:

- **في استجواب للكاتب الوطني للنهج آنذاك (لمجلة اسبانية)** جاء فيه ما مضمونه:

- المغرب عرف تطورا ديموقراطيا خلال التسعينيات، و هو ما يميزه عن مصر وتونس، و رغم التشابه في بعض المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، فالمغرب لن يعرف ثورة كما هو الحال في مصر وتونس، ثم إن النظام في المغرب ليس ديكتاتوريا بل ديموقراتوريا، أي أنه يجمع بين الديموقراطية و الديكتاتورية.

و لهذا التصريح أهمية بالغة الدقة، فاستعمال مصطلح الديموقراتورية، الذي استعمله لأول مرة بالمغرب أبراهام السرفاتي (و هو بالمناسبة مصطلح ليس ماركسيا : كل دولة هي ديكتاتورية) يعني قبولا بانتقال ديموقراطي متقدم. و قد سبق لمنظر التيار، أبراهام السرفاتي أن صرح بأن المغرب قد انتقل من الأسود إلى الرمادي، أي من الديكتاتورية (سنوات الرصاص) إلى مرحلة أطلق عليها الديموقراتورية، و لذلك، وبعد أن وضع ذلك المصطلح على الرفوف لمدة، تمت الاستعانة به من جديد و نفض الغبار عليه.. و لم تجد نادية ياسين غضاضة في استعارته من الكاتب الوطني خلال إحدى تصريحاتها.

- زيارة البرلمان الأوروبي:

إن هدفها الأساسي التعريف و الإقناع بأن المغرب ليس هو ذلك البلد الذي تتصوره القوى السياسية الأوروبية، بل بلد ما زال عليه الكثير من العمل، الخطاب كان واقعيا، بما يعني تقديم صورة عن النهج كتنظيم مسؤول و يسعى إلى الديموقراطية.

- الزيارة إلى تونس :

نظم بعض قيادي النهج زيارة إلى تونس ونظموا لقاءا مع حزب العمال الشيوعي ومع غيره. و المعروف، أن هناك بين النهج وحزب العمال نقط مشتركة كالدعوة إلى المجلس التأسيسي والتنسيق مع الإسلاميين .....

بعدما تطورت الأوضاع قبيل انطلاق حركة 20 فبراير، حيث ساد خطاب الهجوم على كل الأحزاب ونقدها من طرف الجماهير تحت تأثير ما كان يجري في تونس ومصر، و بعد صمت طويل، دخل النهج على الخط إلى جانب قوى سياسية أخرى بموقف من لا موقف له (الانتظارية)، و لم يدع الحزب مثل باقي الأحزاب الأخرى إلى أي تحرك في أفق تفجير انتفاضة أو ما شابهها.

تجلت مواقف الحزب و انتهازيته بشكل واضح على أرضية التجربة الميدانية لحركة 20 فبراير، و تجلى ذلك في:

1- طريقة التعامل مع الحركة من خلال تشكيل مجلس الدعم و محاولات الخروج عن أرضيتها التأسيسية.

2- المواقف السياسية المطروحة داخل الحركة أو خارجها من داخل مجلس الدعم و التنسيقيات:

- شعار المجلس التأسيسي.

- الأسلوب السلمي الحضاري.

- الشعارات و المطالب: رفض التعامل المبدئي مع مضامين الشعارات: الحرية، المساواة و غيرها (العلمانية – الحريات الفردية – المساواة بين المرأة و الرجل ...).

- التحالف اللامبدئي مع القوى الظلامية: العدل و الإحسان، رغم تضارب الصيغ التي قدمها، ليبرر تحالفه هذا (تنسيق ميداني، تحالف سياسي، تغليب التناقض الرئيسي ....) وككل القوى الإصلاحية و التحريفية، فاجأت تطورات المسلسل، الذي انفجر في تونس، النهج الديموقراطي، فلا أوراقه ولا استراتيجيته (إن كانت له استراتيجية) ولا مفهومه للعمل السياسي و الجماهيري، و لا دعوته إلى خط النضال السلمي، كانت تساعده لإدراك جوهر اللحظة، و لذلك ركب سياسة الحضور، و العمل بأقل الخسائر، تجنبا لما لا يحمد عقباه، وبذلك احتل موقع الوسط داخل الحركة، يد ممدودة نحو العدل و الإحسان (اليمين) و أخرى نحو اليسار داخل الحركة.

- في بعض تصريحات عبد الحميد أمين: "لماذا الربط بين حركة 20 فبراير و النضال من أجل الديموقراطية؟ "

كان جوابه: "لسبب بسيط، هو أن حركة 20 فبراير في جوهرها حركة من أجل الديموقراطية، من حيث أهدافها و مطالبها وشعاراتها، إن الهدف الأساسي للحركة هو تخليص المغرب و الشعب المغربي من السيطرة المخزنية، التي دامت قرونا طويلة، معرقلة إمكانية تطوير البلاد نحو الديموقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القيمية.

لهذا فإن حركة 20 فبراير، جاءت كاستجابة و حاجة موضوعية، تتجسد في توفير الآلية النضالية الشعبية الموحدة، للقضاء على النظام المخزني العتيق ".

و في سياق شرحه لمعنى النظام الديموقراطي، استعرض الكاتب الأطروحات الكاملة للجمعية المغربة لحقوق الإنسان، بما فيها العلمانية و المساواة التامة بين الرجل و المرأة، هذا في وقت كان يتزعم التيار المعارض لأي طرح للعلمانية والمساواة بين

الجنسين من داخل الحركة (حلال علينا حرام عليهم)، و ذلك تحت مبررات شتى (التناقض الرئيسي، مراعاة الحليف الرئيسي (العدل و الإحسان)، ليس وقتها، هناك أولويات...) وهكذا، تم تناسي كل تلك المبادئ، و الاكتفاء بشعارات فضفاضة، ستسمح للعدليين بالتحكم في الحركة و قيادتها عمليا، وتحقيق ربح سياسي كبير، مما جعل الحركة تصول و تجول في العديد من المواقع على مسمع و مرأى من الجميع، أحيانا بدعم من أصدقائهم الحقوقيين و اليساريين (طنجة ، أكادير ...).

هكذا مرة أخرى، تفضح تجربة ملموسة ذوي الشعارات و المواقف الانتهازية، علماني في المقرات و المكاتب، و أخرس خارجها تحت شعار "الواقعية السياسية و النضج السياسي و تقدير دقة المرحلة ".

*** العدل و الإحسان :**

كانت حركة " العدل والإحسان"(أكبر تنظيم إسلاموي بالمغرب) المستفيد الأكبر من انطلاق "حركة 20 فبراير". استطاع هذا التنظيم الذي يؤمن بالدولة التيوقراطية (إقامة دولة الخلافة) والذي دشن بداياته في الجامعة بجرائم اغتيال للطلبة القاعديين، وبمحاولات لا تنتهي للاستيلاء على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومسخ هويته التقدمية، بعدما كان ينعته ب"الاتحاد الوثني لملحدي المغرب"، هذا التنظيم الغارق في أيديولوجيته الظلامية والقروسطية استطاع ابتداء من التسعينات (بل وقبلها) الاستفادة من مرحلة القمع الأسود الذي كان ينهال على اليسار الثوري، بل وبتشجيع من النظام للقوى الظلامية، أن يبني حركة هي الأكبر بين القوى السياسية في المغرب، من خلال تجنيد عشرات الألوف من الأنصار، ويتوفر على أكبر المداخيل المادية واللوجستيك والمقرات ومواقع إلكترونية، بل وإذاعة قرآنية، ويصل تأثيره ونفوذه إلى

الجاليات المغربية بأوربا. كما استطاعت قيادة الحركة أن تبني علاقات هامة مع بعض القوى الامبريالية، خاصة الامريكية حيث تستقبل السفارة الامريكية بالرباط باستمرار قادة " العدل والاحسان".

عندما انطلقت حركة 20 فبراير، كان "العدل والإحسان" يعرف حالة انحسار، صاحبته انسحابات وتراجعات في صفوفه، و كانت الحركة تعاني من عجز مستديم فيما يخص قدرتها على الفعل السياسي، مما كان يترجم في عزلة سياسية مستمرة منذ مدة طويلة.

شكلت انطلاقة 20 فبراير بالنسبة لحركة "العدل والإحسان" فرصة للخروج من عزلتها واستعراض قوتها، واستطاعت بالفعل، بعد فترة تردد من بسط نفوذها على حركة 20 فبراير، بعدما اخترقتها وأصبحت القوة الرئيسية داخلها، حجما وحضورا جماهيريا ولوجستيكيا، بل استطاعت أن تقيم تحالفا مع حزب النهج الديموقراطي وصل حد إصدار بيانات مشتركة معه.

بعد فترة اختبار القوى، أدرك "العدل والإحسان" ضعف قوى المكونات الأخرى، التي كانت ضعيفة جماهيريا ولوجستيكيا ومترددة سياسيا، فرفض كل الخطوط الحمراء، وفرض على تلك القوى التخلي عن شعار الدولة العلمانية والمساواة بين المرأة والرجل (كذلك رفض المساواة في الإرث) بل حاول المزايدة عليها معتبرا سقف مطالبها ضعيفا. ودعا التنظيم الظلامي إلى حوار وطني بين مكونات حركة 20 فبراير على أساس أن يقول الشعب (الأغلبية) كلمته، وبطبيعة الحال فالأغلبية بالنسبة له يمثلها "العدل والإحسان"، هكذا ناور براغماتيا وطرح شعار "الدولة المدنية" ودعا إلى هيئة تأسيسية.

وعندما بدا أن النظام الكمبرادوري، بدأ يستعيد المبادرة بعد خطابه الشهير، الذي دعا فيه إلى دستور جديد، بدأ الغموض يكتنف مواقف هذا التنظيم، الذي سينسحب من حركة 20 فبراير، ويقتنص فرصة تشكيل حكومة بن كيران الأكثر رجعية، ليعلن عن مساندتها ويفاوضها من أجل مكاسب سياسية. هكذا انفضح "العدل والإحسان" في أول تجربة سياسية جماهيرية له، أكد من خلالها رجعتيه وزيف ادعاء معارضته للنظام، كما أظهر للعيان أن التنظيمات الإخوانية وفية دائما لانتهازيتها وبراغماتيتها وخيانتها، فليس في القنافد أملس. أما الذين راهنوا على دور خاص للتنظيم، من أجل تحقيق أهداف الحركة على محدوديتها، فقد كانت خيبتهم كبيرة، خاصة بعدما أصاب حركة 20 فبراير من وهن أدى إلى تفككها ثم نهايتها، وفي التاريخ عبرة لمن يعتبر. فكما يقول ماركس ، من يجهل التاريخ محكوم عليه بإعادة إنتاجه.

***المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير**

- تأسس يوم 23 فبراير 2011 (جاءت مبادرة تأسيس مجلس الدعم من " الشبكة الديموقراطية المغربية لدعم الشعوب "و عقد مجلسه الوطني الأول يوم 5 مارس 2011) و قد تشكل بسرعة فائقة، مما يدل على الخوف من أي خروج للحركة عن السيطرة، (و كان بالأحرى أن يسمى " المجلس لتأطير حركة 20 فبراير") تحت شعار "ضد الاستبداد، ضد الفساد "، "جميعا من أجل دستور جديد" وأكد المجلس دعمه المطلق و اللامشروط لحركة شباب 20 فبراير و مطالبها و كافة أشكالها النضالية. هذه الحركة التي استطاعت بمبادرتها توحيد جهود كافة القوى التواقة للتغيير!!! كما أنه يؤكد أنه لا يشكل بديلا لها!!!(المجلس الوطني الأول).

ومن الملاحظ أن البلاغات تتحدث عن مجلس وطني مشكل من حوالي 100 تنظيم سياسي، نقابي، حقوقي، نسائي، شبابي، ثقافي و جمعوي، ومن عدد من الفعاليات، بينما أصبحت العديد من بياناته تدعو إلى تنظيم أيام نضالية وطنية، و تحديد تواريخها، بل و حتى مكان اختيار المسيرات الحاشدة .

منذ تأسيسها، تقول الحركة باستقلاليتها عن كل الإطارات، بينما نرى أن كل أعضاء المجلس الوطني الذي يدعي أنه ليس بديلا للحركة، قد أصبح يصدر البيانات و البلاغات و يدعو إلى تنظيم المسيرات مع تحديد تواريخها، مما يعني تدخلا واضحا في شؤون الحركة .

- **أعضاء المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير :**

تكون المجلس الوطني من التنظيمات التالية :

- اليسار الاشتراكي الموحد، النهج الديموقراطي، العدل و الإحسان، حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، و عدد من تنظيمات المجتمع المدني و شخصيات غير منتمية .

و بعد فترة تشكل :

- الإئتلاف المغربي من أجل ملكية برلمانية هنا و الآن، يضم كل مكونات المجلس الوطني للدعم، باستثناء النهج الديموقراطي و العدل و الإحسان تحت اسم " الائتلاف المغربي من أجل تحقيق ملكية برلمانية الآن" .

و بعد تأكيد دعمه للحركة و مطالبها العامة، يوضح المجلس الوطني موقفه من الدستور، و يدعو إلى إقرار دستور ديموقراطي من حيث منهجية بلورته و مضمونه، و طريقة المصادقة عليه كمدخل للبناء الديموقراطي الحقيقي .

***حركات داعمة انبثقت عن 20 فبراير** :

بعد انطلاقها، أفرزت الحركة من داخلها مجموعة من الحركات الصغيرة، تحمل أسماء مختلفة و هي :

- حركة حرية – ديموقراطية الآن
- حركة 20 فبراير ...الشعب يريد التغيير
- حركة 20 فبراير من أجل الكرامة الانتفاضة هي الحل
- حركة 20 فبراير من أجل التعديل الدستوري الشامل
- حركة 20 فبراير حرية عدالة مساواة
- حركة اتحادي 20 فبراير

* **حركات مناوئة** :

في سياق مواجهة النظام الكمبرادوري لحركة 20 فبراير، و بعدما تبين أن القمع ليس كافيا للجمها، استعمل جماعات البلطجية للتدخل الميداني، و على مستوى منتديات التواصل الاجتماعي، أطلقت أجهزته الأمنية مجموعة من الحركات المناوئة، من أجل محاربة حركة 20 فبراير و التشويش عليها، و من بين هذه الحركات :

- حركة شبابية ضد مجرمي 20 فبراير
- حملة ضد حركة 20 فبراير و أعداء الوطن
- حركة نطالب بمحاكمة حركة 20 فبراير للمس باستقرار البلاد والحض على الشغب .
- حركة نطالب بمحاكمة التخريب : 20 فبراير

* **بعض المعطيات عن حركة 20 فبراير :**

حسب الإحصائيات الرسمية، تمثل الفئة العمرية من 15 إلى 34 سنة أكثر من 38% من مجموع عدد السكان، و إذا أضيف إليها من 8 إلى 14 سنة تصبح النسبة 70% تقريبا .

و في تحقيق عن حركة 20 فبراير اعتمد نموذج مدينة الرباط ، فنجد الأرقام التالية :

- عدد الطلبة : 51,72%

- تساوي الذكور و الإناث تقريبا (51,42 الذكور – 48,27% الإناث)

-العاملون في القطاع الخاص : 34,48%

-العاطلون : 6,89%

- القطاع العام : 6,89%

-الانتماء السياسي أو النقابي أو الجمعوي : 68,97%

- غير المنتمين : 20,69%

- مهن الآباء : 48,27 %==< القطاع العام، القطاع الخاص ==< 31,03 % - الأمهات : 41,37% ==<القطاع العام و نفس النسبة لأمهات لا يشتغلن ، الباقي نساء متقاعدات .

===< مجموع العينة المدروسة يؤشر بقوة أن الشباب مسيس نسبيا، و أن الوسط العائلي و مهن هؤلاء الشباب تجعلنا نستخلص بأن انتماءاته منبثقة من هموم البورجوازية الصغيرة، و التي تتدحرج فيها هذه الفئة إلى الأسفل مع مرور السنين، و مع النتائج المترتبة عن الأزمة الاقتصادية العالمية .

===< هؤلاء الشباب يعانون بما يسمونه بالحكرة، و من أحاسيس كونهم مظلومين من طرف الدولة، و نتيجة انفتاحهم على قنوات التواصل الاجتماعي، أصبحوا يدركون طبيعة الحياة التي تعيشها دول المعمور، و مدى التخلف الذي تعاني منه بلدانهم، و بالنتيجة لما وفرته المواقع من إمكانات الحصول على المعلومات حول الفساد و الرفاه السائد لدى الطبقات العليا في المغرب، تشكل وعيهم بضرورة استئصال جذور الآفات التي تعاني منها" المملكة الشريفة " ==< انعكاس ذلك على مطالبهم .

و تظهر مجموعة من الدراسات و التحقيقات التي صدرت في هذه الفترة، أن الشعب المغربي اليوم يعيش واقعا حافلا بكل مسببات الإهانة التي يشعر بها المواطن في كل ثانية، بتردي الأحوال الاجتماعية للأغلبية الساحقة، التي تتعمق حدتها بغلاء الأسعار و تدني الأجور و تفشي البطالة حتى في صفوف حاملي الشواهد العليا، الذين تقابل مطالبهم العادلة بالقمع و التعامل اللاإنساني من طرف النظام ، و انتشار الأمية و تدني مستوى التعليم . أما على مستوى انتهاك الحريات و حقوق الإنسان و

اختلال ميزان العدالة، فقد بلغ في "العهد الجديد" درجة تجعل النظام مسؤولا عن سنوات رصاص جديدة، تتجلى سياسيا في التضييق على الصحافة و قمع المظاهرات و عودة الاختطافات و التعذيب في السجون السرية و العلنية، كما تعرف البلاد تفشيا واسعا للرشوة و المحسوبية و تشجيع اقتصاد الريع ...

في ورقة تعريفية لحركة 20 فبراير موقعة بتاريخ 16 -02-2011، نقرأ فيما يخص دوافع الانخراط في الحركة ما يلي :

" لأن الشباب ساخط على الشأن السياسي ، لأن الشباب يرغب في التفاعل مع الحقل السياسي و تسريع مسلسل الانتقال الديموقراطي المتأخر ..."

كل أرضيات الحركة عموما، تتأسس على مجموعة أحاسيس ذات طبيعة أخلاقية، فموقظ الانتفاض يكمن حسب تعبير أصحابها، يعود إلى الحكرة و فقدان الكرامة و المس بإنسانية المواطن .

و حسب استجوابات قامت بها المجلة (مجلة " وجهة نظر العدد 50 خريف 2011) مع المنتسبين للحركة، تبين أن الدعامات الأساسية لحركة 20 فبراير تتمثل في شبيبات تنظيم العدل و الإحسان و النهج الديموقراطي و العدالة و التنمية و شبيبة الاتحاد الاشتراكي و الحزب الاشتراكي الموحد و حزب الطليعة و أطاك المغرب و شباب التنظيمات الأمازيغية .

*** المشاركات الملتبسة:**

انقسمت الأحزاب و التنظيمات السياسية و النقابية و الجمعوية باختلاف تلاوينها الإيديولوجية و السياسية و الطبقية، فيما يخص الموقف من حركة 20 فبراير، فباستثناء القوى التي شكلت "المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير"، فإن أغلب تلك

القوى قد وقف موقفا مساندا للنظام و منددا بالحركة، غير أن الوضع السياسي المغربي، يتميز بظاهرة وجود أحزاب سياسية تتقن لعبة خلط الأوراق بين الموالاة و المعارضة، فتجدها في الحكومة و تلعب دور المعارضة، و العكس صحيح، ولأن هذه القوى تعرف كيف تؤكل الكتف، فإنها لا تضع بيضها كاملا في السلة خوفا من انقلاب الأوضاع في غير صالحها، فتتخذ مواقف ملتبسة، و لنا في ذلك نماذج برزت منذ انطلاق الحركة، و منها :

- **حالة حزب "العدالة و التنمية" (التنظيم القطري لحركة "الإخوان المسلمون" في المغرب)** .

عندما انطلقت حركة 20 فبراير، لم يتأخر هذا الحزب في إدانتها و شجبها رسميا، و رفض المشاركة فيها، كما جاء على لسان أمينها العام عبد الإلاه بنكيران، الذي ظل يردد فيما بعد، أنه هو من أنقذ النظام عندما اتخذ ذلك الموقف، لكن الحزب في إطار انتهازيته و براغماتيته الإخوانية، لم يمنع أحد قادته الأساسيين و هو مصطفي الرميد، و كذلك جزءا من شبيبته، من المشاركة الملتبسة في حركة 20 فبراير .

هكذا تحرك مصطفى الرميد، و ردد دعواته إلى "استثناء مغربي على أساس توافقي بين الملك و الشعب من أجل إنجاز ديموقراطية حقيقية ترتبط فيها المسؤولية بالمساءلة، و أي تأخر في ذلك قد يؤدي إما آجلا أو عاجلا إلى صدام لا مصلحة للبلاد فيه"، و أعلن أن :

" ما دفعني إلى تبني موقف الشباب الذي أعلن عن الخروج للتظاهر في 20 فبراير هو أن مجمل العناوين التي أعلن عنها المتظاهرون، عبر كل الوسائط الإعلامية تلتقي مع ما ندعو إليه في العدالة و التنمية ،و نؤمن به و نناضل من أجله"، لذلك كما يقول أنه:

"قرر المساهمة بشرطين :

. أن هذا الخروج الجماهيري لتظاهرة 20 فبراير، الذي قد يكون قليلا أو كثيرا، سيبقى وفيا للشعارات المعلنة أو ستقع انزلاقات شعاراتية في الميدان .

- أن هذا التظاهر و الاحتجاج سينضبط لضوابط الممارسة التظاهرية السلمية أو سيعرف انزلاقات .

لذلك سيكون الانسحاب في حالة الانزلاقات .

و في إحدى التصريحات يقول الرميد أن مواقف الحركة تلتقي مع مواقفه الشخصية.

- **حالة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"**

بالاعتماد على أقوال حسن طارق أحد قياديي الحزب (زعيم اتجاه "الاشتراكيون الجدد" داخل الحزب)، فإن الحزب لم يصدر أي قرار سواء المقاطعة أو المشاركة (لذلك شارك هو و جزء من شبيبة الحزب).

و في الواقع شاركت مجموعة من قيادات الحزب بشكل محتشم، لكن ما أن ألقى النطام خطابه في 9 مارس 2011 حتى بدأت هذه العناصر تعود إلى قواعدها لتنخرط مع الحزب في مسلسل صياغة دستور النظام، الذي أقر المشاركين في صياغته بالإجماع بإقرار مفهوم "إمارة المؤمنين" .

- حالة النقابات، نموذج C D T :

و من النماذج الملتبسة على المستوى النقابي، موقف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، التي دعت إلى نظام برلماني في إطار ملكية برلمانية، و دعت إلى مساهمة فروعها في الحركة . لكن قيادتها المركزية في شخص نوبير الأموي ، و في إطار اتصال النظام بالنقابات من أجل تهدئة الأوضاع، قال أحد قادتها، أن هذا التأويل ممكن، و يقصد بذلك مسألة التهدئة، بل و أن الاتصال كان مركزا على التهدئة، و لم تناقش أية مطالب .

- حالة المجتمع المدني، نموذج (مواطنو المغرب "جمعية المبادرة و التجديد").

انقسم المجتمع المدني بدوره بين من اصطف إلى جانب النظام وبين من كان مع الحركة و بين أصحاب المواقف الملتبسة، هذه الأخيرة نقتبس بعض ما جاء في أقوال "جمعية المبادرة و التجديد" ما يلي :

- "إننا نعتقد أن نظاما يعتمد حكومة ديموقراطية فاعلة و يستند إلى سلطة تنفيذية عليا تتمتع بالاستمرارية، يمثل النظام الأفضل بالنسبة للمغرب في المرحلة الراهنة، خصوصا و أن بلادنا تعتبر من الدول القلائل التي تمتاز بمثل هذه الخاصية المؤسساتية .

- هكذا فإن نظام الحكامة الذي نأمل أن يتبناه المغاربة، تتوفر له ليس المشروعية التاريخية فقط ، و ملامسته لمتطلبات الظرفية الحالية، بل الأكثر من ذلك، فإنه يتبين من خلال رؤيتنا الاستشرافية و الاستراتيجية أن ذلك النظام سيثبت مستقبلا

أنه هو الأفضل على الإطلاق، هذا الاختيار الحر للمغاربة سيعلن في العمق عن بزوغ الملكية المواطنة، التي تستمد قوتها من وعيها أن مغربيتنا حاضرة قبلها ".

***تصريحات مختلفة حول الحركة :**

مصطفى الرميد : مواقف الحركة تلتقي مع مواقفي الشخصية.

أمين عبد الحميد (قيادي بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان): تلتقي مواقف الحركة مع مواقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان .

- عبد الله الحريف (الكاتب الوطني للنهج الديموقراطي) : تلتقي مواقف الحركة مع مواقف النهج الديموقراطي .

- خديجة الرياضي (رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان) : لقد استطاعوا توحيدنا .

- حسن طارق : حزبنا لم يصدر أي قرار سواء المقاطعة أو المشاركة (لذلك شارك هو و جزء من شبيبة الحزب).

- كريم التازي (رجل أعمال) : لقد كنت من الأوائل الذين حيوا المكتسبات الهائلة التي تم انتزاعها بفضل حركة 20 فبراير، لكن يظهر لي أن هذه الحركة تاهت ....حتى بدون تدخل المخزن .لا يمكن لأي كان الآن، و ليس لأحد الآن أن يعطي الحق لنفسه الكلام باسم الشعب ...كما يجب القبول بأن الشعب المغربي مناوئ لكل اختيار ثوري واضح أو ضمني، المغاربة مهيؤون لمسلسل تدريجي للإصلاحات .

- شباب الفيسبوك " لمجلة عدالة (جوست) العدد 9 مارس 2011= ياسين بزاز(ناشط في حركة 20 فبراير) :

"تاريخيا لم تستطع الأحزاب السياسية توحيد فصائل الشعب المغربي و الخروج إلى الشارع، و حركة 20 فبراير تمكنت من ذلك بسبب نزعها غطاء الإيديولوجيا" .

***بعض المناورات السياسية :**

ساهمت حركة 20 فبراير في إطلاق نضال جماهيري سياسي ، فرض على كل القوى السياسية، بما فيها النظام أن تنخرط بشكل أو بآخر في الصراع السياسي، مستخدمة خبراتها و تجاربها في المناورة، و نقدم هنا نماذج عن هذه المناورات :

- العدل و الإحسان : إصدار بيان يعلن فيه التشبث بالدولة المدنية .

- التقدم و الاشتراكية، العدالة و التنمية و باقي الأحزاب الملكية ترفض نداء 20 فبراير، لكن بعض الشبيبات ستساهم مثل الشبيبة الاتحادية و تنظيم "وكا" (العدالة و التنمية) لكن بعد خطاب 9 مارس ستتقلص مساهمتها .

-14 ابريل أعلن النظام العفو عن 190 معتقلا سياسيا من السلفية الجهادية.

- اتخاذ الحكومة المغربية قرار الزيادة في أجور موظفي القطاع العام (600 درهم) و الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص .

- ألقى الملك خطاب 9 مارس و تم الحديث عن دستور الوصايا السبع و تشكيل لجنتين : لجنة لصياغة الدستور و لجنة التتبع (سياسة القصر المشهورة) .

***محطات تظاهرات حركة 20 فبراير :**

20 فبراير 2011 : 70 مدينة و قرية

20 مارس 2011 : 100 موقع

من 20 فبراير 2011==> فبراير 2012 : 12 يوم وطني .

-الأيام الوطنية للخروج :

20 فبراير+20 مارس +24 ابريل +22 ماي + 26 يونيو + 17 يوليوز + 25 شتنبر + 23 أكتوبر + 20 نونبر + 25 دجنبر + 22 يناير + 19 فبراير

مسيرات خاصة بالتنديد بالقمع :

" 5 + 12 + 19 يونيو 2011

26 يونيو : رفض الدستور الممنوح

3 يوليوز : مظاهرات حاشدة للتعبير عن استمرارية الحركة و الطعن في نتائج الاستفتاء .

24 يوليوز : مسيرة الإصرار: أكثر من 40 مدينة و قرية .

31 يوليوز : مسيرات حاشدة في عدد من المدن .

من يوليوز إلى رمضان : كل يوم سبت و أحد .

9 + 10 + 11 شتنبر : تظاهرات حاشدة في عدة مدن .

23 + 24 نونبر : عشرات من التظاهرات في مجموعة من المدن .

27 نونبر، غداة الاقتراع : 60 منطقة، خاصة المدن الكبرى .

4 دجنبر : مسيرات شعبية خاصة في المدن الكبرى .

11 دجنبر : مسيرات شعبية بعدد من المدن .

19 دجنبر : العدل و الإحسان تعلن التوقف عن المشاركة في حركة 20 فبراير .

25 دجنبر : 60 منطقة خاصة المدن الكبرى .

IX– -اتجاه تطور سيرورة التناقض الرئيسي وميزان القوى الطبقي بالمغرب و مهام الحركة الماركسية – اللينينية:

1) في طبيعة الحركة و برنامجها :

ما أن انطلقت حركة 20 فبراير المغربية، بعد فترة انتظار و ترقب لما يجري في تونس و مصر و اليمن و البحرين و سوريا، حتى بدأت المقالات و التصريحات و أجهزة الإعلام تدلي بدلوها حول طبيعة الحركة و مضمونها و شعاراتها، فاستعملت مفاهيم و مصطلحات مختلفة للتعبير عن طبيعتها، بل إنه حتى الماركسيين – اللينينيين التحقوا بالمشهد للتعبير عن تصوراتهم و مفاهيمهم، و إن كانوا بدرجة أقل.
هكذا، اعتبر البعض حركة 20 فبراير "ثورة شعبية"، و اعتبرها البعض الآخر "انتفاضة شعبية"، و سماها طرف آخر "حركة ثورية"، و لم تتوانى الأغلبية عن استيراد مصطلحات الإعلام الإمبريالي الغربي، من قبيل "الربيع العربي"، و إطلاق تسميات الزهور من قبيل "ثورة الياسمين" عند توصيف التجربة التونسية، و زاد الطين بلة حينما نصبت شبكة الجزيرة القطرية الرجعية نفسها مركز قيادة "ثورات الربيع العربي"، بل أصبح المدعو القرضاوي شخصية ثورية تقود "الربيع العربي"، كما تجسد ذلك في وصوله إلى القاهرة حيث أم الناس للصلاة في "ساحة التحرير" بعدما التحق أصدقاءه من الإخوان المسلمين المصريين متأخرين، بانتفاضة الشعب المصري.
و تدخلت تيارات فكرية و إيديولوجية و سياسية مختلفة (التحريفية، التروتسكية، الأناركية) مشوشة على الوضع بخطابات تنشر الوهم و الشعارات الزائفة، مما زاد في تعقيد الصورة و تضبيبها، و لم يحد عن هذا الوضع حتى بعض الماركسيين - اللينينيين ، عندما ركبوا الموجة دون تمحيص و تدقيق و تحليل موضوعي و استشراف لمستقبل حركات أطلقتها الجماهير العربية.

لسنا من أنصار "نظرية المؤامرة"، و نؤكد على أن تفجر تلك الحركات كان نتيجة الأوضاع الاجتماعية و السياسية الطبقية في تلك البلدان، التي وصلت درجة من التراكم أدى إلى ذلك الانفجار (الشيء الذي لا يعني أن الإمبريالية و شبكاتها التآمرية المحلية و الدولية لا تتدخل ولن تتدخل، فذلك من طبيعة الأمور، و من طبيعة المسارات، التي تسير فيها الثورات، حيث تتصارع قوى داخلية و خارجية فيما بينها).

و فيما يخص حركة 20 فبراير، لن نعود للسياقات العامة، التي كانت وراء انطلاقها، فقط نؤكد أن المغرب عرف على امتداد 20 سنة قبل الحركة تصاعدا نضاليا للحركة الجماهيرية، و ظهور العديد من الحركات الاجتماعية، و الأشكال النضالية و التنظيمية للحركة الجماهيرية، و ذلك بشكل غير مسبوق تعبيرا عن حدة الأزمة البنيوية للنظام و للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، إن هذا منظور إليه في شموليته لم تعرفه، سواء مصر أو تونس أو غيرها نتيجة الخصوصيات المحلية.

و إذا كانت الحركة الجماهيرية في مصر و تونس قد تطورت بسرعة نحو انتفاضة شعبية أسقطت بداية رأسي النظام في البلدين (أعادت الكرة مرة أخرى في مصر مع نظام محمد مرسي الإخواني)، فهي مع ذلك لم ترق إلى مستوى ثورة بمعناها العلمي، أي تغيير البنى الاقتصادية و السياسية الطبقية السائدة لصالح سلطة و بنى جديدة، و بالنسبة لحركة 20 فبراير فإن الأمر مختلف، فرغم أنها ورثت تراكما نضاليا جماهيريا كبيرا، فإنها مع ذلك لم ترق إلى مستوى انتفاضة شعبية، لكونها لم ترفع شعار إسقاط رمز النظام، بل سعت إلى إصلاحه في حدود معينة، كما عبرت عن ذلك وثيقتها التأسيسية و شعاراتها المرفوعة و أساليبها النضالية السلمية.

كثيرا ما أخطأ البعض (من بينهم ماركسيون ـ لينينيون) حينما راهنوا على ثورية الحركة، و لم يستطيعوا إدراك طبيعتها الطبقية و السياسية، و ساروا يسقطون عليها شعاراتهم و أحلامهم و أوهامهم.

ليس بالصدفة أننا في الصفحات السابقة قمنا بمجموعة من المقارنات بين شباب حركة 20 فبراير و شباب الحركة الوطنية المغربية ثم شباب السبعينات من القرن الماضي، و الهدف هو المساهمة في تقييم الحركة و تحديد جوهر طبيعتها السياسية و الطبقية، و لم تخرج عن هذا الإطار كل السياقات العامة و الخاصة التي وضعناها في الصفحات السابقة، و نريد أن نؤكد هنا

على حقيقة تاريخية تفيد أن حركات الشباب تكون أحيانا مقدمة لنشوء حركة ثورية جديدة، و هو ما حصل مثلا بالنسبة لحركة 19 مايو في سنة 1919، التي أنشأت القيادات الجديدة، التي بنت الحزب الشيوعي الصيني، علما أن البعد الديموقراطي (ضد الإقطاع و الامبراطورية) و البعد المعادي للإمبريالية كان حاضرا، مما جعلها حركة صينية ثورية.
و في المغرب انتفضت الجماهير الشبيبية في الدار البيضاء و مدن أخرى، و كان حاضرا لدى شبابها الموقف الثوري من النظام و من ارتباطاته الاستعمارية، إضافة إلى البعد الديموقراطي، من خلال الموقف من السياسة التعليمية تجاه أبناء الكادحين، و برفض الأساليب الإصلاحية في مواجهة النظام.
لقد ساهمت انتفاضة 23 مارس المجيدة، إلى جانب عوامل أخرى في تهييئ القادة الثوريين، اللذين أسسوا الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، و في مقدمتها منظمتي "إلى الأمام" و "23 مارس".
وعندما أنشأ الشباب الثوري الحملم (الحركة الماركسية اللينينية المغربية)، كان قد استوعب دروس و حصيلة نضال الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي و ضد النظام الكمبرادوري، فرفع شعار "لا إصلاح لا رجعية، قيادة ثورية"، و ذلك في وجه النظام و القوى الإصلاحية، و ضمنها الحزب الشيوعي التحريفي، الذي كان يسمى آنذاك حزب "التحرر و الاشتراكية"، حزب أطلقت عليه حتى موسكو آنذاك اسم "الحزب الشيوعي الملكي الرجعي".
لم تكن حركة 20 فبراير إطارا لتوليد شبيبة ثورية، لطبيعتها الطبقية و السياسية، و لقد سبق أن اعتبرناها حركة واتجاها للبورجوازية الصغيرة، بل، و حتى لبعض الشرائح من البورجوازية المتوسطة (بل فتحت الباب لبعض المشاركات الفردية من البورجوازية الكبيرة، مثال ميلود الشعبي، كريم التازي)، و قد بينا ذلك من خلال دراسة مكوناتها و أفق طموحها البرنامجي و السياسي، الذي تميز بطابع ديموقراطي إصلاحي.

إن التحديد البنيوي الطبقي لمكوناتها (البورجوازية الصغيرة أساسا، و التي تتميز بالتشتت في كيانها الذاتي خلافا للطبقة العاملة) و الموقف الطبقي السياسي [1] يتأثران بشكل أولي بطبيعة التناقض بين هذه الشرائح من البورجوزية الصغيرة و المتوسطة من جهة، و البورجوازية الكمبرادورية من جهة أخرى، و قد اعتقد البعض خطئا أنه تناقض رئيسي، و الحال أنه ليس كذلك، فالتناقض الرئيسي هو بين الطبقة العاملة و الفلاحين و البورجوازية الصغيرة و المتوسطة من جهة والمصالح الامبريالية و البورجوازية الكمبرادورية و كبار الملاكين العقاريين الرأسماليين، و البيروقراطية الكبيرة، من جهة أخرى، إنه التناقض المحدد لطبيعة المرحلة الثورية : مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية .

إن هذا التناقض يحدد طبيعة التناقض القائم بين البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والبنية الامبريالية الكمبرادورية، باعتباره تناقضا ثانويا قد يحتد تحت تأثير التناقض الأول، لكنه غير كاف لتحديد الأفق الثوري بالبلاد.

---

1 . تشكل البورجوازية الصغيرة المغربية قاعدة اجتماعية لأغلب الأحزاب السياسية في المغرب، كما أنها تنتظم في العديد من جمعيات المجتمع المدني (130 ألف جمعية مقابل حوالي 45 ألف في التسعينات من القرن الماضي). إن هذا الاندفاع و التهافت نحو ما يسمى بالمجتمع المدني، يفسر بالتراجع، الذي تعرفه ساحة العمل السياسي في المغرب و فقدان كل الأحزاب للمصداقية عند الجماهير، إضافة إلى سياسة النظام الهادفة إلى ضرب فكرة النضال و تشجيع سياسة التسول و الاعتماد على المساعدة بدل النضال، و قد وجدت العديد من فئات البورجوازية الصغيرة ضالتها في ذلك، و قد دفعها وضعها المادي إلى الانخراط في ذلك و التهافت عليه، محاولة بذلك خلق جسور التواصل مع السلطة و السلطات المحلية، و ذلك عبر تقديم المطالب و البحث عن الدعم عندها. إن البورجوازية الصغيرة تؤمن بشكل كبير بأن السلطة تخلق الثروة.

و سواء هل ركبت هذه الفئات أو الشرائح من البورجوازية الصغيرة قطار العمل الحزبي ، أو استقلت عربة المجتمع المدني، ففي جميع الأحوال تحاول خدمة مصالحها عبر شبكات الزبونية و الوصولية، و ذلك تحت شعارات متعددة تتقن استعمالها وتجتهد في اختراعها، من قبيل "ديموقراطية المشاركة" و "التنمية المستدامة" و "الاقتصاد الاجتماعي".

و بالعودة إلى الورقة التأسيسية للحركة، نجد ذلك الطابع الإصلاحي للحركة، من خلال شعار "الملكية البرلمانية"، و من خلال استقراء مواقفها السياسية و شعاراتها، لا نجد ذلك الطابع المعادي للإمبريالية، الضروري في مرحلة الإمبريالية لكل حركة ديموقراطية ثورية، كما أن طابعها الوطني ظل محدودا، لكونها لم تعد النظر في طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد (نظام رأسمالي تبعي) و اكتفت بشعارات فضفاضة حول محاربة الفساد و الريع، و نهلت من مصطلحات "النظام المخزني" دون توصيف حقيقي لطبيعة النظام، ذلك التوصيف الذي سيوصلها إلى طبيعة النظام الطبقية و ارتباطاته الإمبريالية، الشيء الذي لم يكن أبدا واردا في جدول أعمالها.

إن طبيعة برنامج الحركة، و استراتيجيتها الإصلاحية المرتبكة، و أساليبها النضالية كانت وراء الحد من المشاركة الشعبية في الحركة، التي كلما كانت تقع، كانت تجابه بخطاب يتهمها بأنها من صنع النظام و أجهزته، هكذا، انعزلت تدريجيا عن الجماهير الشعبية رغم بعض المحاولات في الاتجاه المعاكس، إلا أنها لم تكن تحظى برضى المراكز المؤثرة، التي كانت تتموقع في مدينة الرباط أساسا.

2) في اتجاه تطور سيرورة التناقض الرئيسي و ميزان القوى الطبقي:

إن رصدنا لهذا التطور يسمح بتحديد اتجاهين متناقضين ضمن سيرورة الصراع الطبقي:

- استمرار هجوم الرأسمال الإمبريالي الكمبرادوري في ظل أزمة خانقة للنظام الرأسمالي الإمبريالي، و انعكاساته على الشريك الكمبرادوري، في ظل تفاقم أزمة النظام الكمبرادوري التبعي، و تحميل تبعات ذلك للجماهير الكادحة في المدن و البوادي، و تصاعد القمع و الاستغلال و الاضطهاد و التبعية لمراكز القرار الإمبريالي، سياسيا و اقتصاديا و عسكريا و استراتيجيا.
- تصاعد نضالات الجماهير في كل القطاعات، و خاصة ذات الصلة المباشرة بسيرورة تراكم الرأسمال الكمبرادوري (القطاعات الصناعية ذات الصلة، أراضي الفلاحين، الأراضي السلالية، القطاع العقاري ...).

بناء عليه، فإنه بالإمكان استخلاص المميزات التالية :

* اتجاه تطور ميزان القوى لصالح الإمبريالية و الكمبرادور.
* ميل نحو تطور غير متكافئ بين مختلف قطاعات الحركة الجماهيرية.
* تنامي الحركة الجماهيرية بشكل كمي و العجز عن الانتقال إلى المستوى النوعي للأسباب التالية:
■ غياب الأداة الثورية، أداة النضال الثوري: الحزب الماركسي ـ اللينيني.
■ غياب الاستراتيجية الثورية و البرنامج الثوري.

← إن سيرورة الوعي السياسي الطبقي الثوري تفتقد لأداتها الطليعية الثورية، و لذلك تعتبر مهمة بنائها مهمة مركزية ملقاة على كل الماركسيين ـ اللينينيين.

إن الحديث عن عملية البناء هاته تسوقنا إلى الحديث عن السياق الاستراتيجي لتلك العملية، الذي أطلق عليه علم الاستراتيجية الثورية: مرحلة الدفاع الاستراتيجي.

بعد تحديد طبيعة التناقض الرئيسي واتجاه ميزان القوى الطبقي ، و انطلاقا منهما معا، يمكن اعتبار نضال الحركة الثورية الماركسية ـ اللينينية ينخرط في سياق إنجاز مهام مرحلة الدفاع الاستراتيجي (بناء الخط السياسي و الاستراتيجي و أدوات الثورة و قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية، في ظل ميزان القوى ميال لصالح الإمبريالية و الكمبرادور، مع الأخذ بعين الاعتبار تنامي نضالات الجماهير.

إن إشكالية بناء الخط السياسي في أساسها مسألة بناء الأطر، و هي عملية جدلية متناقضة، فلا يمكن بناء الأداة الثورية دون بناء الخط السياسي، الذي لا يمكن هو بدوره بناؤه خارج الكفاح الجماهيري، كما لا يمكن بناء الأطر بدون خط سياسي، الذي يحدد بدوره عملية البناء هاته.

إن جدلية بناء الخط السياسي ـ بناء الأطر، تتميز بكونها تنخرط في سيرورة تعرف نموا متقدما للحركة الجماهيرية و غيابا تاما للأداة الثورية.

إن التقدم في اتجاه القضاء على هذه الاختلالات يستوجب ما يلي:

1 - التغلب على الحركوية المفرطة و العفوية، حيث "الهدف لا شي ء و الحركة كل شي ء"، و من هنا وعي المناضلين الماركسيين ـ اللينينيين بأهمية تأسيس العمل النضالي و بنينته تنظيميا، مع إيجاد أشكال و أساليب العمل المناسبة.
2 – التغلب على التناقض بين الدعاية و التحريض، مع تأكيد أولوية العمل الدعائي كقاطرة للعمل النضالي، انطلاقا من أن "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية"، و باعتبار أن النظرية في الفترة الراهنة هي المحدد ضمن جدلية الحركة و النظرية.

فماذا نعني بالنظرية الثورية ؟

إنها :

-1- المبادئ العامة للماركسية ـ اللينينية (الحقائق العامة).
-2- التطبيق العملي لتلك الحقائق العامة على السيرورة الثورية من أجل إنتاج النظرية الثورية الخاصة ضمن جدلية العام و الخاص.
-3- اعتماد المبدأ الأممي للماركسية ـ اللينينية، القائم على وحدة مصالح الطبقة العاملة العالمية، و على تعميم التجارب الثورية التاريخية العالمية و المحلية لنضال البروليتاريا العالمية و الشعوب المضطهدة.
-4- إن تحصيل و استيعاب مبادئ الماركسية ـ اللينينية ليس استظهارا للكتب و النصوص، الذي يسقط في الدوغمائية (تفصل الدوغمائية النظرية عن الممارسة الثورية، و عن روحها الثوري، الذي هو التحليل الملموس للواقع الملموس)، كما أن الحركية و غياب البعد النظري يسقط في التجريبية (لا تتعدى التجريبية حدود المعرفة الجزئية، و بالتالي تتميز بالعجز عن اكتساب المعرفة الكلية أو الثورية و تسقط في فصل الممارسة عن النظرية).
-5- إن إنجاح العمل الثوري يتطلب التطبيق الحي و الخلاق للمبادئ الماركسية ـ اللينينية على النضالات الطبقية، عبر التحليل الملموس للواقع الملموس و إعطاء الأهمية لأسلوب التحقيقات.

إن دراسة الصراعات الطبقية عبر الدراسة العلمية و أسلوب التحقيقات، يسمح بإنتاج تحاليل طبقية عامة (تحليل التشكيلة الاجتماعية و الاقتصادية بشكل عام، أو ظرفية (تحليل الظرفية بالمعنى الذي حدده لينين، أي تحليل للصراع الطبقي في فترة

زمنية محددة، و يتضمن تحديد اتجاه موازين القوى الطبقية، القوى الاجتماعية و السياسية المتصارعة، آفاق النضال لتلك الفترة الظرفية ...) تساهم في بناء الخط النظري و الاستراتيجي للثورة.
بهذا المعنى، و في سياق النضال الثوري الجماهيري، و بالتوجه إلى الطبقة العاملة و جماهير الفلاحين، تنبني و تنصهر الهوية الثورية الماركسية ـ اللينينية من أطر البروليتاريا و المثقفين الثوريين.

3) مبادئ توجيهية لمناقشة مهام الثوريين الماركسيين – اللينينيين :

ليس المطروح هنا تحديد للمهام، كما هو متعارف عليه لدى الماركسيين ـ اللينينيين، حيث يتم الحديث عن مهام تكتيكية و أخرى استراتيجية، و عن مهام جماهيرية و أخرى سياسية، يبنين هذا و ذاك وجود برنامج ثوري يوجه كل تلك الأعمال. إنما المقصود هنا إعطاء بعض الأفكار العامة للدفع بالعمل نحو هذا الاتجاه.
إن المتابع للتجارب النضالية لشعوب المنطقة العربية، يلاحظ غياب و ضعف القوى اليسارية عموما، و الماركسية ـ اللينينية خصوصا، مما يؤكد عدم جاهزيتها للانخراط في تلك الحركية التي فجرتها الانتفاضات العربية. و إذا كان الوضع شبه عام، فهذا لا يعني عدم وجود خصوصيات يتميز بها واقع اليسار الثوري في هذا البلد أو ذاك، و إن قراءة سريعة لواقع هذا اليسار تثبت وجود تمزقات عميقة و متنوعة تتحكم في حاضره.
إن انهيار المعسكر الاشتراكي عموما، و نتائجه على موازين القوى العالمية، و تراجع المد النضالي الثوري في العالم، و سقوط الأدوات الثورية و الجماهيرية لتحرر البروليتاريا العالمية و شعوب العالم المضطهدة (أحزاب شيوعية، نقابات، حركات التحرر الوطني) إضافة إلى نشوء و ترعرع إيديولوجيات بورجوازية صغيرة و تحريفية جديدة، انضافت إلى الإرث التحريفي التاريخي الكلاسيكي، كل هذا قسم و يقسم باستمرار اليسار الماركسي ـ اللينيني إلى العديد من المجيمعات، التي تعيش حالة تشرذم و انقسام دائمين، ألقى بثقله على الحالة المتردية التي يعيشها اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني، مما ساهم، و يساهم في تعقيد

مهام إعادة بناء هذا اليسار و إنجاز مهامه التاريخية، و لن يتحقق ذلك خارج تشخيص الحالة و التقدم المنهجي في الخروج منها.

إن تشخيص هذه الحالة، يثبت أن العديد من الماركسيين ـ اللينينيين أصبحوا يخلطون بين التحريفية القديمة و الجديدة من جهة، و الماركسية ـ اللينينية الثورية الحقيقية من جهة أخرى، و هو ما يفسره هذا الإقبال الكبير على كتب التحريفية السوفياتية و العربية بدون تمحيص و تدقيق، مما يعود بهم إلى الوراء، و يجعلهم طعما سائغا في يد التحريفية بشكلها القديم و الجديد.

إن الانطلاق من حيث انتهى خط الثورة العالمية في الستينات، الذي فصل بين خط التحريفية العالمية بقيادة الاتحاد السوفياتي و الثورة العالمية بقيادة الثورة الصينية، هو المدخل لكل عمل جديد على قاعدة تقييم ثوري ماركسي ـ لينيني للتجارب الاشتراكية العالمية، و على قاعدة دراسة التجارب المحلية لليسار الماركسي ـ اللينيني، و بإنجاز التحاليل الملموسة للصراعات الطبقية (التحاليل الطبقية، التحاليل الظرفية ...) و التقدم في بناء الخط السياسي و بلورة البرنامج الثوري.

إن الانحراف عن هذا الاتجاه، يؤدي حتما إلى السقوط في هذا الشكل أو ذاك من التحريفية و إعادة إنتاجها.

إن التقدم في الاتجاه الصحيح من أجل الخروج من المآزق، التي يتخبط فيها اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني، تستدعي التقيد بمجموعة من المبادئ و القواعد :

- 1- العمل على التعريف بالمواقف النظرية و فتح نقاش واضح و صريح حولها، الشيء الذي يستدعي نقاشا نظريا و نقديا لتاريخ الحركة الشيوعية العالمية و لتجارب البناء الاشتراكي، و تقييم و استيعاب دروس و خبرات التجارب الماركسية ـ اللينينية المحلية. إن هذا سيتوافق مع الاتجاه نحو بناء خط نظري و إيديولوجي للثورة العالمية و الثورات المحلية الوطنية.

-2- لا قيمة لخط نظري عام بدون وجود خط سياسي، يحدد المهام و يرتكز على برنامج ثوري مرحلي و استراتيجي. إن التقدم في إنجاز الخط السياسي مرتبط أشد الارتباط بالتحليل الملموس للواقع الملموس، و القيام بالتحقيقات من أجل إنتاج التحاليل السياسية الآنية و الظرفية، التي ترتكز كذلك على وجود تحليل طبقي عام.

-3- الاعتماد في العمل السياسي، بعد تحديد أشكاله الرئيسية، على خط الجماهير، الذي يجد أسسه القوية في الفكر الماركسي ـ اللينيني عموما، و في الثورة الصينية خصوصا، و ذلك من أجل إتقان فن قيادة الجماهير، و بناء حزبها الثوري الماركسي ـ اللينيني.
-4- ضرورة التأكيد على شعار الوحدة و النضال بين الماركسيين ـ اللينينيين المنخرطين في كل جبهات النضال الطبقي و الجماهيري.
-5- التشبث بوحدة الماركسيين ـ اللينينيين الثوريين الحقيقيين على أسس مبدئية، تضع الحدود الفاصلة بين الماركسيين ـ اللينينيين و التحريفيين، قبل تحديد أي وحدة ممكنة و الشروع في تحقيقها، مع التأكيد على مضمون النقطة الرابعة.
-6- على الماركسيين – اللينينيين الثوريين الحقيقيين أن يقوموا بتقييم تجاربهم المختلفة، السياسية و النضالية و التنظيمية و الجماهيرية. و فيما يخص الجانب الجماهيري ضرورة تقييم التجارب القطاعية و استخلاص دروسها، من أجل تجاوز الحركية و العفوية و التجريبية، و كذلك تجاوز التجارب الإصلاحية و التحريفية في الإطارات الجماهيرية.
إن تجربة حركة 20 فبراير في المغرب رغم محدوديتها (حركة طابعها مطلبي و احتجاجي، سياسي و جماهيري)، كما تجارب باقي شعوب المنطقة العربية، تثبت الطاقات الهائلة، التي تتوفر عليها الجماهير الشعبية، من حيث قدرتها على المبادرة و إبداع أساليب النضال المناسبة، كما تظهر إمكانية تحويل الشعارات الثورية للماركسيين ـ اللينينيين إلى واقع جماهيري، و من تم التحول نحو قيادة الجماهير و إنجاز المهام التاريخية الملقاة على عاتقها، و في مقدمتها بناء أداتها الثورية : الحزب الماركسي ـ اللينيني.
إن الحديث و الثرثرة حول أفق حركة 20 فبراير، أو أي حركة أخرى تفجرها الجماهير، دون التقيد بالنقط المحورية أعلاه، هو مجرد جعجعة بدون طحين و "فرازيولوجيا ثورية" (جملة ثورية) ليس إلا.

وليد الزرقطوني
1- 8- 2019

إخبار بخصوص هذا الإصدار:

نخبر المناضلين والقراء، أن الفقرة أسفله، والتي كانت قد وردت في النص الأصلي لهذه الدراسة حين تم نشرها سابقا في حلقات، قد تم سحبها هنا في هذا الإصدار، وذلك استجابة لملاحظات مجموعة من الرفاق والرفيقات.

الفقرة المعنية بهذا الإخبار:

عند كل دراسة لبنية مجتمع ما في مرحلة محددة تاريخيا يرى أنطونيو غرامشي ضرورة التمييز بين حركتين داخل هذا المجتمع:

-1- الحركات العضوية:(الثابتة نسبيا)

إنها الحركات التي توفر شروط النقد التاريخي الاجتماعي، وتتوجه للمجموعات الواسعة فيما هو أعمق من ذوي السلطة المباشرة، كما هو الحال بالنسبة للحركات الظرفية، التي تتوجه أساسا لمجموعة من المسؤولين الصغار، ولشخصيات ذات مسؤوليات مباشرة على السلطة وبتركيز على نقد يومي.

عندما تنطلق ازمة طويلة الأمد، بما يعني تطور تناقضات مستعصية على الحل (هناك نضج للتناقضات) تقوم القوى المدافعة عن الوضع القائم، بمحاولات لحلها حفاظا على ذلك الوضع، في هاته الحالة، تتوفر الأرضية التي يتولد منها "الظرفي" الذي تنتظم في سياقه قوى اجتماعية وسياسية تحاول البرهنة عن وجود الظروف لحل مهمات تاريخية، لكن

هذا غير ممكن دون ان تصبح هذه القوى واقعا جديدا منتصرا، أي كذلك، أن لا تتهرب من مسؤولياتها في المعركة السياسية والإيديولوجية والفلسفية والدينية.

-2-الحركات الظرفية: (تظهر كما لو أنها عرضية. مباشرة)

إنها حركات مرتبطة بالحركات العضوية، وهي أقل من حيث القيمة التاريخية، وتتميز بتركيزها على النقد اليومي وأحيانا يكون تافها.

يحذر غرامشي من السقوط في عدم التمييز بين الظاهرتين، مما يولد خطأين لابد من تجنبهما نتيجة نظرتين خاطئتين:

- نظرة ثانية، ترى في الأسباب الظرفية، الأسباب الوحيدة الفاعلة، مما يعني السقوط في الإيديولوجيويا، والمبالغة في الإرادوية بالتأكيد على العامل الفردي والإرادة فقط.

- نظرة ترى في الأسباب العضوية أسبابا مباشرة وفاعلة مباشرة، وهذا يسقط في الاقتصادوية والدوغمائية والمبالغة في تقدير الأسباب الميكانيكية.

في الإسطوغرافيا (إعادة تشكيل الماضي) يكون حسب غرامشي الخطأ فادحا، أما في علم وفن السياسة (بناء الحاضر والمستقبل) يكون الخطأ أفدح.